

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الفردوس

STUDIES

ناصر الدين الأسد

تحقيقات
لغوية

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

تحقيقات لغوية

تحقيقات لغوية / دراسات
د. ناصر الدين الأسد / مؤلف من الأردن
الطبعة الأولى، ٢٠٠٣
حقوق الطبع محفوظة



المؤسسة العربية للدراسات والنشر

المركز الرئيسي :

بيروت ، الصنائع ، بناية عيد بن سالم ،

ص.ب : ١١-٥٤٦٠ ، العنوان البرقي : موكيالي ،

هاتففاكس : ٧٥١٤٣٨ / ٧٥٢٣٠٨

التوزيع في الأردن :

دار الفارس للنشر والتوزيع

عمّان ، ص.ب : ٩١٥٧ ، هاتف ٥٦٠٥٤٣٢ ، هاتففاكس : ٥٦٨٥٥٠١

E-mail : mkayyali@nets.com.jo

تصميم الغلاف والإشراف الفني :

سمايه

لوحة الغلاف :

ضياء العزاوي / العراق

الصفّ الضوئي :

مكتب المؤلف / عمّان

All rights reserved . No part of this book may be reproduced , stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher .

جميع الحقوق محفوظة . لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطّي مسبق من الناشر .

ISBN 9953-441-65-0

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

STUDIES

ناصر الدين الأسد

تحقيقات
لخويّنة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾

فُصِّلَتْ : ٣

قال أبو عثمان المازني :

" ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب "

(ابن جنّي ، الخصائص ١ : ٣٥٧)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

كانت الكلمة - من حيث هي لفظة مفردة ومن حيث هي لبنة في بناء نظم الجملة - موضع شغفي : بإيجائها وموسيقاها وألوانها وظلالها وامتداداتها ، منذ صباي المبكر ، حتى لقد كنت أحس أحيانا كأن اللفظ كائن حي ، أحاوره وأداوره ، ويحاورني ويداورني ، قبل أن يستقر في موضعه من الجملة وأرفع عنه قلبي . وقد أحس ، بعد ذلك ، أنه لم يرض عن موقعه ، ولم أرض عنه ، فيظل قلنا يتململ حين أعيد قراءته أو سماعه ، ولا يهدأ إلا بعد أن أضعه في موضع آخر يرضاه وأرضاه ، وأحل محله لفظا غيره يستسيغه ذوقي وتطمئن إليه نفسي .

وقد ظل هذا الشغف باللغة سرا بينها وبينني لم أكشف عنه في شيء من دراساتي ومقالاتي إلا لمحا في القليل النادر ، وإن كان قد تجلّى واضحا في أسلوبني في الشعر ، يدركه من يدرك سر العربية ونظمها كما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني .

وليس لكل ما تقدم صلة بفصول هذا الكتاب سوى الشغف بالكلمة العربية وسلامتها وأسلوبها وتعليمها . فقد قدمت أكثر فصوله إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وقدمت واحدا منها إلى مجمع اللغة العربية الأردني ، ونحوت

فيها نحواً اقتصرتُ فيه على تصحيح ألفاظٍ ذهب بعضهم إلى تخطئتها ، وطويئتُ ما يملأ نفسي من الكتابة عن سحر الكلمة وسرها على الوجه الذي يبيّنهُ في مطلع هذه المقدمة .

وقد تناثرتُ تلك البحوث في بطون مجلتي المجمعين إلى أن التفتتُ إليها إحدى تلميذاتي في مرحلة الدراسات العليا (الدكتوراه) بقسم اللغة العربية وآدابها بالجامعة الأردنية ، هي الآنسة تهاني عبد الفتاح شاكر ، فأخرَجَتْها من محابثها وأشرفت على ترتيبها وتصحيح ما وقع من أخطاء الطباعة ، حتى جاءت في هذه الصورة التي بين دفتي الكتاب . فلها صادق الشكر لما بذلته من جهد . ومبلغ ما يطمح إليه أي كاتب أن تصل كتابته إلى من يقرأها عسى أن يصحح ما قد يكون فيها من خطأ أو يكمل ما قد يكون فيها من نقص .

والحمد لله من قبل ومن بعد .

ناصر الدين الأسد

عمان

لأربع عشرة ليلة بقين من رجب الفرد ١٤٢٣ هـ

٢٠٠٢/٩/٢٣

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

المحتويات

١١ معاجم ومعجمات
٣١ نوادٍ وأندية
٥١ وديان وأودية
٦٧ حماس وحماسة
٨٣ أعراب وبادية
١٠٥ العشرينات والعشرينيات
١١٥ جهود بعض المحدثين في العامي الفصيح
١٣٩ كتاب الجمهرة لابن دريد وأثره في اللغة
١٧٣ مسائل في العربية وتعلمها

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
معاجم ومعجمات *

(١)

بدأت عناية علمائنا بتنقية اللغة العربية وتصفيتها من الشوائب والأغلاط ، والتنبية عليها ، وبيان وجه الصواب فيها ، مع بداية جمع هذه اللغة وتدوينها في نهاية المئة الأولى ومطلع المئة الثانية للهجرة . واستمرت هذه العناية طوال العصور التالية حتى لا يكاد يخلو عصر من نفر من العلماء يحرصون على مواصلة هذه الرسالة بتعقب أغلاط العلماء والرواة السابقين: في كتبهم أو فيما روي عنهم ، أو بتعقب أغلاط معاصريهم وتأليف الرسائل والكتب في الرد عليها وتصويبها . ولا يزال نفر من جلة علمائنا الأحياء - مد الله في أعمارهم - يتصدون لهذا الأمر أحياناً ، حرصاً منهم على سلامة لغتنا وعلى تقويم الألسنة والأقلام ، ودفع غوائل الخطأ والجهل والعجمة والعامية .

وقد جاءت هذه العناية المتصلة في صور وأشكال مختلفة ، تتمثل حيناً في هذه النقول التي حفظتها لنا كتب المجالس والأمالي ، وكتب اللغة والمعاجم ، من إيراد وجهين أو أوجه للفظة الواحدة ، والنص على صواب وجه واحد وتخطئة غيره ، أو على جواز الأوجه كلها ، لأنها لغات قبائل

* مستخرج من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة - الجزء الخامس والعشرين

(رمضان ١٣٨٩هـ - نوفمبر ١٩٦٩م)

مختلفة سُمِعَتْ كلها عن العرب ؛ وقد يَرُدُّ النصُّ على جوازها كلها مع إنزالها منازل متفاوتة ، وتفضيل وجه واحد منها ، لأنَّه في رأيهم أفصح وأعلى . وكتب تراثنا حافلة بآراء علمائنا في ألفاظ لغتنا وردود بعضهم على بعض ، وتكشف كلها موقف هؤلاء العلماء من حيث تشددهم وتحرّجهم أو تساهلهم وتوسّعهم ، وتظهر اختلاف مناهجهم في النظر وأساليبهم في الاستدلال ، وتباين مصادرهم التي يستمدّون منها ويعتمدون عليها ، حتى لقد قال ابن منذر^١ : " كان الأصمعي يجيب في ثلث اللغات ، وكان أبو عبيدة يجيب في نصفها ، وكان أبو زيد يجيب في ثلثها ، وكان أبو مالك يجيب فيها كلها . وإنما عنى ابن منذر توسّعهم في الرواية والفتيا ، لأنَّ الأصمعي كان يضيق ولا يجوز إلاَّ أصحَّ اللغات ، ويلجُّ في ذلك ويمحك ، وكان مع ذلك لا يجيب في القرآن ولا في الحديث ، فعلى هذا يزيد بعضهم على بعض " ^٢ . وقيل في الأصمعي^٣ : كان " لا يفتي إلا فيما أجمع عليه علماء اللغة ويقف عما ينفردون عنه (١) ولا يجيز إلاَّ أفصح اللغات " . وليس هنا مجال التّفصيل في هذا الأمر .

وتتمثّل هذه العناية حيناً في صورة أخرى : فقد انبرى نفر من العلماء لتأليف كتب مفردة تقتصر على هذا الموضوع وحده . فألّفوا كتباً

^١ - محمد بن منذر : شاعر فصيح متقدم في العلم باللغة ، إمام فيها ، أخذ عنه كثير ، توفي سنة

١٩٨ هـ .

^٢ - السيوطي ، المزهري ٢ : ٤٠٢ (ط . الحلبي) .

^٣ - السيوطي ، بغية الرعاة - تحقيق أبو الفضل إبراهيم ٢ : ١١٢ .

في أغلاط الرواة والعلماء ، وأغلاط الخاصة والعامة ، وما وقعوا فيه من التصحيف والتحرير .

ومن أمثلة هذه الكتب ، وهي كلها مطبوعة :

- ما تلحن فيه العوام ، للكسائي (- ١٨٩هـ) .
- إصلاح المنطق ، لابن السكيت (- ٢٤٤هـ) .
- مجالس العلماء ، للزجاجي (- ٣٤٠هـ) .
- التنبية على حدوث التصحيف ، لحمزة بن حسن الأصفهاني (- نحو ٣٦٠هـ) .
- التنبهات على أغاليط الرواة ، لعلي بن حمزة البصري (- ٣٧٥هـ) .
- لحن العوام ، لأبي بكر الزبيدي (- ٣٧٩هـ) .
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحرير لأبي أحمد العسكري (- ٣٨٢هـ) .
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، لابن مكّي الصقيلي (- ٥٠١هـ) .
- درة الغواص في أوهام الخواص ، للحريري (- ٥١٦هـ) .
- شرح درة الغواص ، للشهاب الخفاجي (- ١٠٦٩هـ) .
- كشف الطفرة عن الغرّة ، لمحمود الألوسي (- ١٢٧٠هـ = ١٨٥٤م) .
- لغة الجرائد ، لإبراهيم اليازجي (- ١٣٢٤هـ = ١٩٠٦م) .
- مناظرة أدبية ، بين عبد الله البستاني (- ١٣٤٨هـ = ١٩٣٠م)
وعبد القادر المغربي (- ١٣٧٥هـ = ١٩٥٦م) والأب أنستاس
• ماري الكرملّي (- ١٣٦٦هـ = ١٩٤٧م) .

— أغلاط اللغويين الأقدمين ، للأب أنستاس ماري الكرملّي .

* * *

وليس من غرضنا هنا حصر هؤلاء العلماء وجهودهم ، وإنما اكتفينا بأمثلة قليلة تدلُّ على غيرها^١ . ولا شك في أن هؤلاء العلماء الأجلّاء أسدّوا إلى لغتنا فضلاً كبيراً بما تتبّعوه من وجوه الخطأ والصّواب . ولكن بعضهم أدخل نفسه وأدخلنا معه مداخل حرجة ، وضيق على نفسه وعلينا ، وركب مركباً صعباً وأراد أن يحملنا عليه ، ثمّ اعتسف الطّريق . وقد وقع هؤلاء العلماء في بعض ما خطّأوه وجرت أقلامهم ببعض ما نفوا عن استعماله . والأمر أوضح من كلّ ذلك ، وسيلنا أرحب ، ولغتنا أوسع وأسمح . ولا ريب في أن كثيراً مما خطّأه هؤلاء العلماء هو صواب صواب ، حتى لقد بتنا محتاجين إلى أن نردّهم هم إلى الصّواب لننفي من نفوسنا ما أصابونا به من تخرج حين نكتب ، بل من فزع ، خشية الوقوع في الخطأ مهما نبذل من جهد في التّدقيق والتّثبت .

(٢)

وكان الذي دعاني إلى كتابة هذا البحث أني نظرت في جملة من المقالات التي ظهرت في عدد من مجلاتنا العلمية المتخصصة ، ومنها مجلّة

^١ - ممن أشار إلى هؤلاء العلماء وتبع بعض جهودهم : الدكتور حسين نصار في كتابه " المعجم العربي نشأته وتطوره " ، والدكتور مصطفى جواد في محاضراته " المباحث اللغوية في العراق " ، والأستاذ محمد علي النّجار في محاضراته عن " الأخطاء اللغوية الشائعة " ، والكتّابان الأخيران من مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة .

بجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وفي مقدمات بعض المعاجم التي صدرت حديثاً ، وفي الكتب التي تناولت تاريخ التأليف اللغوي والمُعْجَمِي ، وهي كلّها مما كتبه نفر من علمائنا أعضاء الجمع ، وغيرهم من الأثبات الذين يتحرّون الضبط ، ويحرصون على سلامة اللغة وصحة اللفظ والعبارة ، فرأيتهم يكثرّون من استعمال كلمة " مُعْجَمَات " جمعاً لكلمة " معجم " ، وإن كان منهم من يستعمل أحياناً كلمة " معاجم " أيضاً ، حتى إنّي رأيت فريقاً منهم يورد " معجمات " و " معاجم " في المقالة نفسها ، بل في الصّفحة نفسها ، لا يفصل بينهما سوى أسطر قليلة .

وقد توقّفت عند هذه المراوحة بين الجمعين في كتابات هؤلاء العلماء ، وحررت في تفسيرها : أتراهم يخطئون الجمع " معاجم " ويرون الصّواب " معجمات " ثم لا تلبث أقلامهم أن تجري على الورق بكلمة " معاجم " : إمّا انزلاقاً في السهو وفيما هو أخف على السمع والذوق ، وإمّا رغبة في التّجاوز والتيسير بتصويب كلمة " معاجم " على ضعف فيها وعلى تفضيل " معجمات " عليها ؟

ثمّ نظرت في " المعجم الوسيط " الذي أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، فرأيت فيه جمع " معجم : معجمات ومعاجم " . وتقلّم معجمات دالّ على أنّها الأفضل والأصوب ، على ما جرى عليه علماءنا في معاجمهم حين يضبطون أبنية الكلمات ، فيقدّمون الصيغة التي يرونها أفصح وأعلى .

- ثم قرأت كتاب العلامة الأستاذ الدكتور مصطفى جواد "المباحث اللغوية" في العراق فوجدت فيه :
- ١- أنه ينقل نصاً مما كتبه الأب أنستاس ماري الكرملسي وردت فيه كلمة "معاجم" ، ويعلق عليه في الحاشية بقوله " والمعاجم لم يرد أيضاً في كلام الفصحاء ، والقياس يوجب أن يكون (المعاجيم) كالمُرْسَل والمراسيل والمُسْنَد والمسانيد " ٢ .
 - ٢- وينقل أيضاً نصوصاً أخرى مما كتبه الأب نفسه وردت فيها كلمة "معاجم" ، ويعقب عليها أيضاً بقوله : " الصَّواب : معاجيمنا ، كالمُرْسَل والمراسيل والمسند والمسانيد ، على ما أشرنا إليه ، أو معجماتنا " ٣ .
 - ٣- ولكن الأستاذ العلامة لا يستعمل في متن كتابه كلمة "معاجيم" جمعاً لمُعْجَم ، وهي التي ذكر أنها " الصَّواب " وأن القياس يوجبها ، بل يستعمل "معجمات" ٤ التي لم يشر إليها في تعليقه الأول ثم أشار إليها في تعليقه الثاني إشارة تدل على أنها أضعف وأدنى .
 - ٤- وازدادت حيرتي حين رأيت في موضعين من كتابه يورد ما يُفهم منه أنه يصوِّب كلمة "معاجم" ؛ فهو يورد مسن كلام الأب أنستاس

١ - محاضرات ألقاها في معهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة سنة ١٩٥٤ وصدرت في كتاب

سنة ١٩٥٥ .

٢ - ص : ٦٠

٣ - ص : ٧٢

٤ - ص : ٦٦ و٦٧ و١٣٠

قوله : " فعدم وجودها في المعاجم اللغوية " ويعقب عليه في الحاشية بقوله : " الصَّواب : (فخلو المعاجم منها) لأنَّ الوجود لا يعدم بل الموجود ، فيجوز أن يقال : (فعدمها في المعاجم) على ضعف ^١ . وهو يورد في موضع آخر العبارة التالية " عن الكلمات الكائنة في معاجم اللغة " ويعقب عليها بقوله : " الصَّحيح من الكلمات التي في معاجم اللغة " ^٢ . فالأستاذ الدكتور مصطفى جواد في هذين الموضعين يصلح عبارتين وردت فيهما كلمة " معاجم " ، ويترك كلمة " معاجم " كما هي دون إصلاح ، بل يجري بها قلمه في العبارة المصححة نفسها ، فيدلّ على أنه لا يخطئها .

(٣)

وفي عبارات الدكتور مصطفى جواد أمران هما محور الحديث ، تضمنهما قوله : " والمعاجم لم يرد أيضاً في كلام الفصحاء ، والقياس يوجب أن يكون المعاجم ، كالمرسل والمراسيل والمسند والمسانيد " ^٣ . فهو أولاً ، يعتمد في تخطئة " معاجم " على أنها لم ترد في كلام الفصحاء وهو ثانياً ، يرى الصواب " المعاجم " لأنَّ القياس يوجبها .
أمّا أن " معاجم " لم ترد في كلام الفصحاء فقولٌ يحتاج إلى توقّف ، ذلك أنه لا يجوز لأحدٍ أن يقوله إلا إذا أحصى جميع كلام الفصحاء ، وأين

^١ - ص : ٦١

^٢ - ص : ٨٣

^٣ - ص : ٦٠

هو ذاك الرجل ! وما المقصود بـ " الفصحاء " هنا ؟ هل هم الأعراب الذين أخذ عنهم علماء اللغة في القرنين الثاني والثالث الهجريين ، ثم مَنْ أخذ عن هؤلاء العلماء من أصحاب المعاجم وكتب اللغة ؟ أو هم الشعراء والكتاب من أمثال ابن المقفع وعبد الحميد الكاتب وأبي تمام والبحثري والمنيبي وأصراهم ؟ أو هم فصحاء عصرنا من الكتاب والشعراء ؟

وغاية ما يجوز لعالم أن يقوله : أنه " هو " لم يطلع على هذا "الجمع" فيما بين يديه من كتب القدماء الذين يُحتجّ بنثرهم وبشعرهم ، أما التعميم وإطلاق الأحكام المرسلة فأمر يتجنبه العلماء الأثبات ما استطاعوا ،

ومما يُذكر في هذه المناسبة أن الشافعي رضي الله تعالى عنه فسّر كلمة " تعولوا " في قوله ﴿ . . . ذلك أدنى ألا تُعولوا ﴾ (النساء ٣) ، فعقب عليه الأزهري بقوله ^١ : " وقول الشافعي نفسه حجة لأنه عربيّ اللسان فصيح اللهجة ، وقد اعترض عليه بعض المتحذلقين فخطأه ، وقد عجل فلم يثبت فيما قال ، ولا يجوز للحضري أن يعجل إلى إنكار ما لا يعرفه من لغات العرب " .

* * *

وأوضح شاهد على حالتنا هذه ما ورد في بعض شعر القطاميّ (وهو شاعر أمويّ توفي سنة ١٣٠ هـ) من جمع معجم على " معاجم " ، وذلك قوله :

^١ - تهذيب اللغة (عول) ٣ : ١٩٥ .

ونادينا الرُّسُومَ وهُنَّ صُمُّ وَمَنْطِقُهَا الْمَعَاجِمُ وَالسُّطَارُ^١

وفسّر الشارح القلم لديوان القطاميّ هذه الكلمة بقوله : " المعاجم : كتب مُعْجَمَةٌ . إجابتها إيانا : أن أرتنا علاماتها كأنها سطار كتب . (أي منطقتها السطار والآثار وكل ذلك لا يجيب) " ^٢

وربما كان سبب استشكال بعض المعاصرين في جمع " معجم " على " معاجم " أن أصحاب المعاجم العربية ذكروا كلاماً طويلاً عن " حروف المعجم " ، نقله بعضهم عن بعض . قال ابن جني (- ٣٩٢) ^٣ ، " إن سأل سائل فقال : ما معنى قولنا حروف المعجم ؟ هل المعجم صفة لحروف هذه أو غير وصف لها ؟ " فالجواب أن " المعجم " من قولنا حروف المعجم لا يجوز أن يكون صفة لحروف هذه من وجهين : أحدهما أن " حروفاً " هذه لو كانت غير مضافة إلى المعجم لكانت نكرة ، والمعجم كما ترى معرفة ، ومحالٌ وصف النكرة بالمعرفة . والآخر : أن الحروف مضافة إلى المعجم ، ومحالٌ أيضاً إضافة الموصوف إلى صفة ؛ والعلة في امتناع ذلك أن الصِّفَّة هي الموصوف - على قول التَّحَوِين - في المعنى ، وإضافة الشيء إلى نفسه غير جائزة ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت أحاك الظَّريف ، فالأخ هو الموصوف ، والظَّريف هو الصفة ، والأخ هو الظَّريف في المعنى . وإذا كانت الصفة هي الموصوف عندنا في المعنى لم يجوز إضافة الحروف إلى

^١ - دكّني على هذا البيت إمام العلماء المحققين لعصرنا الأستاذ محمود محمد شاكر .

^٢ - ديوان القطامي : ٨٢ ، طبعة بريل سنة ١٩٠٢ .

^٣ - سر صناعة الإعراب : ٣٨ - ٤٠ .

المعجم لأنه غير مستقيم إضافة الشيء إلى نفسه وأيضاً فلو كان المعجم صفة لحروف ، لقلت المعجمة ، كما تقول : تعلمت الحروف المعجمة . . . " والصواب في ذلك عندنا ما ذهب إليه أبو العباس محمد ابن يزيد المبرد رحمه الله تعالى من أن المعجم مصدر بمنزلة الإعجام ، كما تقول : أدخلته مُدخلاً ، وأخرجته مُخرِجاً ، أي إدخالاً وإخراجاً . . . فكأنتم قالوا : هذه حروف الإعجام ، فهذا أسدٌ وأصوب من أن يذهب إلى أن قولهم : حروف المعجم ، بمنزلة قولهم : صلاة الأولى ومسجد الجامع ، لأن معنى ذلك : صلاة السّاعة الأولى أو الفريضة الأولى ، ومسجد اليوم الجامع . . . وليس كذلك في حروف المعجم ، لأنه ليس معناه حروف الكلام المعجم ، ولا حروف اللفظ المعجم ، وإنما المعنى أن الحروف هي المعجمة . فصار قولنا : حروف المعجم من باب إضافة المفعول إلى المصدر ، كقولهم : هذه مطية ركوب ، أي من شأنها أن تركب ، وهذا سهم نضال ، أي من شأنه أن يناضل به . وكذلك حروف المعجم ، أي من شأنها أن تُعجم . . . فإن قيل : إن جميع هذه الحروف ليس معجماً ، إنما المعجم بعضها ، ألا ترى أن الألف والحاء والدال ونحوها ليس معجماً ، فكيف استجازوا تسمية جميع هذه الحروف حروف المعجم ؟ قيل : إنما سميت بذلك لأن الشّكل الواحد إذا اختلفت أصواته ، فأعجمت بعضها ، وتركت بعضها ، فقد علم أن هذا المتركب بغير إعجام هو غير ذلك الذي من عادته أن يعجم . فقد ارتفع إذن - بما فعلوه - الإشكال والاستبهام عنها جميعاً . ولا فرق بين أن يزول

الاستبهاج عن الحرف بإعجام عليه ، أو بما يقوم مقام الإعجام في الإيضاح والبيان . ألا ترى أنك إذا أعجمت الجيم بواحدة من أسفل ، والخاء بواحدة من فوق ، وتركت الخاء غفلاً ، فقد علم بإغفالها أنها ليست واحدة من الحرفين الآخرين أعني الجيم والخاء . وكذلك الدال والذال ، والصاد والضاد ، وسائر الحروف نحوها ، فلما استمر البيان في جميعها جازت تسميته بحروف المعجم ١٠٠٠ " ١

ومثل هذا الكلام نجده في المعاجم الأخرى ٢ . ولسنا ندرى متى بدأ إطلاق " المعجم " على الكتب التي تجمع ألفاظ اللغة مرتبة على حروف الهجاء ٣ ، سوى ما ذكرناه من بيت القطامي في العصر الأموي . وقد أُطلق على بعض كتب الحديث والرجال مثلما أُطلق على كتب اللغة . وأقدم ما نعرفه مما حمل اسم " المعجم " كان في المئة الثالثة للهجرة ، وهو " معجم الصحابة " لأبي يعلى (٢١٠ - ٣٠٧ هـ) ، و " المعجم الكبير " و " المعجم الصغير " لأبي القاسم البغوي (٢١٣ - ٣١٧ هـ) . ثم توالى الكتب التي تحمل هذا الاسم ، وأصبح كثير من الكتب التي تتضمن معارف في اللغة أو الرجال أو البلدان مرتبة

١ - ص : ٤٤ - ٤٥

٢ - المحكم ١ : ٢٠٧ - ٢٠٨ ، واللسان (عجم) .

٣ - الدكتور حسين نصار " المعجم العربي - نشأته وتطوره " : ٩ و ١٣ - ١٤ ، والأستاذ أحمد عبد الغفور عطار " الصحاح ومدارس المعجمات العربية " : ٥٣ - ٥٤ ، والدكتور عدنان الخطيب " المعجم العربي بين الماضي والحاضر " : ٣١ - ٣٢

على نسق حروف المعجم ، تسمى معجماً ، وسواء أكان " المعجم " مصدراً بمنزلة الإعجام ، كما ذهب إليه المراد وتابعه غيره ، أم صفة لموصوف محذوف ، فإنه في هاتين الحالتين لا يجمع عندهم على " معاجم " لأن المصدر في الأصل لا يجمع ، إذ إنه اسم معنى وليس له ذوات متفرقة حتى يحتاج إلى جمعها ، ولأن الوصف من اسمي الفاعل والمفعول وأولها ميم " فبابه التصحيح ولا يكسر ، لمشابهته الفعل لفظاً ومعنى " وإن نصُّوا على ألفاظ جاءت مكسرة شذوذاً ، وربما كانت هذه الأمور الثلاثة :

١- أن الجمع " معاجم " لم يطلع عليه الباحثون المحدثون في كلام العرب .

٢- أن " المعجم " مصدر ، والمصدر لا يجمع .

٣- أن " المعجم " صفة ، والصفات من أسماء الفاعل والمفعول وأولها ميم

تجمع جمعاً سالماً لا جمع تكسير ،

= هي التي حملت هذا التفر من علمائنا المعاصرين على التوقف والتشكك ،

ثم رأوا النجاة والأمان في جمع المؤنث السالم فقالوا : " معجمات " .

(٤)

وأما الأمر الثاني في قول الأستاذ الدكتور مصطفى جواد ، فهو :

أن القياس يوجب أن يكون جمع المعجم " المعاجيم " كالمرسال والمراسيل

والمسند والمسانيد " . وهو قولٌ نبدأ بالشك فيه ، ثم نتوقف عنده طويلاً ،

ثم نذهب إلى نقيضه . وذلك أننا رأينا أن المجد الفيروزآبادي ينص في

قاموسه " المحيط " على أن جمع " مُسند " هو " مَساند " و " مسانيد " ^١ ويعقب عليه المرتضى الزبيدي في " تاج العروس " مضمناً كلام الجحد ، بقوله : " . . . (المُسند) كمكُرم . . . (ج مَساند) على القياس (ومسانيد) بزيادة التحتية إشباعاً ، وقد قيل إنه لغة ، وحكى بعضهم في مثله القياس أيضاً ، كذا قاله شيخنا (عن) الإمام محمد بن إدريس (الشافعي) المطليبي رضي الله عنه " . وقد أعاد الفيروزآبادي والزبيدي ذكر " المساند " جمعاً لمُسند ، فقالا : " . . . وعبد الله بن محمد المُسندي . . . إنما لُقّب به (لتبعه المساند) أي الأحاديث المسندة . . . " . وهذا نص صريح على أن القياس في جمع " مُسند " هو " مَساند " ، وأن " مسانيد " إمّا أن ياءها للإشباع ، وإمّا أنها لغة ، وقد تكون " مسانيد " على القياس أيضاً .

وحذف الياء من " مفاعيل " وزيادتها في " مَفَاعِل " أمر معروف واضح ، فالبصريون يميزون الأمرين في الضرورة أمّا الكوفيون فيميزون الأمرين في الاختيار ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ وعنده مفاتيح الغيب ﴾ والأصل : مفاتيح لأنه جمع مفتاح ، وبقوله تعالى : ﴿ ولو ألقى معاذيره ﴾ والأصل : معاذره لأنه جمع معذرة . بل أجازوا زيادتها أيضاً في مُماتل " مَفَاعِل " ، فيقولون في جعافر (جمع جعفر) : جعافير .

^١ - وانظر كذلك المصباح المنير .

فإذا كان القياس في جمع " مُسْنَد " هو " مساند " فهل في التّصوُّص
وكتب اللغة والمعاجم أمثلة أخرى توضح الأمر وتزيده رسوخاً ؟ أجل ،
لقد عثرنا على عدد من هذه الأمثلة تكفي فيما يبدو لتوضيح هذا
القياس ، منها :

١- مُذْهَب - مذاهب . قال قيس بن الخطيم :

أُتَعْرِفُ رَسْمًا كَأَطْرَادِ الْمَذَاهِبِ

لِعَمْرَةٍ وَحَشْنَا غَيْرَ مَوْقِفِ رَاكِبٍ

شرح ابن السكيت بقوله :

" والمذاهب جلود كانت تُذْهَبُ ، واحدها مُذْهَبٌ ، تُجْعَلُ فِيهَا خَطُوطٌ
مذهبة بعضها في إثر بعض فكأنها متتابعة " ١ .

٢- مُجَسَّد - مجاسد . والمجسد ما أُشْبِعَ صَبْغُهُ مِنَ الثِّيَابِ ، وَالْجَمْعُ
مَجَاسِدٌ ٢ .

٣- مُطْرَف - مطارف . وَالْمُطْرَفُ وَاحِدُ الْمَطَارِفِ ، وَهِيَ أَرْضِيَّةٌ مِنْ خَزْرٍ
لَهَا أَعْلَامٌ ٣٠٠٠ .

٤- مُصْعَب - مصاعب . قال " أبو ذؤيب :

كَأَنَّ مَصَاعِبَ ، زُبَّ الرُّؤُوفِ

سِ فِي دَارِ صِرْمٍ تَلَاقَى مُرِيحًا

١ - ديوان قيس بن الخطيم (طبعة دار العروبة بالقاهرة) : ٣٣ ، واللسان (ذهب) .

٢ - إصلاح المنطق : ١٣٥ - ١٣٦ ، والصحاح واللسان (جسد) .

٣ - الصحاح والقاموس واللسان والمصباح المنير (طرف) .

أراد : مصاعب ، جمع مُصْعَب ، فزاد الياء ليكون الجزءُ فعولن ٠ ولو لم يأت بالياء لكان حسناً ، ويقال : جمال مصاعب ومصاعيب" ١ .
٥- مُهْرَق - مهارق ٠ والمُهْرَق : الصَّحِيفَةُ البيضاءُ يكتب فيها ، فارسي معرب ، والجمع المهارق ٠٠٠٠ قال الحارث بن حِزْرة :

لمن الديارُ عَفَوْنَ بالحِيسِ
آياتها كمهارقِ الفُرسِ

وقال الأعشى :

ربي كريمٌ لا يكدرُ نعمةً

فإذا تنوشد في المهارق أنشدا

والمهارق أيضا : الفلوات ٠ وقيل : الطرق ، قال ذو الرُّمَّة :

* بِيَعْمَلَةَ بَيْنَ الدُّجَى وَالْمَهَارِقِ *

وإنما قيل للصحراء : مُهْرَق ؛ تشبيها بالصَّحِيفَةِ ٠٠ ٢ .

٦- مُصْحَف - مصاحف ٠ وقد أَلَفَ ابن أبي داود السجستاني (ت ٣١٦ هـ)

كتاب " المصاحف " ، وألَّفَ أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ) كتابيه :

" المحكم في نقط المصاحف " ، و" المُقْنَع في رسم مصاحف الأُمصار " .

وهي مطبوعة ٠

٧- مُرْسَلَةٌ - مراسل ٠ قال الزَّمخْشَرِيُّ ٣ : وفي عنقها مُرْسَلَةٌ ، وفي

أعناقهن مراسل : قلائد ٠

١ - المحكم واللسان (صعب)

٢ - اللسان (هرق)

٣ - أساس البلاغة (رسل)

٨- مُوسَى - مَوَاسٍ " أَوْسَيْتُ الشَّيْءَ : حَلَقْتَهُ بِالْمَوْسَى . وَالْمَوْسَى : مَا يَحْلُقُ بِهِ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدِ الْأَمْوِيِّ : هُوَ مَذْكَرٌ لَا غَيْرَ ، يُقَالُ : هَذَا مَوْسَى كَمَا تَرَى ، وَهُوَ " مُفْعَلٌ " مِنْ أَوْسَيْتَ رَأْسَهُ ، إِذَا حَلَقْتَهُ بِالْمَوْسَى . وَجَمَعَ مَوْسَى الْحَدِيدَ : مَوَاسٍ ، قَالَ الرَّاجِزُ .
* شَرَابُهُ كَالْحَزِّ بِالْمَوْاسَى *

وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : " كَتَبَ أَنْ يَقْتُلُوا مَنْ جَرَّتْ عَلَيْهِ الْمَوَاسِي " . أَيُّ مَنْ نَبَتَتْ عَانَتُهُ ، لِأَنَّ الْمَوَاسِيَّ إِنَّمَا تَجْرِي عَلَى مَنْ أَنْبَتَ ، أَرَادَ مَنْ بَلَغَ الْحَلْمَ مِنَ الْكُفَّارِ .
قَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ : هُوَ " مُفْعَلٌ " ؛ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ يَصْرَفُ فِي النُّكْرَةِ ، وَ" فُعْلَى " لَا يَنْصَرَفُ عَلَى حَالٍ ، وَلِأَنَّ " مُفْعَلًا " أَكْثَرَ مِنْ " فُعْلَى " ؛ لِأَنَّهُ يَبْنَى مِنْ كُلِّ أَفْعَلْتِ ١ .

* * *

وَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ نَذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ الْأَمْثَلَةَ كُلَّهَا - مَا عَدَا الْمَهْرَقَ - اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْ فِعْلِ رَبَاعِيٍّ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ ، وَكَانَتْ كُلُّهَا فِي الْأَصْلِ نَعْوَتًا وَأَوْصَافًا ، ثُمَّ أَصْبَحَتْ تَجْرِي بِجَرَى الْأَسْمَاءِ ، وَيُكْتَفَى بِهَا وَحْدَهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمُسَمَّى دُونَ أَنْ تَكُونَ صِفَاتٍ لِمَوْصُوفَاتٍ تَسْبِقُهَا . وَأَوْضَحَ مَا يَرْتَسِّخُ صِحَّةَ الْقِيَاسِ فِيهَا ، إِذَا جَرَّتْ بِجَرَى الْأَسْمَاءِ ، لَفْظَةُ " الْمَهْرَقُ " ، فَهِيَ فَارْسِيَّةٌ مَعْرَبَةٌ ، ذَكَرَتْ الْمَعَاجِمُ أَنَّهَا فِي الْفَارْسِيَّةِ " مَهْرَكَرْدٌ " أَوْ

١ - اللِّسَانُ وَالتَّاجُ (رَسَى) وَ (مَرَسَ) . وَفِيهِمَا أَيْضًا أَنَّ جَمَاعَةَ مِنَ الْكُوفِيِّينَ كَالْكَسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ وَابْنِ السَّكَيْتِ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ " مَوْسَى " مِنْ " الْمَوْسِ " فَمِيمُهُمَا أَصْلِيَّةٌ وَوَزْنُهُمَا فُعْلَى .

"مهركردة" ^١ فلا شبهة في أنها اسم ، وأنها حين عربت جاءت على مألوف كلام العرب في بناء الألفاظ ، ثم جاء جمعها مقيساً على مثيلاتها .

وشيء آخر يدل على أن هذا الجمع من الجموع القياسية : أن كتب اللغة والمعاجم ، حين تغفل جمع اسم ، فإنما تغفله عادة لأنه جمع يجري على القياس فلا حاجة إلى النص عليه ، وقد ذكرت المعاجم وكتب اللغة ألفاظاً على هذا البناء ولم تذكر جمعها ، مثل منخل ومنصل (بضم أوله وضم ثالثه أو فتحه) فإن لم يكن جمعها : مناخل ومناصل ، فما عساه أن يكون ^٢ ؟

(٥)

و لم نجد نصاً فيما أطلعنا عليه من كتب اللغة والأدب يجمع هذه الألفاظ التي أوردناها جمعاً سالماً ، فلم نسمع : مُسْنَدَات جمعاً مُسْنَد ، ولا مُصْعَبَات جمعاً مُصْعَب ولا مُصْحَفَات جمعاً لمصحف ، ولا مُهْرَقَات جمعاً مُهْرَق .

^١ - الجواليقي ، للعرب : ٣٠٣ - ٣٠٥ .

^٢ - في القاموس المحيط (نقر) : " والمنقر ، كمنخل ومنير : الخشبة التي تنقر للشراب ، ج : مناقير ، شاذ ، والبئر الصغيرة الضيقة الرأس في صلبة من الأرض " وأضاف مرتضى الزبيدي في التاج تعليقا على " مناقير " : " قال الأزهري : وهذا لا يصح إلا أن يكون جمعا شاذا جاء على غير واحده " .

وفي اللسان (نقر) : " الأصمعي : للنقر وجمعها مناقير ، وهي آبار صغار ضيقة الرؤوس تكون في تحفة صلبة لئلا تهشم . قال الأزهري : القياس منقر ، كما قال الليث ، قال : والأصمعي لا يحكي عن العرب إلا ما سمعه " .

وكذلك لا نعرف أحداً من الكتاب والأدباء واللغويين المحدثين -
حتى عهد قريب - استعمل "معجمات" جمعاً لمعجم ، وإنما كانوا جميعاً
يستعملون "معاجم" دون تردد ، ولم يتبر أحد منهم لتخطئة هذا
الجمع^١ . ولسنا ندري متى بدأ الشك في صحة "معاجم" ، والتردد في
استعمالها وتفضيل "معجمات" عليها ، غير أن ذلك كان في السنوات
القليلة القريبة .

ولكن الذي نعرفه حقاً هو :

- ١- أن كلمة "معجم" في دلالتها التي نستعملها لها اليوم ليست مصدراً
بمعنى "الإعجام" حتى نتحرّج من جمعها ، وليست صفة كما كانت في
أصلها وكما يدلّ عليه بناؤها الصّري حتى نجتمعها جمع تصحيح ؛ وإنما
أصبحت تجرى مجرى الاسم .
- ٢- وأن القطاميّ في عصر بني أمية استعمل الجمع "معاجم" في شعره ،
وأن الصفدي (في القرن الثامن الهجري) استعمل هذا الجمع في نثره ، وأن
اللغوي النحويّ عبد السلام هارون أكثر في زماننا من استعمال هذا
الجمع "معاجم" بل ربما لم يستعمل سواه (انظر مثلاً كناشة النوادر
١ : ٩٠ و ٩٦ و ٩٩ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٨٥) .

^١ - ووجدنا هذا الجمع "معاجم" عند الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) في الروافي بالرفيات ١ : ٥٥
قال " وأما كتب المحدثين في معرفة الصحابة رضی الله عنهم . . . وكتب الجرح والتعديل
والأنساب ومعاجم المحدثين ، ومشیخات الحفاظ والرواة . . . "

٣- وأنَّ القدماء قد نصَّروا ، في كلمة تشبهها في البناء الصَّر في وهي كلمة " مُسَنَد " على أنَّ ، قياس جمعها هو " مساند " .

٤- وأنَّ فيما استعمله العرب كلمات أخرى على وزن " مُفْعَل " أوردنا منها أمثلة كافية ، كانت في الأصل صفات ثم جمعها العرب على " مفاعل " حين جرت مجرى الأسماء . وهذه حجة أخرى تقوم على الاستقراء والإحصاء .

٥- وأننا لم نجد أحداً من القدماء جمع هذه الألفاظ حين جرت مجرى الأسماء على " مُفْعَلات " .

٦- وأنَّ إلف أهل العصر من الكتَّاب والأدباء واللغويين وذوقهم قد جرى على استعمال " معاجم " .

فهل نحن على حقَّ حين نرى أنَّ الصَّواب في جمع " مُعْجَم " هو " معاجم " وأنَّ " معجمات " يخالف القياس ، واستعمال العرب ، وذوق جمهور المعاصرين معا ؟ وإنَّ لم يكن خطأ محضاً إذا لُحِظ فيه معنى القلَّة كالشأن مع جمع المؤنث السالم ، وقصة النابغة الذبياني مع حسان بن ثابت في سوق عكاظ قصة معروفة . وهل نستطيع أن نضيف إلى ذلك : أنَّ الصَّحيح في جمع الألفاظ الأخرى التي على هذا البناء هو " مفاعل " حين تجرى هذه الألفاظ مجرى الأسماء ، فنقول في جمع مُلْحَق : ملاحق ، وليس مُلْحَقَات (كما أصبح حديثاً يحرص نفر من محققينا ومؤلفينا على استعماله) إذا جرى " مُلْحَق " مجرى الاسم ودلَّ على هذه الأجزاء التي تضاف إلى آخر كلِّ شيء ملحقة به ولم تكن منه في الأصل ، كما لاحق

الكتاب ؟ وهل نخطو خطوة أبعد فنقول : إن " مفاعل " جمعٌ قياسي لمفعل ومفعلة ، بسكون الفاء (حين يكونان اسمين أو يجريان مجرى الاسم) مهما تكن حركة الميم وحركة العين ، وتجاوز زيادة الياء للإشباع أو لدفع اللبس ، فتصبح " مفاعيل " ، حين يقبلها الذوق ، وتسيراً من التّكلف والإغراب ؟^١

^١ - وقد اطلعت بعد الانتهاء من هذه الدراسة ، وقبل دفعها إلى الطباعة ، على مقالة محمد خليفة التونسي في كتابه : أضواء على لغتنا السمحة : ٤٨ - ٥٠ ، الكتاب التاسع ١٩٨٥ م من كتاب العربي الذي تصدره مجلة العربي بالكويت ؛ وقد وصل فيها إلى الصواب .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

نوادي وأندية *

(١)

كتب إلي صديق كريم له في الأدب قَدَمٌ صِدْقٌ ، يَمْتَحُ فيه من سَلِيْقَةٍ صافية وطبع أصيل ، ويتحرَّى ما وسعه الجهد صحة اللغة وسلامة الأسلوب ، ويلتزم الأَفْصح والأَعلى ، ويحثُّ على التزامهما غيره من إخوانه وأصفيائه ، قال :

" رأيتك تجتمع (النادي) على (نوادي) وعهدي به (أندية) " .

فبعث بكلامه من مكان نفسي ذكريات قديمة كادت تضيع مع ما ضاع ، فنحن " نُوكَلُ بالأدنى وإنْ جَلَّ ما يمضي " ^١ . ذلك أني كنت عثرت - في رَيْقِ الشَّبَابِ - على كتاب ذهب فيه مؤلفه إلى ما يوهم تحطمة (نوادي) في جمع " ناد " ، والاقْتصار على استعمال (أندية) . ولم أحفل بالأمر آنذاك ومررت به مروراً سريعاً دون أن أتوقَّف عنده . غير أنني انتبهت بعد حين إلى أنني في كلامي وكتابتي لا أكاد أستعمل إلا هذا الجمع الذي توهمنا خطأه . فنقل

* مستخرج من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة - الجزء السابع والعشرين

(ذو الحجة ١٣٩٠ = فبراير ١٩٧١ م) .

^١ - عجز بيت لأبي نيراش الهذلي ، والبيت كاملاً :

بَلَى إِهْمَا تَعْفُو الْكُلُومُ وَإِنَّمَا نُوكَلُ بِالْأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي

تعفو : تبرا ، والكولوم : الجراح ، نُوكَلُ بالأدنى . . . يقول إنما نحن نُعْنَى بالأقرب فالأقرب ، وما مضى نساءه وإن عَظُم . (شرح أشعار الهذليين ٣ : ١٢٣٠ ، صنعة السكري ، تحقيق عبد الستار

فراج ، مراجعة محمود محمد شاكر ، مطبعة دار العروبة بمصر ١٩٦٥ م) .

عليّ الأمر واستعظمته ، ودفعتني خشية الزلزل ومخافة الخطأ إلى بحث الكلمة في مظانها . وصيرت على البحث والتنقيب ، حتى وصلت بعد طول تطواف إلى ما أراحتني حينئذ من ذلك الهمّ الثقيل وأشاع في نفسي الطمأنينة وثبتني على ما جريت عليه من استعمال (نواد) ، فصرت لا أستعمل غيرها في إصرار عجيب ثم مضى كل ذلك حتى كدت أنساه إلى أن جاءتني رسالة هذا الصديق الكريم ، فرأيت أن أعود إلى الأمر ، وأجمع متفرقة في مقالة أهديتها إليه وفاءً بحقه عليّ .

(٢)

أحسب أن أول من أثار هذه المسألة في العصر الحديث هو الشيخ إبراهيم اليازجي^١ في تنبيهه على الأغلط الشائعة في زمانه حين تتبع هذه الأغلط في مقالات نشر بعضها في مجلة الضياء (التي أنشأها في القاهرة سنة ١٨٩٨ م) ، وجمع هذه المقالات لأول مرة مصطفى توفيق المؤيدي بعنوان " لغة الجرائد " ^٢ ثم أعيد طبعها بعد ذلك .

قال اليازجي^٣ : " ويقولون : قد شاع هذا الخبر في (النوادي) ، يريدون جمع (النادي) ، وهو - مع كونه القياس - غير مستعمل ، وإنما يقال في جمعه : الأندية . وهو في الأصل جمع (ندي) بمعنى النادي ، استغنوا به عن

^١ - هو إبراهيم بن ناصيف بن عبد الله بن ناصيف بن جنبلاط ، أصل أسرته من حمص ، وهاجر أحد أجداده إلى لبنان ، ولد سنة ١٨٤٧ م ، وتوفي سنة ١٩٠٦ م (الأعلام للزركلي) .

^٢ - مطبعة المعارف بمصر سنة ١٣١٩ هـ = ١٩٠١ م .

^٣ - لغة الجرائد : ٣٢ ، مطبعة التقدم بمصر (بغير ذكر لسنة الطبع) ، وكلامه على جمع النادي ، نشره في مجلة الضياء ، الجزء الخامس عشر ، ١٥ إبريل ١٨٩٩ ، ص : ٤٥١ .

جمع النَّادِي كما استغنوا بالأحاديث الذي هو جمع الأحدثة عن جمع الحديث " .

وهذا كلام واضح محدّد ، فهمه من جاءوا بعد اليازجي وأخذوا منه ، على غير حقيقته . فاليازجي لم ينصّ صراحةً على أن (النوادي) خطأ ولكنّه حصر المسألة في أمور ، هي :
١- أن النوادي هو الجمع القياسي . وسنعود إلى توضيح هذا الأمر وبسط القول فيه .

٢- وأنه - مع كونه القياس - غير مسموع ولا مستعمل . وفي هذا الحكم الأخير تسرّع واعتساف ، لأن اليازجي - في ظننا - لم يُقْمَهُ على التّبَع والاستقصاء بل بناه على ظاهر ما ورد في المعاجم وكتب اللغة ، واعتمد فيه على شاهد واحد من الشعر تكرر في هذه المظان كلها ، على ما سنوضحه بعد قليل .

٣- ولذلك ذهب إلى أنه يقال في جمع النَّادِي : أندية ، وهو في الأصل جمع ندي ، وليس جمع نادٍ ، وهما بمعنى واحد ، وأنهم استغنوا به عن جمع النَّادِي .

وبعد أكثر من عشرين عاماً كتب إبراهيم المنذر^١ (سنة ١٩٢١ م) يتبع كذلك أغلاط معاصريه ، فذكر^٢ أن بعضهم يكتب " ارتياد القهاوي

^١ - هو إبراهيم بن ميخائيل بن منذر بن كمال أبي راجح ، من بني العلوف المتصل نسبهم بالغساسنة ، ولد سنة ١٨٧٥م وتوفي سنة ١٩٥٠م (الأعلام) .

^٢ - كتاب المنذر إلى المجمع العلمي العربي بدمشق ١ : ٢٥ (الطبعة الثالثة) . مطبعة الاجتهاد ببيروت سنة ١٩٢٧ .

ونوادي اللهو " وأنّ عليهم أن يكتبوا " القهوات أو المقاهي " بدل " القهاوي " و " أندية اللهو أو الملاهي " بدل " نوادي اللهو ". وبعد ست سنوات من نشره ما نشر جاءته ردود واعتراضات على ما كان كتب واستفسارات عن بعضه ، ومما جاءه^١ : " ٠٠٠ ولم لا يقال : نادٍ ونوادٍ ، مثل خاتم وخواتم وفارس وفوارس ٠٠٠ ". فردّ على ذلك بقوله : " والجواب عمّا تقدم أنّ هذه الألفاظ وأمثالها لم تثبت في معاجم اللغة ولا وردت في استعمال البلغاء على الوجه المطلوب ، لهذا لا يجوز أن نستعملها نحن . وقد يكون عدم إثباتها في المعاجم سهواً يجب تداركه ، فمن يفعل ذلك ؟ الجمع العلمي العربي ، وإذا لم يفعل ؟ إذا لم يفعل فإنّ هذه الكلمات يظلّ استعمالها ممنوعاً وإن صيغت في قالب البيان اللفظي والمعنوي . وأقرب برهان على صحّة ما نقوله : أنّ بعض علماء اللغة اليوم يضعون معاجم جديدة فهل يجسر واحد منهم أن يثبت في معجمه الجديد كلمة لم يجدها في المعاجم التي أخذ منها ؟ أظنّ أنّه لا يجسر على ذلك ، وإن فعل كان معجمه في نظر المحققين غير صحيح ٠٠٠ "

وفي هذا الكلام ثلاثة أمور :

- ١- أنّ لفظة (نوادٍ) جمع (نادٍ) لم ترد في المعاجم . وهو أمر صحيح سنورد بيانه بعد قليل .
- ٢- أنّها لم ترد في استعمال البلغاء على أنّها جمع (نادٍ) . وهو حكم فيه تسرّع - كما أسلفنا - ولا يجرؤ عليه إلاّ من يزعم لنفسه أنّه استقصى على وجه الحصر استعمال هؤلاء البلغاء ، وأين هو ؟ .
- ٣- وأنّه لهذين السببين لا يجوز لنا أن نستعملها .

^١ - كتاب المنذر إلى الجمع : ٩٠ - ٩١ .

* * *

وقد تعاقب بعد هذين العالمين نفر ممن نسجوا على منوالهما ، حتى استقرَّ في الأذهان - أو كاد - أن الجمع الصَّحيح (لناد) هو (أندية) ، وأنَّه لا يجوز لمن يحرص على سلامة لغته أن يستعمل (نواد) . ولا يعيننا أن نستقصي ما قاله المُحدِّثون بعدهما في تخطئة هذا الجمع ، فبحسبنا ما أوردنا ، فهو يدلُّ على غيره ، بل لعله الأصل الذي احتداه الآخرون .
وسنحاول في الصفحات التالية أن نتتبَّع جمع (ناد) في ثلاثة مسارب :
في القاعدة اللغوية الصَّرْفِيَّة ، وفي المعاجم وكتب اللغة ، وفي الاستعمال والإلف .

(٣)

أجمع علماء النَّحو من لدن سيبويه في " الكتاب " حتى السيوطي في "مع الهوامع " ومَنْ بينهما من أئمة النَّحو ، على أن صيغة (فاعل) إذا أُجريت مُجرى الاسم ودلت على غير العاقل ، جُمعت على (فواعل) جمعاً قياسيًّا مطرداً لا شذوذ فيه ، لم يستثنوا من ذلك لفظاً بعينه^١ ولا مجموعة ألفاظ ، ولا تَبهوا على جمع آخر إذا كان المفرد معتلاً الآخر .
قال سيبويه^٢ : " وإن كان (فاعل) لغير الآدميين كُسِّر على (فواعل) وإن كان للمذكر أيضاً ، لأنَّه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من السواو والنون فضارع المؤنث ولم يقوِّ قوة الآدميين . . . " وهذا كلام موجز محكم ، يحتاج

^١ - سوى ما سنذكره من جمع (واد) على (أودية) .

^٢ - الكتاب ٢ : ٢٠٦ (بولاق) .

إلى بسطٍ وفضل بيان بُجدهما في كتب كثير من هؤلاء العلماء اخترنا آخرهم
السيوطي (ت - ٩١١) قال^١: " (فواعل) ويطرد جمعاً (لفاعل) غير
وصف ذكر عاقل، بأن كان: غير وصف، أو وصف مؤنث، أو غير عاقل،
ثانيه ألف زائدة، كحاجز وحواجز وخاتم وخواتم وطالق وطوالق... " .
ومدار حديثنا هنا على (فاعل) حين يكون "لغير الآدميين" كما عبّر
سيويه، أو "غير وصف" كما عبّر السيوطي. أمّا بقية حديثهما حين
يكون (فاعل) وصفاً لمؤنث أو لغير عاقل فلا يدخل في حديثنا الآن.
ثم اخترنا رضي الدين الأستراباذي (ت ٦٨٨ هـ) من العلماء الذين
جاءوا بين سيويه والسيوطي، قال^٢: "قياس جمع (فاعل) - بفتح العين
وكسرهما في الاسم، (فواعل) قياساً لا ينكسر... " .
وهذا كلام صريح واضح لا لبس فيه ولا استثناء منه، وهو قاطع
الدلالة على أن (فاعل) حين يدل على اسم لغير العاقل يجمع على (فواعل)
جمعاً قياسياً، قياسه لا ينكسر كما قال رضي الدين الأستراباذي، وهو قياس
مطرد كما قال السيوطي، فنحن نقول في جمع شارع بمعنى الطريق: شوارع،
وفي جمع حاجب العين: حواجب، وساعد الذراع: سواعد، ورائد العين -
بمعنى القذى: روائد، وجامع بمعنى مسجد: جوامع، وحائط بمعنى جدار:
حوائط، ورافد النهر: روافد، إلى ما شاء الله من أمثلة تشمل على وجه الحصر
كل ما جاء اسماً لغير العاقل على وزن (فاعل).

^١ - هم الهوامع ٢: ١٧٩، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧ هـ، مطبعة السعادة بمصر.

^٢ - شرح شافية ابن الحاجب ٢: ١٥١، مطبعة حجازي بالقاهرة.

ومع هذا الشّمول في القاعدة الذي يجمع في طيّاته كلّ ما ورد من أسماء على وزن (فاعل) فإنّ كلمة واحدة استعصى جمعها على (فواعل) ، فجمعوها على غير القياس ، ونصّ العلماء على شذوذها - وإن جاء نصّهم في غير القواعد الشّاملة التي أشرنا إليها - ونبّهوا على علّة هذا الشذوذ ، وهي كلمة (واد) . قال الجوهري ^١ : " والجمع : الأودية ، على غير قياس ، كأنّه جمع : ودّي ، مثل : سرّي وأسريّة ، للنهر " .

ونقل هذا الكلام عن الجوهري من جاء بعده وأعادوه بحروفه ^٢ . وشرح رضيّ الدين الأستراباذي هذا الشذوذ ، الذي دعت إليه الضّرورة ، بقوله ^٣ : " كأنّهم استثقلوا الواوین في أوّل الكلمة لو جمعوه على (فواعل) ، وانضمام الواو وانكسارها لو جمع على (فعلا ن) .. " وبذلك يمتنع جمع (واد) على (فواعل) لعلّة صريحة ، وهي أنّ فاءها واو ، فتركوا جمعها القياسي لهذه العلّة " كأنّهم استثقلوا الواوین في أوّل الكلمة " .

(٤)

أما ما ورد في المعاجم عن (ناد) فنعرضه هنا عرضاً تاريخيّاً حسب تعاقب أصحاب هذه المعاجم مبتدئين بالأقدم ثم بمن يليه :
أورد الأزهري ^٤ (ت - ٣٧٠ هـ) ما يلي : " قال الليث : النّادي : المجلس يندو إليه من حوالبه ، ولا يسمّى نادياً حتّى يكون فيه أهله ، وإذا تفرّقوا لم يكن نادياً ، وهو النديّ ، والجميع الأنديّة " .

^١ - الصحاح (ودي) .

^٢ - انظر اللسان وتاج العروس (ودي) .

^٣ - شرح الشّافية ٢ : ١٥٤ .

^٤ - تهذيب اللغة ١٤ : ١٩٠ .

وذكر الجوهري^١ (ت بين ٣٩٣ و ٤٠٠ هـ) : " والنديّ على
فَعِيل : مجلس القوم ومتحدّثهم ، وكذلك الندوة والمنتدى ، فإن تفرّق القوم
فليس بنديّ " .

وقال الزمخشري^٢ (ت - ٥٣٨) : " جلس في نادي قومهم ونديّهم
وندوتهم ومنتداهم ، ولهم أنديّة وأنديات . . . " .
وأورد ابن منظور^٣ (ت - ٧١١ هـ) ما قاله الأزهري والجوهري
ونسبه إليهما ، وضمّ إلى قوليهما أقوالاً أخرى ، ولكنه لم يورد جمع النادي إلاّ
فيما نقله عن الأزهري ، قال " التّهذيب: النادي المجلس . . . ، وهو النّدي ،
والجمع الأنديّة .. " .

وقال الفيومي^٤ (ت - ٧٧٠) : " نداء القوم . . . من باب قتل :
اجتمعوا ، ومنه النادي وهو مجلس القوم ومُتحدّثهم ، والنّديّ مُثَقَّل ، والمنتدى
مثله . . . وجمع النادي أنديّة ، ومنهم من يقول هذه أسماء للقوم حال
اجتماعهم " .

وسار مجد الدين الفيروزآبادي^٥ (ت - ٨١٦ أو ٨١٧ هـ) على نهج
الجوهري ، فاكتفى بتعريف النادي ولم يذكر جمعه ، قال " والنّديّ كغنيّ
والنادي والندوة والمنتدى مجلس القوم نهاراً أو المجلس ما داموا مجتمعين فيه . . . " .

١ - الصحاح .

٢ - أساس البلاغة .

٣ - اللسان .

٤ - المصباح المنير .

٥ - القاموس المحيط .

وكذلك فعل المرتضى الزبيدي^١ (ت ١٢٠٥) فإنه لم يذكر جمع النادي لا في شرحه ولا في مستدركه .

فهؤلاء سبعة ، أربعة منهم لم يذكروا جمع (ناد) واقتصروا على شرحه وإيراد الألفاظ التي بمعناه ، وهم : الجوهري في صحاحه ، وابن منظور في لسانه (سوى ما نقله عن التهذيب) ، والمجد في قاموسه المحيط ، والمرتضى الزبيدي في شرحه ومستدركه على المجد .

أمّا الثلاثة الآخرون فلم ينصّ منهم نصّاً صريحاً على أن جمع (ناد) هو (أندية) إلا الفيومي في المصباح المنير ، أمّا الزمخشري فعبارة واسعة لا تلزم ولا تقيد ، قال : "جلس في نادي قومه وندوتهم ومنتداهم ، ولهم أندية وأنديات" فأنديات هنا جمع الجمع لأندية ، وأندية قد تكون جمعاً لندي أو لناد . وكذلك الشأن فيما أورده الأزهرى من عبارة الليث فقد جاء الجمع (الأندية) بعد قوله (النديّ) بمعنى (النادي) ، وليس فيها تخصيص بواحد منهما دون غيره . وإن كان من الحق أن نذكر أنه أورد في موضع آخر عند حديثه عن (واد) قوله^٢ : "والجمع (الأودية) ، ومثله : ناد وأندية للمجلس" ، فكأنه يرى أن (أندية) جمع (ناد) . ولكن غيره ذهبوا إلى أن (أندية) جمع (نديّ) ، وقد

^١ - تاج العروس .

^٢ - تهذيب اللغة ١٤ : ٢٣٣ .

أداروا حديثهم علي لفظة وردت في بيتين ، أولهما :

في ليلةٍ من جُمَادَى ذاتِ أُنْدِيَةِ ما يُبْصِرُ الكَلْبُ من ظلمائها الطُّنْبَا^١
وثانیهما :

يومان يومٌ مقاماتٍ وَأُنْدِيَةِ ويومٌ سَيْرٍ إلى الأعداءِ تَأْوِيبٍ^٢
وكان سبب الحديث الكلامَ على جمع المقصور والممدود .
وهل (أندية) في البيت الأول جمع (نَدَى) ، أو جمع الجمع أو جمع (نَدِيَّ) .
قال المبرد في معنى (أندية)^٣ : " وقال بعضهم : إنما أراد جمع نَدِيَّ
أي : نَدِيَّ القوم الذي يقيمون فيه ، فيضيفون ويفخرون " .

وقال ابن سيده^٤ : " وفيه ثلاثة أوجه : منهم من يقول أندية جمع نَدِيَّ
وهو المجلس الذي يجتمعون فيه ليتحاضروا على إطعام الفقراء منهم ، ومنهم من
يقول إنه جمع نَدَى "

ولم نر أحداً من أصحاب اللغة - فيما نعرف - قال بأنّها جمع ناد ، بل
ذهبوا جميعاً إلى أنّها جمع (نَدِيَّ) وهو حينئذ جمع قياسي . كقولنا في جمع سَرِيَّ
للنهر : أسرية ، وفي جمع نَضِيَّ لمركب التّصل : أنضية ، وفي جمع نَجِيَّ للقوم
المتناجين : أنجية .

^١ - البيت لمرة بن محكان التميمي من قصيدة في حماسة أبي تمام (شرح الثريزي) ٤ : ٥٩ - ٦٣ .

^٢ - البيت لسلامة بن جندل السعدي من قصيدة في ديوانه وفي شرح المفضليات للأنباري :

٢٢٤ - ٢٢٥ .

^٣ - المقتضب ٣ : ٨٢ .

^٤ - المخصص ١٥ : ١٠٩ .

ولا نعرف كذلك أحداً من أصحاب اللغة ذكروا أن صيغة (فاعل) في جميع معانيها تجمع على (أفعله) سوى ما استدركه بعضهم من نصهم على شذوذ مثل واحد هو وادٍ وأودية^١ ، وقد أسلفنا بيان علتهم في ذلك . ولكن من تمام البحث أن نشير إلى ما ذكره المرتضى الزبيدي عند حديثه عن جمع (واد) على (أودية) قال^٢ : " وفي التوشيح^٣ : لم يسمع أفعله جمعاً لفاعل سواه . نقله شيخنا ثم قال : وظفرت بنادٍ وأندية . قلت : قد سبقه لذلك ابن سيده ومرّ لنا هناك كلام نفيس ، فراجعه . وزاد السمين^٤ في عمدة الحفاظ : ناجٍ وأنجية ، ومر الكلام عليه كذلك " .

وهذا كلام محتاج إلى بيان ، ولنبدأ من آخره . أمّا أن (أنجية) جمع (ناج) فلم نعثر عليه في شيء ممّا اطَّلعنا عليه من المعاجم وكتب اللغة ، فجميعها تنصُّ على أن التَّاجِيَّة هي " الناقَّة السريعة تنجو بمن ركبها ، والبعير : ناجٍ " ولا تورّد له جمعاً . أمّا (أنجية) التي وردت في هذه المعاجم

^١ - انظر - مثلاً - " ليس في كلام العرب " لابن خالويه : ١٦٦ - ١٦٧ .

^٢ - تاج العروس .

^٣ - " التوشيح " لفظ تبدأ به أسماء عدة كتب ، ولا سبيل إلى معرفة أيها أراد الزبيدي ، فقد اختصر العنوان اختصاراً مبهماً ، ولعلّه أراد " التوشيح على التوضيح " وهو حاشية للسيوطي على التوضيح لابن هشام في شرح ألفية ابن مالك ، وهو المعروف بعنوان : " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك " .

^٤ - السمين : هو أبو العباس ، شهاب الدين ، أحمد بن يوسف بن محمد الحلبي ، المعروف بالسمين ، مفسر ، عالم بالعربية والقراءات . وكتابه " عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ " لا يزال غير مطبوع فيما نعرف . (انظر : كشف الظنون : ١١٦٦ ، والأعلام للزركلي) .

^٥ - انظر مثلاً : اللسان .

فهي جمع (نَجَى) والنَّص عليه وشرحه وأمثلة من الشعر وغيره كل ذلك واضح
الدلالة على أن (أنجية) هم القوم الذين يتناجون .

فلم يبق إذن سوى (أودية) وقد فصلنا القول فيها وأنها وحدها التي لا
تجمع على (فواعل) للعلّة التي ذكرناها . أمّا (أندية) فهي موضوع حديثنا
الذي سنستوفيه ونوضّح جوانبه .

ومما يدخل في هذا ويحتاج إلى أن نتوقّف عنده ما عثرت عليه في " همع
الهوامع ^١ " ، عند كلام السيوطي على (أفعلة) قال : " وندر : جائز وأجوزة ،
وهي الخشبة الممتدة في أعلى السقف " .

وحين رجعت إلى المعاجم وجدت الأزهري يقول ^٢ : " قال أبو زيد :
جمع الجائز : أجوزة وجوزان " . ثمّ وجدت الجوهري في صحاحه ينقل الكلام
نفسه ويقتصر في ذكر جمع (الجائز) على أجوزة وجوزان . ولكن ابن منظور
ينقل في اللسان : " والجمع : أجوزة وجوزان وجوائز ، عن السيرافي ، والأولى
نادرة ، ونظيره واد وأودية " . وتابعه المجد في قاموسه المحيط فأورد الجموع
الثلاثة بزيادة (جوائز) على الجمع اللذين اقتصر عليهما الأزهري والجوهري .

وكلام السيوطي حين اكتفى في حديثه ذلك بجمع (جائز) على
(أجوزة) ليس دالاً على أن هذا الجمع وحده هو الجمع الصّحيح وما عداه
خطأ ، إذ لم يكن سياق الحديث عن جموع (جائز) بعامة ، بل كان سياق
الحديث ومناسبته عن ضرب أمثلة للجموع النّادرة على وزان (أفعلة) .

^١ - ٢ : ١٧٥

^٢ - تهذيب اللغة ١١ : ١٤٨

وحين اقتصر الأزهري والجوهري على جمعين من جموع (جائز)
وهما (أجوزة) و (جوزان) إنما فعلا ذلك لأن هذين الجمعين من الشاذ غير
المقيس في (فاعل) حين يجري مجرى الاسم لغير العاقل . وأغفلا ذكر الجمع
القياسي المطرد لأنه لا يحتاج إلى نص ، ولم يكن من مألوف أصحاب المعاجم
النص على القياس المطرد ، لأن القاعدة تغني عنه ، إلا حين يُخشى اللبس وحين
ينصرف الظن إلى عدم صحته أو جوازه . ومن أجل هذا حرص ابن منظور
والجد الفيروزآبادي على ذكر الجمع القياسي المطرد بعد الجمع النادر حتى لا
يظن أحد أن الجمع النادر وحده هو الصحيح .

ومثل آخر عرضنا له في حديثنا هو جمع (واد) ، فالجوهري والأزهري
اكتفيا بالنص على (أودية) . ولكن ابن منظور قال : " . . . وقال ابن
الأعرابي : الوادي يجمع أوداء على أفعال ، مثل صاحب وأصحاب ، أسديّة ،
وطييء تقول : أوداه على القلب . . . الجوهري : الجمع أودية على غير
قياس . . . " ونقل مثل ذلك المرتضى الزبيدي .

والأمثلة كثيرة ، أكثر من أن تحصى على أن المعاجم لا تذكر الجموع
والصيغ الأخرى القياسية المطردة ، إلا في أحوال خاصة لمناسبة تقتضيها ،
ويكتفون بذكر الصيغ النادرة أو التي على غير قياس ، واقتصرهم على ذكرها
لا يعني أن الصيغة القياسية غير صحيحة ، إلا حين ينصون على ذلك نصاً صريحاً
لعلّ غالباً ما يذكرونها .

بقي أن نقف وقفة أخرى عند لفظين هما أقرب من غيرهما إلى لفظة
(ناد) . لأن كل واحدة منهما اسم يدل على غير العاقل ، ولأتهما أيضاً معتكفا
الأخر - منقوصتان - وهما : الصَّارِي و البازِي .

أما الصَّارِي فقد ذكر الأزهري في تهذيب اللغة^١ والجوهري في الصحاح
معنيين من معانيه : أحدهما الصَّارِي بمعنى الحافظ ، من صراه الله أي حفظه ،
والثاني الصَّارِي بمعنى الملاح . جاء في تهذيب اللغة : " أبو عبيد عن الأصمعي :
الصَّارِي : الملاح ، وجمعه صُرَاء ، على غير قياس " . وجاء في الصحاح :
" والصارِي الملاح والجمع صُرَاء ، مثل قارٍ وقُرَاء ، وكافرٍ وكُفَّار " . ولم يرد في
هذين المعجمين المتقدمين ذكر للصَّارِي بمعنى خشبة الشراع في السَّفينة .
وذكر هذا المعنى الثالث المجد في القاموس المحيط ، قال : " والصارِي . . .
خشبة معترضة في وسط السَّفينة " ، ولكنه لم يذكر جمعه .
أما ابن منظور ، فقد ذكر المعنى الثالث أيضاً وأورد جمعه عَرَضاً في سياق
شرحه لمعنى حديث أورده ، قال : " و صارِي السَّفينة : الخشبة المعترضة في
وسطها ، وفي حديث ابن الزبير وبناء البيت : فأمر بصوارٍ فنصبت حول
الكعبة . هي جمع الصَّارِي ، وهو دَقْل السَّفينة الذي ينصب في وسطها قائماً
ويكون عليه الشراع " .

^١ - ١٢ : ٢٢٦

وذكر المرتضى الزبيدي في شرحه على القاموس أن جمع (الصَّارِي)
صوارٍ ، وأشار إلى ورود هذا الجمع في حديث بناء البيت .
ويغلب على الظنّ أنه لولا ورود هذه اللفظة في حديث ابن الزبير ما
ذكرها ابن منظور ولا المرتضى الزبيدي ولأغفلها كما أغفلها المجد .
أمّا البازي ، فذكره الأزهرى^١ ولكنه لم يذكر جمعه . وذكره الجوهريّ
فقال " والبازي واحد البزاة التي تصيد " فاقصر على إيراد صيغة واحدة لجمعه
هي (البزاة) .

ثم جاء ابن منظور ونقل عن ابن سيده جمعاً ثانياً أيضاً ، قال : " قال ابن
سيده : والجمع بوازٍ وبزاة " . ثم جاء الفيروز أبادي فقال : " والباز والبازي :
ضرب من الصقور (ج) : بواز وبزاة وأبوز وبزوز وبيزان " .
وشرح هذه الجموع وفصل بينها المرتضى الزبيدي ، فذكر أن الجمعين
الأولين (بوازٍ ، وبزاة) عن ابن سيده ، أما الجموع الثلاثة الأخيرة (أبوز
وبزوز وبيزان) فمما زاده غيره . ثم قال " قال شيخنا هذه جموع (الباز)
ومحلها في الزاي ، وأما بوازٍ على فواعل فهو جمع لبازٍ على فاعل ، ولا يصح
كونه جمعاً لبازٍ لأنه فَعْلٌ " .

وهذا كلّ واضح الدلالة على أن من المعاجم مالا يتضمن ألفاظاً بعينها ،
وإغفال ذكرها لا يعني أنها غير موجودة وغير واردة في السّماع أو الاستعمال ،
وأن من المعاجم ما يقتصر على جمع واحد ويتجاوز عن ذكر جمع آخر حين

١ - ١٣ : ٢٦٨ - ٢٦٩

يكون قياسياً مُطَّرداً - كما فعل الفيروز أبادي في إغفاله جمع (صار) على صوارٍ - وأنَّ من المعاجم ما يخلط بين جموع ألفاظ من صيغ مختلفة في المفرد - مثل الذي فعله الفيروز أبادي أيضاً من إيزاده خمسة جموع للبازي والبارز ، ففرق بينها المرتضى الزبيدي فيما نقله عن شيخه ، وجعل (البوزاي) جمعاً (للبازي) لأنه اسم على (فاعل) فجمعهُ (فواعل) ، وجعل الجموع الأخرى للبارز لأنه على وزن فَعْل .

(٦)

وخلاصة ما تقدّم :

١- أن صيغة (فاعل) حين يخرج عن الوصف ويجري مجرى الاسم ويدلّ على غير العاقل ، فجمعه القياسي المطَّرد الذي لا ينكسر هو (فواعل) .

٢- أن كلمة واحدة خرجت عن هذه القاعدة وشذت عن القياس لاستتقال في النطق ، وهي كلمة (واد) فقد كرهوا جمعها على (فواعل) لأنَّ أولها واو وجمعها على فواعل يجعل في أولها واوين متعاقبين فاستثقلوا اجتماع الواوين في أولها .

٣- أن المعتل الآخر بالياء - المنقوص - إذا كان على وزان (فاعل) ودلّ على اسم لغير العاقل ، فيجمع جمع نظائره من غير المنقوص : فالبازي جمعها : البوازي ، والصَّاري جمعها الصَّواري .

٤- أن إغفال أصحاب المعاجم وكتب اللغة النَّصَّ على صيغة (فواعل) في جمع الأسماء التي على (فاعل) لا يدلّ على أن ما أغفلوه ليس صحيحاً أو ليس مسموعاً ولا مستعملاً . وإنما كان إغفالهم إيّاه لأنهم لا يوردون عادةً الجموع

القياسية المطردة ، ولأنه أغنى عن النص عليها أنها مشمولة بحكم القاعدة القياسية المطردة .

٥- أن أصحاب المعاجم وكتب اللغة يكتفون بالنص على غير القياسي من الجموع لأنه نادر ولأنه شاذ ، ولا حاجة بهم إلى النص على غير النادر وغير الشاذ اكتفاء باندراجه في القاعدة القياسية .

٦- أن المعاجم قد يرد فيها جمع للفظ بمعنى لفظ آخر ولكنه من صيغة مختلفة عنه ، فتكون عبارتهم واضحة في نفوسهم ونفوس العلماء الذين يأخذون عنهم ، وإن كانت موهمة لنا وربما أوقعتنا في الخلط بين الصيغتين والظن أن جمع إحداهما هو جمع الأخرى .

فالأندية هي جمع (ندي) على (فعيل) بمعنى النادي ، وقد حرص أصحاب المعاجم على النص على هذا الجمع بعد كلمة (ندي) التي يفسرون بها (النادي) لأن (أفعلة) جمعاً (لفعيل) ليس قياسياً مطرداً ، فلا بد من النص عليه . وتركوا النص على (النوادي) لأنها الجمع القياسي المطرد (للنادي) ولو كانت (النوادي) جمعاً غير صحيح أو غير مسموع أو لم يستعمله العرب ، لنص على خطأ أصحاب المعاجم في معاجمهم وعلماء اللغة في كتبهم ، كما فعلوا في جموع و ألفاظ أخرى ، ولكننا لم نجد أحداً منهم نبه على خطأ هذا الجمع فيما أطلعنا عليه من معاجمهم وكتبهم ، إلا أن يكون غاب عنا شيء من ذلك ، والله أعلم .

بل إني رأيت مجد الدين الفيروز أبادي - وهو من هو معرفةً باللغة ،
وجمعاً لنوادرها ، وضبطاً لشواردها وإطلاً على مصادرها - يستعمل هذا
الجمع في مقدمة قاموسه المحيط ، قال : " الحمد لله . . . باعث النبي
الهادي . . . محمد خير من حضر النوادي " .

ورأيت المرتضى الزبيدي يشرح هذه اللفظة شرح المطمئن لها الوثائق
بصحتها وسلامتها ، لا يستنكر منها شيئاً ، ولا يخالجه فيها أدنى ريب ، قال^١
" (النوادي) أي المجالس مطلقاً ، أو خاصاً بمجالس النهار ، أو المجلس ما داموا
مجتمعين فيه ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى " . فهو لم يعقب على الكلمة ولم
يستدرك ، وما أكثر تعقيباته واستدراكاته على غيرها مما يحتاج إلى تعقيب
واستدراك ! ولم يذكر أنها مخالفة لما عرفه العرب أو لم تجر في استعمالهم في حين
نراه ذكر مثل هذا في كلمات أخرى .

وجمع نصر الهوري " تقييدات على ديباجة القاموس " بعد أن اطلع على
شروح لها لعدد من العلماء ، وأثبت ما جمعه في صدر طبعة القاموس ، وأورد في
تقييداته نص ما قاله الفيروز أبادي ، ومنه العبارة التي أشرنا إليه وفيها
" النوادي " ، ونقل شرح المرتضى الزبيدي لها ، ولم أجده شكاً في صحتها ولا
نقل عن غيره من الشراح ما يوحي بهذا الشك .

ثم إن بعض أصحاب المعاجم الحديثة - في عصرنا هذا - قد أدركوا أن
الأمر قد يدعو إلى الارتياب ، فحرصوا على أن ينصوا على أن (النوادي) يجمع

^١ - تاج العروس (طبعة الكويت) ١ : ٥٤

على (نواد) ، وإن كانوا قد أضافوا (أندية) كذلك ، وهي إضافة نحسبها في غير محلها الصحيح لأنها جمع (ندي) . وأحدث هذه المعاجم هو " الوسيط " الذي أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

وغلَّبَ الإلفُ والطبعُ السَّليمُ بعضَ علمائنا ممن نشق بمعرفتهم وسعة اطلاعهم ، ولا نحسب أنه غاب عنهم ما أورده المعاجم وما تبَّه عليه بعض المُحدِّثين من أمر هذا الجمع ، فدرجوا على استعمال (التَّوادي) في كتاباتهم انقياداً منهم لسليقتهم ولحسُّهم اللغوي^١ .

أفلا نستطيع بعد ذلك أن نقول : إن (التَّوادي) وحدها هي جمع (التَّادي) ، وليس (الأندية) التي هي في الأصل جمع (التَّدي) ، وأن (التَّوادي) يقتضيها القياس المطَّرد ، وهي موافقة لاستعمال العرب ولطبيعة لغتهم ، وألصق بذوق جمهور المعاصرين وإفهم ؟ أحسب أن نعم .

١ - من أحدث ما أطلعنا عليه في ذلك كتاب " حاضر اللغة العربيَّة في الشام " للأستاذ سعيد الأفغاني (من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربيَّة بالقاهرة ١٩٦٢) وقد استعمل فيه (التَّوادي) ، انظر مثلاً ص : ١٠ من الكتاب . وكذلك استعملها حفني ناصف في " الأسماء العربيَّة لمحدثات الحضارة والمدنية " (نقلاً عن مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء السادس والعشرين ، ص : ٤٠) وانظر كذلك تصدير كتاب " السَّماع " لابن القيسراني ، ص : ٥ فقد استعمل هذا الجمع " التَّوادي " كذلك أبو الوفا المراغي ، محقق الكتاب . وقبل هؤلاء استعمل هذا الجمع ابن معصوم المدني (١٠٥٢ - ١١٢٠هـ) في كتابه : رحلة ابن معصوم المدني أو سلوة الغريب وأسوة الأديب : ١٦٣ ، تحقيق هادي شكر ، القسم الأول ، ضمن مجلة " المورد " العراقيَّة ، مج ٨ ، العدد الثاني ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م . وابن معصوم عالم باللغة وله رسالة في أغلاط الفيروز أبادي في القاموس ، وله كتاب " سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر " .

رفيع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

وديان وأودية *

(١)

يذهب بعض المُحدِّثين ، مَن لهم عناية باللغة ، إلى تخطئة استعمال " الوديان " جمعاً للوادي ، ونَبَّهوا على أن الصَّواب " أودية " ١ . وحاولت أن أتتبع جمع " الوادي " في أساليب القدماء ، فرجعت إلى نحو ثلاثين ديواناً لشعراء العصور المختلفة : الجاهلية والأموية والعبَّاسية ، وقرأت جميع ما فيها من أبيات على قافية النون وقبلها ألف ، فلم أجد فيها " الوديان " على كثرة الحاجة إليها في مثل هذه القافية ؛ ووجدت في بعض هذا الشعر " أودية " في درج البيت . ثم رجعت إلى ما تيسَّر لي من كتب المسالك والبلدان ومعاجم الجغرافيا ، فلم أجد كذلك أحداً من مؤلفيها يستعمل " الوديان " ووجدتهم جميعاً يجمعون " الوادي " على " أودية " .

واشتدَّ طلي للوديان وحرصني على التَّنقيب عن هذا الجمع ، ولكني لم أجد فيه فيما قرأت من كتب تراثنا في اللغة أو الأدب أو التاريخ أو غيرها ، حتى أفسدت عليَّ شهوة البحث عن هذا الجمع لذة قراءة تلك الكتب ، وربما فوتت

* مستخرج من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة - الجزء التاسع والعشرين

(صفر ١٣٩٢هـ = مارس ١٩٧٢ م) .

١ - كتاب المنذر إلى المجمع العلمي العربي في دمشق ١ : ١٢ ، الطبعة الثالثة ، بيروت ١٩٢٧ ؛

و الكتابة الصحيحة ، لزهدي جار الله : ٣٢٩ ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٦٨ .

عليّ فوائد أخرى كثيرة ، ولجأت إلى المعاجم وكتب اللغة لعلّي أجد فيها ما لم أجد في غيرها ، فلم أفر بطائل :

فالأزهري (ت ٣٧٠ هـ) اقتصر على إيراد جمع واحد للوادي هو
" الأودية " ١ .

وكذلك فعل أبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) ولكنه أضاف فائدة
جديدة ، قال : ٢ " والوادي " : كل بطن مطمئن من الأرض ، وربما استقر فيه
الماء ، والجمع أودية على غير قياس

وتابعه الجوهري (ت ٣٩٣ - ٤٠٠ هـ) في النص على مخالفة هذا
الجمع للقياس ، ثم أضاف فائدة أخرى جديدة ، قال ٣ : " والجمع : الأودية ،
على غير قياس ، كأنه جمع وديّ ، مثل سريّ وأسرية للنهر " .

ولم يذكر الزنجشيري (ت ٥٣٨ هـ) الجمع ، واقتصر على ذكر
المفرد ٤ .

وأورد ابن منظور (ت ٧١١ هـ) ثلاثة جموع ، قال ٥ : " والجمع :
الأودية . . . وقال ابن الأعرابي : الوادي يجمع أوداء ، على أفعال . . .

١ - تمذيب اللغة ١٤ : ٢٣٣ .

٢ - لحن العوام ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة دار العروبة بالقاهرة ١٩٦٤ ،

ص : ٢٤٠

٣ - الصحاح (ودي) .

٤ - أساس البلاغة (ودي) .

٥ - اللسان (ودي) .

أسدية ، وطَيَّء تقول : أوداه ، على القلب " ، ثم أورد ما ذكره الجوهري في صحاحه عن مخالفة الجمع " أودية " للقياس .

واقصر الفيومي (ت ٧٧٠ هـ) على ذكر " أودية " في جمع واد^١ .

أما مجد الدين الفيروز أبادي (ت ٨١٦ أو ٨١٧ هـ) فقد أورد أربعة جموع ، هي أوداء ، وأودية ، وأوداة ، وأوداية^٢ .

وكذلك فعل المرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) فقد أورد هذه الجموع الأربعة وزادها بيانا مما ذكره الجوهري وابن منظور^٣ .

أمّا في كتاب الله فقد جاءت كلمة " واد " منكرة ومعرفة ، بجرورة ومنصوبة ، في ثماني آيات من ثماني سور^٤ ، ولم يجيء الجمع إلا في صيغة " أودية " وحدها ، وذلك في آيتين من سورتين ، قال الله تعالى : ﴿ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أوديةً بِقَدَرِهَا ﴾^٥ وقال تعالى ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أودِيَتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمَطَّرٌنَا ﴾^٦

وكان في كل هذا غناءً ومقنع ، وكان بعضه حريراً أن يصرفني عن متابعة البحث لولا اللجاجة وشهوة التنقيب .

^١ - المصباح المنير (ودي) .

^٢ - القاموس المحيط (ودي) .

^٣ - التاج (ودي) .

^٤ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : ٧٤٧ .

^٥ - الرعد : ١٧ .

^٦ - الأحقاف : ٢٤ .

(٢)

ثم عثرت في تاج العروس^١ - في آخر مستدرک الزبيدي حيث لا يظنُّ أحد أنه سيعود إلى الحديث عن الوادي وجمعه بعد أن طال حديثه في أمور أخرى غيرهما - على قوله :

" . . . والوديان مثنى ودي كغني : أرض بمكة لها ذكر في المغازي ، وقد يجمع الوادي أيضاً على وديان بالضم . . . "

ولكن انفراده وحده بهذا الجمع ، دون غيره من أصحاب المعاجم واللغة ، أمر يدعو إلى التوقف والبحث عن مظاته ، فليست قيمة الزبيدي في ذاته ، ولكنها فيما يجمع لنا عن غيره ممن سبقه ، ولا بد من العثور على مصدره الذي استقى منه . وقد أورد عبارته دون نسبة إلى صاحبها ، وأنزلها منزلاً مبهماً . ولم يهديني طول التنقيب إلى كتاب آخر قبل تاج العروس يُحتمل أن يكون قد أخذ منه .

ومع ذلك فهذا عالم أورد في كتابه ما كان يحوك في النفس . وليس أقل من أن أثبت هنا ما جمعته عن هذا الأمر عسى غيري أن يصل إلى ما عجزت عنه من اليقين القاطع .

(٣)

لا نعرف أحدا من أصحاب اللغة والنحو ذكر أن صيغة (فاعل) في أي معنى من معانيها : سواء أكانت صفة أم اسماً ، مذكراً أم مؤنثاً ، تجمع على

^١ - الفضل في ذلك للصدّيق العلامة الأستاذ حمد الجاسر .

(أفعلة) سوى ما استدركه بعضهم من نصّهم على شذوذ ثلاث كلمات ذكرها المرتضى الزبيدي نقلاً عن غيره ^١ ، وهي ناد وأندية ، وناج وأنجية ، وواد وأودية .

أمّا جمع ناد فقد استوفيت الحديث عنه في مقالة سابقة ، وذهبت إلى أنّ (أندية) جمع (نُدَيّ) بمعنى (ناد) ، أما جمع (النّادي) فهو (النّوادي) وهو جمع قياسي مطّرد لا ينكسر في "فاعل" إذا كان اسماً أو صفة غلبت عليها الاسمية لغير العاقل .

أمّا (أنجية) جمع (ناج) فلم أعثر عليه في شيء مما اطّلت عليه من المعاجم وكتب اللغة - سوى هذا الذي نقله الزبيدي في التّاج عن أبي العباس الحلبي المعروف بالسّمين في كتابه عمدة الحفاظ - فجميعها تنصّ على أنّ التّاجية هي "الثّاقة السّريعة تنجو بمن ركبها ، والبعير : ناج" ^٢ ، ولا تورد له جمعاً .

أمّا أنجية التي وردت في هذه المعاجم فهي جمع نجيّ ، والنّص عليه وشرحه وأمثله من الشّعْر وغيره ، كلّ ذلك واضح الدّلالة على أنّ (أنجية) هم القوم الذين يتناجون ، فهي جمع (نجيّ) وليست جمع (ناج) . بمعنى البعير .

أمّا جمع (واد) فهو موضوع الحديث في هذا البحث . وقد رأينا أنّ المعاجم وكتب اللغة لم تنصّ إلّا على جمع واحد هو (أودية) ، ولكننا رأينا كذلك أنّها نصّت على أنّ هذا الجمع "على غير قياس" لأنّ صيغة (فاعل) لا

^١ - تاج العروس (ودي) .

^٢ - انظر "اللسان" مثلاً .

تجمع على (أفعله) وزاد الجوهري في صحاحه : " كأنه جمع ودِّي ، مثل سَرِيٍّ وأُسْرِيَّة ، للثَّهر " .

فإذا كان هذا صحيحاً فنحن نعرف أن (أفعله) من جموع القلَّة ، وأنَّها تطرَّد في صيغة (فَعِيل) ، وأنَّ جمع الكثرة لهذه الصيغة هي (فعْلان) بضم الفاء أصلاً وكسرها أحياناً . وقد وضَّح سيبويه وجوه استعمال هذا الجمع بما لا مزيد عليه^١ ، ومما قاله :

" . . . فأما ما كان من بنات الياء والواو فهو بمنزلة ما ذكرنا ، وقالوا : قَرِيٍّ وأَقْرِيَّة وقُرَيَّان ، حين أرادوا بناء الأكثر ، كما قالوا جَرِيَّب وأَجْرِيْبَة وجُرَبَّان ، ومثله سَرِيٍّ وأُسْرِيَّة وسُرَيَّان . . . " .

وقال المبرِّد (ت ٢٨٥ هـ)^٢ : " . . . ولكنَّ باب جمع (فُعْال) في العدد الكثير (فِعْلان) ، كما أنَّ باب جمع (فَعِيل) (فُعْلان) ، نحوه : ظَلِيم وظُلْمَان ، وقَضِيب وقُضْبَان . . . " .

وقال ابن سيده (٤٥٨ هـ)^٣ : " . . . وإذا سميت بصفةٍ مما يختلف جمعُ الاسمِ والصفةِ فيه جمعته جمع نظائره من الأسماء ولم تُجره على ما جمعوه حين كان صفة إلا أن يكونوا جمعوه جمع الأسماء فتُجره على ذلك ، كرجل سمَّته بسعيد أو شريف تقول في أدنى العدد : ثلاثة أشرفة وأسعدة ، وتقول في الكثير : سُعْدان وشُرْفان وسُعْد وشُرْف ، لأنَّ هذا هو الكثير في الأسماء في جمع

^١ - الكتاب ٢ : ١٩٢ - ١٩٤ .

^٢ - المقتضب ٢ : ٢١٢ .

^٣ - المخصص ١٧ : ٨٥ .

هذا البناء ، تقول : رغيف وأرغفة ، وجريب وأجربة ، وقالوا رُغفان
وجُربان . . . " .

ونصر السيوطي على الصيغ التي يستعمل فيها هذا الجمع فبدأها بقوله^١ :
" فُعْلان ، بالضم ، ويطرّد جمعاً لاسم على فعيل . . . " .

ونحن نرى من هذا كله أنّهم حين نصّوا على أن جمع (واد) على
(أودية) إنّما هو على غير قياس ، ذكروا أيضاً " كأنه جمع وديّ ، مثل :
سريّ وأسرية ، للنهر " ، وهذا سيويوه ينصّ ، كما رأينا ، نصّاً واضحاً
على أن (سريّ) يجمع على (أسرية) حين يريدون جمع القلّة ،
ويجمع على (سريان) حين يريدون جمع الكثرة . فإذا استعملوا لواد
جمع قلّة هو في الأصل لصيغته (وديّ) ، فهل لنا أن نتساءل لم لا نستعمل
جمع الكثرة لمثل هذه الصيغة ، فيكون (وديان) للكثرة و (أودية) للقلّة ؟

(٤)

وذكر رضيّ الدين الأسترابادي (ت ٦٨٨ هـ) أن (الوادي) لم
يجمع الجمع القياسي المطرّد على (فواعل) وكذلك لم يجمع على (فُعْلان) ،
وإنّما جمع على (أفعلة) لعلّة محذّدة ، قال^٢ : " كأنهم استقلّسوا الواوين في
أول الكلمة لو جمعوه على (فواعل) ، وانضمام الواو وانكسارها لو جمع على
(فُعْلان) " .

^١ - مع المراجع ٢ : ١٧٨ .

^٢ - شرح شافية ابن الحاجب ٢ : ١٥١ مطبعة حجازي .

وإذا سلّمنا بصحّة العلة الأولى وهي استثاقهم الواوين في أوّل الكلمة لو جمعوه على (فواعل)¹ فإنّ العلة الثانية يصدق عليها قولهم : أوهى من حجّة نحويّ ! وذلك أنّ الواو : مضمومة أو مكسورة ، في أوّل المفرد وفي أوّل الجمع كثيرة في كلام العرب ، لم يجدوا فيها ثقلاً ، أو لم يمنعهم ما فيها من ثقل أحسنّ به رضيّ الدين الأستراباذي من أن تكثر في كلامهم . وحسبنا أن نذكر من أمثلة الجمع ، وهي كثيرة على أبنية متعددة ، جمعين على بناء (فعلان) - وهو مدار حديثنا هنا - أحدهما بضم الواو والآخر بكسرهما ، وهما : وحدان (بضم الواو) جمع واحد ، وولدان (بكسر الواو) جمع ولد .

وقد استعمل العرب هذين الجمعين منذ أقدم ما نعرف من عصور العربية ، وما زلنا نستعملهما إلى يوم الناس هذا ، وسنظلّ نستعملهما إلى ما شاء الله ، لا نحسّ فيهما ثقلاً يمنع من استعمالهما ، فكيف نستقل انضمام الواو أو انكسارها في (وديان) جمع (واد) ، وهي مثل (وحدان) جمع (واحد) ؟ والجمع (وديان) بكسر الواو مستعمل في عصرنا هذا على ألسنة العرب كافة

¹ - وكانوا يتخلّصون أحياناً من اجتماع الواوين في أوّل الكلمة بقلب الأولى منها همزة ، قال نشوان الحميري (ت ٥٧٣) : " وإذا اجتمع في أوّل الكلمة واوان قلبت الأولى منهما همزة ، وذلك في جمع (واصل) وتصغيره ، فتقول في جمعه : أواصل ، وفي تصغيره : أوّصيل . والأصل : وواصل ، وووُصيل . وذلك لكراهية اجتماع واوين في أوّل الكلمة وثقل التطق بما . فأما قوله تعالى : (ما وورِيّ عنهما) فأما ذلك على أنّ الواو الثانية مُدّتْ لأتّما بدلّ من ألف (وارييت) ، وقال الشاعر في الهمزة [هو مهلهل بن ربيعة] :

ضربت صدرها إليّ وقالتْ يا عدِيّاً لقد وقتك الأراقي

والأصل الواو في جمع راقية ، كعافية وعواف " . (الحور العين ، مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٤٨ ، ص : ٧٣) وانظر أيضاً المعاجم (وقي) .

في أحاديثهم من أقصى المغرب إلى أقصى المشرق ومن أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب . وقد سألت نفرًا من أهل كل مصر من هذه الأمصار عما يستعملونه في أحاديثهم اليومية جمعاً لوادٍ فلم أسمع من أحد منهم أنهم يستعملون (أودية)^١ ، وإنما يستعملون جمعاً كلمة (وديان) . والعامية تجنح دائماً إلى استعمال الأَخْفِ والأَسْهَل والأَبْعَد عن الاستكراه والاستثقال ليكون ذلك أعون على دوران الكلمة على الألسنة !

(٥)

فإذا كانت (وديان) جمع (وادٍ) هي وحدها المستعملة في عامية العرب ، أو عاميتهم ، في جميع ديارهم في عصرنا هذا وربما فيما قبله من عصور ، وإذا كان مثل هذا الجمع هو من مألوف كلام العرب الفصحاء ومن صحيح أبنيتهم وأساليبهم وقياسهم المطرد في جمع ما جاء على وزن (فَعِيل) من الأسماء حين يريدون الكثرة ، وإذا كانوا قد جمعوا لفظ (وادٍ) على (أودية) على غير قياس ، كأنه جمع (وديّ) مثل : سَرِيٍّ وأسرية ، بمعنى نهر . فهل نستطيع نحن أن نقرّ استعمال (وديان) جمعاً لوادٍ ، حين يشبه جمعه بجمع وديّ ، كما استعملوا لفظ (سُريان) ولفظ (أسرية) معاً جمعاً لسَريّ ، الأوّل للكثرة والآخر للقلّة ؟

^١ - سرى ما أخبرني به صديق ثقة من أنه سمع رجلاً من السّراة وآخر من بعض أنحاء نجد يستعملان " الأودية " جمعاً للوادي في حديثهما .

ذلك كَلِّه إذا أخذنا بغير القياس ، على تشبيهه بناء (فاعل) ببناء
 (فعيل) فنستعمل في جمع (وادٍ) جمع (وديّ)^١ .
 ولكن ما لنا نلجأ إلى هذا التَّشْبِيهِ والتَّغْيِير في بناء المفرد التماساً لتعليل
 الجمع ؟ ومالنا لا نعود إلى أصل البناء وهو (فاعل) لنرى ما قال فيه علماء
 اللغة والنحو ؟ قال سيبويه^٢ : " وما كان من الأسماء على (فاعِل) أو (فاعَل)
 فإنه يكسَّر على بناء (فواعل) ، وذلك : تَابِل وتوابِل ، وطَابِق وطوابِق ،
 وحاجرٍ وحواجر ، وحائِطٍ وحوائِط ، وقد يكسِّرون (الفاعل) على (فُعْلان)
 نحو : حاجرٍ وحُجْران^٣ ، وسالٍ وسُلان^٤ ، وحائرٍ وحُوران^٥ وقد قال بعضهم :
 حيران ، كما قالوا : جانٌّ وجِنان ، وكما قال بعضهم غائِطٌ وغيطان ، وحائِطٌ
 وحيطان ، قلبوها حيث صارت الواو بعد كسرة ، فالأصل (فُعْلان) . وقد

^١ - كان العرب يشبهون بناءً ببناء ، ويجمعون أحد البنائين بجمع الآخر ، جاء في اللسان (شعر) :
 " . . . ورجل شاعر ، والجمع شعراء . قال سيبويه : شبهوا فاعلاً بفعيل كما شبهوه بفعول ، كما
 قالوا : صبورٍ وصبَّير ، واستغنوا بفاعل عن فعيل ، وهو في أنفسهم وعلى بالٍ من تصورهم لما كان واقعاً
 موقعه ، كسَّر تكسيره ليكون أمانةً ودليلاً على إرادته وأنه مُعْنٍ عنه وبدلٌ منه " .
 وفي المصباح المنير (شعر) : " . . . قال ابن خالويه : وإنما جمع شاعر على شعراء لأن من العرب من
 يقول شعرٌ ، بالضم ، فقياسه أن تجيء الصِّفَةُ على فعيل ، نحو : شرف فهو شريف ، فلو قيل كذلك
 لالتبس بشعير ، الذي هو الحَبِّ ، فقالوا : شاعر ، ولحوا في الجمع بناءه الأصلي . . . " .

^٢ - الكتاب ٢ : ١٩٨ .

^٣ - الحاجر من مسايل المياه ومنابت العشب ما استدار به سند أو نهر مرتفع .

^٤ - السَّال : المسيل الضيق في الرادي .

^٥ - الحائر : المكان المظمن الوسط المرتفع الحروف .

قالوا : غَالٌ وَغُلَانٌ^١ ، وفالِقٌ وفُلُقَانٌ^٢ . ومالٌ ومُلَانٌ^٣ ولا يمتنع شيءٌ من ذا من (فواعل) . وأمّا ما كان أصله صفة فأجري مجرى الأسماء فقد بينونه على (فُعْلَان) كما بينوها ، وذلك : راكِبٌ ورُكْبَانٌ ، وصاحبٌ وصُحْبَانٌ ، وفارسٌ وفُرسَانٌ ، وراعٍ ورُعْيَانٌ فلَمَّا لم يخافوا الالتباس قالوا (فواعل) كما قالوا (فُعْلَان) " .

فهل بعد هذا البيان بيان ؟ وهل يحتاج الأمر إلى مزيد من التمثيل والاستشهاد وضرب الأمثلة ؟ إن ما أورده سيبويه يتردد بعبارات متقاربة في كتب النحو الأخرى ، وحسبنا أن نضرب مثلاً برضي الدين الأستراباذي الذي يقول^٤ : " قياس فاعِل - بفتح العين وكسرهما - في الاسم : فواعل ، قياساً لا ينكسر وقد جاء فُعْلَان كحُجْرَان ، وفِعْلَان كجِنَان ، والأوّل أكثر - أي مضموم الفاء - ويجوز أن يكون حيطان من الأوّل قلبت الضمة كسرة لتسَلَّم الياء " .

وأورد ابن منظور في تعليل جمع (راعٍ) على (رُعْيَان) ما ذكره من أنّه مثل " شابٌّ وشُبَّانٌ ، كسَرَّوه تكسير الأسماء ، كحاجرٍ وحجران ، لأنَّها

١ - الغال : نبت ، أو نبات الطَّلح ، أو الوادي الغامض في الأرض فيه شجر .

٢ - الفالق : المكان المنحدر بين ربهوتين ، والفضاء بين شقيقتين من رمل .

٣ - المال : في اللسان (ملل) : " وحكى سيبويه مال ، وجمعه ملان ، ولم يفسره " .

٤ - شرح الشافية ٢ : ١٥١ ، وله رأي طريف وملحظ دقيق في الفرق بين صيغتي الجمع في المعنى ،

قال : " وإذا انتقل فاعل من الصفة إلى الاسم ، كراكب الذي هو مختص براكب البعير وفارس

المختص براكب الفرس ، وراعٍ المختص برعي نوع مخصوص ، ليست كما ترى على طريق الفعل من

العموم ، فإنه يجمع في الغالب على فُعْلَان ، كحجران في الاسم الصَّرِيح " .

صفة غالبية^١ . وهذه العبارة توضح ما جاء في كلام سيبويه وما أورده سائر علماء النحو من أن الأسماء التي على وزن (فاعل) يجوز جمعها جمع تكسير على بناء (فعلان) وأن الصفات حين تجرى مجرى الأسماء يجوز كذلك جمعها على (فعلان) كما جاز في الأسماء .

وربما كان من المفيد أن نعيد ترتيب الأسماء والصفات التي وردت في النصوص السابقة ترتيباً يكشف عن نوع هذه الأسماء والصفات من حيث حروفها الأصلية .

فمن أمثلة الأسماء والصفات ذات الحروف الصحيحة : فالق وفلقان ، وراكب ورُكبان ، وصاحب وصُحبان ، وفارس وفُرسان ، وحاجر وحُجران ، ونضيف إليها : راهب ورُهبان ، وراجل ورُجلان .

ومن أمثلة المضعفة اللام : شابٌّ وشَبان ، وسالٌّ وسُلالن ، وغالٌّ وغُلالن ، ومالٌّ ومُلالن ، وجانٌّ وجنَّان .

ومن أمثلة المعتلة العين : حائطٌ وحيطان ، وحائرٌ وحُوران أو حيران ، وغائطٌ وغيطان . ونضيف إليها : جائزٌ وجُوزان^٢ .

ومما يحسن أن يضاف كذلك استكمالاً لمعالم هذا التقسيم : من أمثلة المعتلِّ الفاء : واحدٌ ووُحدان . ومن أمثلة المهموز اللام : شاطيءٌ وشُطآن .

فهذه تسعة عشر لفظاً من الأسماء والصفات التي أُجريت مجرى الأسماء ،

^١ - اللسان (رعى) .

^٢ - الجائز : الخشبة التي يرضع عليها أطراف الخشب في سقف البيت .

من الصَّحيحة الحروف الأصلية ، أو من معتلة الأول أو الوسط أو الآخر ، أو من مضعفة الآخر أو مهموزته . وكلها على وزن (فاعل) وتجمع على (فعلان) بضمّ العين أو بكسرها ، مع أنّ لها كلها جمعاً آخر أو جمعاً أخرى على أبنية مختلفة . وجمع هذه الألفاظ على (فعلان) ورد في المعاجم وكتب اللغة وجرى به أسلوب الفصحاء .

(٦)

وبعد

فما كنت لأتكلف ما تكلفت لو لم تكن كلمة (وديان) هي الجمع الجاري على ألسنة العرب في هذا العصر في مختلف ديارهم ؛ ولو لم يتصدّ نفر - من الحريصين على نقاء هذه اللغة وسلامتها - لتخطئة هذا الجمع .

ومن الطبيعي أن يتسرّب الفساد ويتطرّق الخطأ إلى بعض ألفاظ اللغة أو أساليب العبارة عند بعض الناس ، في كلّ عصر من العصور ومنها هذا العصر الذي نعيش فيه ، خاصّة بين جمهرة المتعلمين الذين يتأثرون بما يقرأون مما تدخله العجمة وتشوبه آثار الترجمة . أمّا أن تُجمع على استعمال كلمة في لغتها تجري في بنائها على بناء مثيلاتها التي تُعدّ من الكلام الصّحيح الفصيح ، ثمّ يأتي من يخطئ تلك الكلمة ، فهذا أمر يدعو إلى التّوقف أولاً ، وإلى النّظر ثانياً ، ثمّ إلى الإمساك عن العجلة في التّخطئة آخر الأمر .

وختلاصة كلّ تقدم :

١- أن كلمة (وُدِيَان) هي المستعملة جمعاً لَوَادٍ في كلام العرب وأحاديثهم اليومية في العصور الأخيرة ، وقد أنس إليها ذوق جمهور المعاصرين ، وجرت على أقلام بعضهم ^١ .

٢- أن هذا الجمع (فعلان) من أبنية الجموع العربية التي نصّت عليها معاجمهم وكتب لغتهم ، ودارت على ألسنتهم وعلى أقلامهم في شعرهم ونثرهم .

٣- أن القدماء نصّوا على أن جمع (وادٍ) على (أودية) هو على غير قياس كأنما هو جمع (وُدِيَّ) ، مثل : (سَرِيٌّ) و (سَرِيٌّ) : جَمْعُهُ : أَسْرِيَةٌ وَسُرْيَانٌ . وهذه الصيغة (فعيل) تجمع جمع قلة على (أفعلة) وجمع كثرة على (فعلان) وأمثلة ذلك من كلام العرب كثيرة ، وهي قاعدة غالبية ، وإن لم تكن شاملة جامعة .

^١ - وذلك كثير في الشعر والنثر ، وحسبنا أن نسوق ثلاثة أمثلة من الشعر ، أحدها من مصر ، والثاني من لبنان ، والثالث من الجزيرة العربية .

قال حافظ إبراهيم (ديوانه ، طبع دار الكتب سنة ١٩٣٧ ، ج ١ ، ص : ٢٩) :

نظرت للنيل فاهتزت جوانبه وفاض بالخير في سهل ووديان

وقال إلياس أبو شبكة (من صعيد الآلهة ، بيروت ١٩٥٩ ، ص : ٤١) :

يمشي وللنار في أحفانه زبد على لظى الرمل ، من واد لوديان

وقال حسن عبد الله القرشي (فلسطين وكبرياء الجرح ، دار العودة ، بيروت ١٩٧٠ ، ص : ١٠٢) :

يتنادون يا لغارات " مسروا ن " فيسري النداء في الوديان

٤- أن القدماء نصُّوا على أن بناءً (فاعل) للاسم أو للصفة التي تجري مجرى الاسم ، قد يكون على (فعلان) ، وقد أوردنا أمثلة متعددة على ذلك .
(الوادي) على بناءٍ (فاعل) .

فهل من حرج ، بعد هذا ، على من لا تطمئنُ نفسه إلى تخطيطه (وديان)
إذا ما رآها في بعض ما يُكُتَب أو سمعها في بعض ما يقال ، فلم يخطِّئها ، حتى
تقوم على تخطيطها بيِّنة قاطعة ؟ وهيئات !!

رَفَعُ

حماس وحماسة *

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

(١)

ليست قيمة البحث والتتقيب عن أحد الألفاظ محصورة في ذلك اللفظ وحده ، وإلا كان الأمر أهون من أن يشغل به أحد نفسه ، ويضيع وقته ، فضلاً عن أن يشغل به غيره ويضيع أوقاتهم ، فحين تحدثنا في مناسبات سابقة عن "معاجم" ورأيانها جمعاً صحيحاً لـ "معجم" ، وعن "نواد" ورأيانها جمعاً صحيحاً في القياس لـ "ناد" وأن "أندية" هي جمع "ندي" وليست جمع "ناد" ، وعن "وديان" ^١ ورأيانها جمع كثرة لـ "واد" يستوي في صحته مع "أودية" التي هي جمع قلة للفظ نفسه أو جمع "ودِيَّ" - حين تحدثنا عن كل ذلك قصدنا إلى أمرين لهما في رأينا قيمة تستحق هذا العناء :

أولهما - أن هذه الجموع التي شاعت تخطئتها بين جمهرة العلماء وأهل اللغة في زماننا ، هي وحدها الشائعة الغالبة على ألسنة الناس وفي كتاباتهم في جميع البلاد العربية خلال هذا العصر ، وحتى أولئك الذين يحرصون - عن وعي وتعمد وفي تكلف ومشقة - على تجنب استعمالها مسaire منهم للرأي الشائع في تخطئتها ، لا يلبثون حين ينساقون مع طبعهم وسليقتهم أن تجري بها ألسنتهم

* مستخرج من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة - الجزء الرابع والثلاثين

(شوال ١٣٩٤ هـ = نوفمبر ١٩٧٤)

^١ - فصلنا القول في كل ذلك في الفصول الثلاثة السابقة .

وأقلامهم ، فنجد في الحديث الواحد والمقالة الواحدة الجمعين معا . وليس أدلّ من ذلك على استحكام هذه الجموع وتمكّنها في الاستعمال .
وثانيهما - أن مفرد كل جمع من هذه الجموع عربيّ صحيح ، وأنّ صيغة جمعه - الذي ذهبوا إلى تحطّبتها - هي من الصيغ التي جاء على مثالها جموعُ عدد كبير من المفردات بُنيتْ على بناء هذا المفرد نفسه ، حتّى كانت هذه الصيغة قياسية مطّردة - فيما نصّ عليه القدماء أنفسهم - أو كالمطرّدة لكثرتها ، وإن لم نجد هذا الجمع نفسه فيما وصلنا من كلامهم .

هذان الأمران معاً متكاملين هما اللذان يكسبان هذا الحديث الذي نتحشّم عناءه قيمة وخطراً ، لأنّهما يخرجان به من حدود الجزء إلى نطاق الكلّ ، ومن اللفظة نفسها التي يدور عليها البحث إلى ظاهرة عامّة حين تجتمع لهذه الظاهرة أركانها كاملة دون إغفال شيء منها ، وبعض هذه الأركان دقيق خفيّ ، إذا غفل عنه الباحث انزلق في مهاوي الخطأ . ومن هنا جاء حرص الحريصين على ضرورة بحث كل حالة وحدها من هذه الألفاظ دون وضع قواعد مطّردة يقاس عليها .

هذان الأمران المتكاملان معاً هما : شيوع اللفظ شيوعاً غالباً على ألسنة أهل العصر وأقلامهم ، في جميع الأقطار العربيّة ، وشيوع صيغته وبنائه في ألفاظ كثيرة أخرى تشترك معه في الخصائص والأركان ، مما ورد عن العرب وشاع في استعمالهم .

¹ - ضربنا أمثلة على ذلك في بعض الفصول السابقة .

وإذا كنا لا نقرُّ مذهب التسرع إلى التَّخْطئة لآئه يحجر على العلماء
والكُتَّاب ويحول بين اللغة والتطور في مسار طبيعي ، وينفي من اللغة ألفاظاً هي
منها في الحقيقة ، فلا بدُّ من التنبيه على خطر المذهب المخالف الذي يدعو إلى
التَّوسع في قبول ألفاظ كثيراً ما تكون على قياس غير صحيح لبقاء بعض عناصر
القياس وأركانه الأساسية ، وحين لا تدعو حاجة حقيقية إلى قبولها ، وخاصَّة
إذا لم يجتمع في هذه الألفاظ الأمران المتكاملان اللذان أشرنا إليهما . وعلى هذا
لا بد من التَّثبت من دقة المقياس ، ومن سلامة خطوات القياس ، حتى يكون
الطريق لاحقاً والهدف أمماً .

(٢)

وحدثنا الآن مشابه لأحدثنا السَّابقة ، داخلٌ في بابها ، فهو - مثلها -
محصور في صيغ الألفاظ وأبنيتهما : تلك في الجموع ، وهذا في المصادر ، ومدارها
جميعها على إلحاق ألفاظ بمثيلاهما بشروط معلومة وفي أحوال مخصوصة . وهي
كلها ، بذلك ، أبعد شيء عن تناول الأساليب والعبارات ونظم الكلام ، فهذا
بابُ الحرصُ فيه أدعى والحذرُ منه أوجب لآئه متَّصل بروح البيان العربي ، وقد
كان مدخلاً لكثير من الخطأ والوهم ، ومدرَّجاً للعُجْمَة والمُهْجَنَة ، حتىَّ إتي
رأيت فيما كتب بعض الكاتبين - وهم منَّا قريب - ما يوهم أنهم يتحدثون عن
ألفاظ بأعيانها ويستشهدون لها بشواهد من كلام العرب هي صحيحة في
مواضعها التي استشهدوا بها . ثمَّ لا يلبثون قياساً على ذلك - أن يذهبوا إلى
تصويب استعمالها في أساليب و عبارات محدثة ، والنَّظْم غير النَّظْم ، والاستعمال
غير الاستعمال ، فخفيت عنهم في الاستدلال دقائق ولطائف هي في الحقيقة سرّ

النَّظْم ، فانتهوا بنا إلى شيء لا يمتُّ إلى العربيَّة بسبب ، وليس هنا موضع التفصيل وضرب الأمثلة .

ثم إنَّ هذا الحديث ، مثل الأحاديث السَّابِقة ، يبدأ بالقياس ويقوم عليه ولكنَّه لا ينتهي إليه . فنحن نقيس اللفظة المفردة التي تشيع في الاستعمال بين الجماهرة الغالبة من النَّاس في الأقطار العربيَّة كلّها ، على نظائرها في بنائها اللغوي مما أجمع القدماء على صوابه ، وإن لم تكن هذه اللفظة المفردة مما دونوه ووصل إلينا . ونطيل في سرد كثير من هذه النَّظائر لتطمئن نفوسنا إلى هذه الكثرة من جانب ، ولنجمع من جانب آخر ضروب هذه الصَّيْغة كلّها فلا تفوتنا أدقَّ خوافي المشابهة بين المقيس والمقيس عليه . حتى نصل في كلِّ ذلك إلى حكم محدود لا نتجاوزه وهو أنَّ هذا اللفظ الشائع اليوم والذي ذهب بعضهم إلى تحطُّته لأنَّه لم يرد فيما دونَه القدماء في المعاجم وكتب اللغة ، هو صواب لأنَّه يجري على القوالب الموروثة وتنطبق عليه القواعد الموضوعة ، وهو من كلام العرب - وإن لم يصلنا مدوَّنًا - لأنه جرى مجرى كلامهم وقيس عليه . وقديما قال سيبويه في كتابه ^١ :

" فإنَّما هذا الأقلُّ نواذر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ، ولكنَّ الأكثر يقاس عليه " ومن هنا جاء حرصنا على الاستكثار من جمع النَّظائر والأمثلة . وكذلك قال ابن جنِّي في خصائصه ^٢ " واعلم أنَّ من قوة القياس عندهم اعتقاد النَّحويين أنَّ ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب " .

^١ - ج : ٢ ص : ٢١٥ - ٢١٦

^٢ - ج : ١ ص : ١١٤

وإذا كنا نبدأ بالقياس ونعتمد عليه - بالمعنى الذي وضّحناه - فإننا لا ننتهي إليه ، ذلك لأننا لا نعتسف الطّريق فننتهي إلى وضع قاعدة عامة مطردة تشمل كل ما جاء على هذه الصّيغة سواء أكان من الألفاظ الشّائعة في الاستعمال في عصرنا أم لم يكن مستعملاً شائعاً ، فهدفنا ليس اختراع قواعد جامدة تخضع لها اللغة كلّها بحجّة التّيسير والتّقريب ، وإنّما هدفنا الاستئناس والاحتجاج بنظائر كثيرة مما ورد في كلام العرب ، للفظ يشيع استعماله في هذا العصر بين العرب كافة ، وإن لم يُنقل هو نفسه إلينا ، والاستدلال من ذلك على صوابه بعد أن جرى على الألسنة وفي الكتابة واستساغ ذوق العصر .

وقد تكلفنا هذا الإطناب كلّهُ وأكثرنا فيه من التّكرار الذي قد يُثقلُ على القارئ ، لنضع مثل هذه الدراسات في موضعها الصحيح ، ونحصرها في نطاقها الذي لا يجوز أن تتعداه ، بحيث لا يؤخذ منها إلّا بقدر الحاجة إليها .

(٣)

واخترنا موضوعاً لهذا الفصل كلمة " حماس " التي ذهب إلى تخطئتها كلّ من نعرف ممن نصب نفسه لتنقية اللغة من الشّوائب والعثرات منذ مطلع هذا القرن . وأولهم الشّيخ إبراهيم اليازجي في سلسلة مقالاته التي كتبها عن " لغة الجرائد " ^١ ، ثم الشّيخ المنذر ^٢ ، وأسعد خليل داغر ^٣ ، وآخرهم فيما نعرف

^١ - مجلة الضّيّاء ، الجزء الثامن - ٣١ يناير ١٩٠٥ ص : ٢٢٦ والطّريف أنّه يذكر أنّ العامة كلّهم يقولون الحماسة .

^٢ - كتاب المنذر إلى الجمع العلمي العربي بدمشق ، الجزء الأول ص : ٣٢ (الطبعة الثالثة) مطبعة الاجتهاد : بيروت ١٩٢٧ .

^٣ - تذكرة الكاتب : ٨٦ ، مطبعة المقتطف والمقطم . مصر ١٩٢٣ .

زهدي جار الله^١ ، وقد أجمعوا على أن صوابها " حماسة " بالتأنيث .
ثم رأينا جماعة آخرين لا يقلون حرصاً على لغتنا ، يردون عليهم
ويذهبون إلى صواب الكلمة بالتذكير ، غير أن هؤلاء المصوبين اجتزأوا من
الحديث بأقله ، ورثبوا نتائج على مقدمات لا تقود إليها بالضرورة ، واعتمدوا
على مراجع لا يُعتدُّ بها في هذا المضمار - على نفعها واستيعابها - ولم يوردوا من
الأقيسة وشواهد ما يدعم مذهبهم ، وسنسرّد أسماء ثلاثة منهم ونسوق
حديثهم كاملاً على إيجازه .

فأقدم من نعرف منهم ممن تناولوا هذه الكلمة بالحديث أحمد العوامري
قال^٢ : " يتوهّم كثير أن الحماس بمعنى الحماسة خطأ . وقد كان هذا اللفظ إلى
عهد قريب شائعاً في الصّحف ، فأخذ يقلّ حتىّ كاد يختفي منها ، ولكنّه شديد
الشيوع الآن في لغة التّخاطب فقلّما تسمع من النّاس كلمة الحماسة^٣ ،
والحماسة والحماس بمعنى واحد كما ستري . قال في اللسان : الحماسة : المنع
والمحاربة . وقال : الحماسة : الشّجاعة . وفي شرح القاموس الحماسة :
الشّجاعة والمنع والمحاربة . وفيه : والحماس كسحاب : الشّدّة والمنع والمحاربة .
فقد تبيّن لك أن اللفظين متفقان معنى " . واتفقهما في المعنى أمر لم يختلف فيه
أحد ، ولكن المختلف فيه هو صواب استعمال لفظ " حماس " بالتذكير ولم يحتجّ
على صحته إلا بوروده في شرح القاموس ، وصاحب هذا الشّرح مُحدّث لا

^١ - الكتابة الصحيحة ، بيروت ١٩٦٨ ، ص : ٧٦ .

^٢ - مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ، الجزء الأول سنة ١٩٣٤ ص : ١٦٦ .

^٣ - قابل هذا الحكم الذي لا يزال صحيحاً حتى الآن بما ذكره الشيخ إبراهيم اليازجي من أن العامة
كلهم يقولون الحماسة (انظر الحاشية رقم ١ في الصفحة السابقة)

يُحتج به ، على جلال قدره ، وقيمته فيما ينقل عن غيره ، وهو لم يذكر لنا من أين أخذ الكلمة ، ولم نجد لها في كتاب قبله .

وثانيهم أحمد حسن الزيات الذي قدّم إلى مجلة فؤاد الأول للغة العربية في ٢ مايو سنة ١٩٥١ " طائفة من الألفاظ المسموعة عن المُحدّثين على خلاف ما سمع عن العرب الأولين في الصّيغة أو في الدلالة ، فناقشها المجلس وأقرّ بعضها في هذه الجلسة والبعض الآخر في الجلسة الختامية للدورة الثامنة عشرة بعد أن درستها لجنة (الأصول) ومن هذه الكلمات :

٣١ - الحماس : سمع من المُحدّثين استعمال الحماس بدون تاء ، والمسموع عن العرب : الحماسة .

٣٢ - المران : يقول المُحدّثون : مران ، بدون تاء ، والمسموع عن العرب : مرانة " ١ .

وثالثهم محمد العدناني ، قال ^٢ : " ويخطّون من يقول : فلان كثير الحماس ، ويقولون إن الصّواب هو : كثير الحماسة ، ومعناها الشّجاعة وقال التّاج في مستدرّكه : الحماس هو : الشّدّة والمنع والمحاربة . ونقل عنه متن اللّغة ذلك . أمّا الحماسة فقال إنّها الشّجاعة والمنع والمحاربة كما قال اللسان . أمّا الصّحاح فقد قال : الحماسة : الشّجاعة ، ويخطئ من يقولها : الحماس ^٣ !!

^١ - الدورة التاسعة عشرة ١٩٥٢ . ١٩٥٣ م الجلسة السادسة .

^٢ - معجم الأخطاء الشائعة ، ص : ٧٠ ، رقم ٢٣٦ .

^٣ - لم يذكر الجوهري في صحاحه لفظ " حماس " فكيف يخطئها ؟ غير أنّ محقق هذا المعجم الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار ذكر في الحاشية معلقاً على قول الجوهري : " والحماسة : الشّجاعة " ما يلي : ويخطئ من يقولها : " الحماس " وهذا كلام محقق الطّبعة وليس من كلام الجوهري في الصّحاح .

ولكن الوسيط قال : الحماس والحماسة : الشدة والشجاعة والمحاربة ، لذا علينا (!!) أن نستعمل كلمة الحماسة والحماس دون تردد !! ما دامت الكلمتان تحملان معنى المنع والمحاربة ، حسب رأي التاج والوسيط ، والمحاربة لا تكون دون حماسة " .

ولا تعقيب لنا على هذا الكلام سوى القول إن التاج ومتمن اللغة والوسيط ، كلّها - على نفعها وقيمتها - ليست حجّة على صواب هذا اللفظ ، مجرد أنه ورد فيها وإن كان يجوز الاستئناس ، وليس الاحتجاج ، بما ورد في التاج لأسباب نذكرها بعد قليل .

(٤)

لم نجد كلمة " حماس " بالتذكير وفتح الحاء المهملة ، فيما وصلنا من المعاجم وكتب اللغة حتى المئة الثانية عشرة الهجرية . وأجمعت كلّها على الاقتصار على " حماسة " بالتأنيث بمعنى : الشجاعة والمنع والمحاربة . وفيها أيضاً " حماس " بكسر الحاء ، مصدر " تحامس " . إلى أن جاء محمد مرتضى الزبيدي المتوفي سنة ١٢٠٥ هـ فذكرها في مستدركه على القاموس قال : " ومما يستدرك عليه . . . والحماس كسحاب : الشدة والمنع والمحاربة " فهل رآها الزبيدي فيما كان بين يديه من أصول ضاعت بعده ولم تصل إلينا أو لم نعثر عليها بعد ؟ أو هل كان يضيف في مستدركه كلمات مما جرى استعمالها وشاع في عصره والعصور القريبة السابقة عليه إذا كانت على قياس العربية في نظائرها وبنائها ، ولو لم تكن مما تضمنته كتب اللغويين ومعاجمهم ؟ والأوّل عندنا هو الأرجح لأنّ كلام الزبيدي في مقدمته واضح في الاقتصار عليه ، قال :

" وليس لي في هذا الشرح فضيلة أمتٌ بها ولا وسيلة أتمسك بها سوى أنني جمعت فيه ما تفرق في تلك الكتب من منطوق ومفهوم ، وبسطت القول فيه ولم أشبع باليسير، وطالبُ العلم منهوم ، فمن وقف فيه على صوابٍ أو زلَّ أو صحَّ أو خلل فعهدته على المصنِّف الأول ، وحمَّده وذمَّه لأصله الذي عليه المعوَّل ، لأني عن كل كتاب نقلت مضمونه فلم أبدل شيئاً فيقال : ﴿فإنما إثمُه على الذين يبدلونهُ﴾^١ ، بل أدبت الأمانة في شرح العبارة بالفصَّ ، وأوردت ما زدتُ على المؤلِّف بالنصِّ" .

فمن أين إذن جاء بكلمة "حماس" وهي غير موجودة في كل ما وصل إلينا من المعاجم وكتب اللغة التي اطلعنا عليها واطَّلَع عليها غيرنا من المُحدِّثين بدليل أنَّهم ذهبوا إلى تخطئتها لأنَّها لم تتضمنها تلك المعاجم والكتب ؟ أحسب أن الإجابة عن هذا السؤال غير ميسورة ممَّا في أيدينا ، وعسى أن تكشف مُقبِل الأيام ما نخفي عتاً . وليست هذه الكلمة وحدها هي التي انفرد بذكرها صاحب التَّاج مما لم نجده عند غيره ، فقد أشرنا في بحثنا " وديان وأودية " أنَّه استقلَّ بذكر " وديان " جمعاً لـ " واد " في مستدركه . ومن كان مثل الزبيدي في علمه وجمعه واستقصائه واطِّلاعه ، كان حرياً بالثقة والقبول . وهذا ما فعله بعض من ذهب إلى صواب كلمة " حماس " حين اعتمدوا على ما ورد في التَّاج وحده ، أمَّا غيرهم ممن ذهبوا إلى تخطئتها فإنَّهم لم يروها في المستدرك وإمَّا أنَّهم لم يقنعوا بما قنع به الآخرون .

^١ - البقرة ١٨١ .

ثم إننا رجعنا إلى ما استطعنا الرجوع إليه من شعر العرب ونثرهم ، فلم نرهم يستعملون " الحماس " سوى احتمال أن يكون ذلك في بيتين للشاعر فتيان الأسدي الشاغوري المتوفي سنة ٦١٥ هـ ، قال في الأول^١ :

وبلغتم بالرأي ما لم يستطع

إدراكه باللام أسدُ حماسٍ

وقال في الثاني^٢ :

يجود فيغني الموالي سماحا

ويسطو فيغني الأعداي حماسا

وقد ضبط المحقق الحاء في البيت الأول بالكسر ، وفي البيت الثاني بالفتح ، ولست أدري ما الذي حمّله على أن يخالف بينهما ، وقد ينازعه منازع أن الحاء في الكلمتين مكسورة ، أو أنّها فيهما كليهما مفتوحة ، فلا دليل على ذلك ، ولا حجة فيه .

ولم نجدها كذلك في الكتب القديمة التي تتبعت أو هام الخواص في اللغة أو لحن العوام وحرّصت على تثقيف لسانهم . فهل مردّ ذلك إلى أنّ هذه الكلمة لم تكن مما استعملوه وجرت به الأقلام فلم تقع عينهم عليها لينبّهوا على صحتها إن كانت خطأ ، أو أنّها كانت تجري بها أقلامهم وألستهم ولكنهم لم يجدوا

^١ - ديوان فتيان الشاغوري ، تحقيق أحمد الجندي ، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة

١٩٦٧ ، ص : ٢٣٢

^٢ - ص : ٢٣٦

فيها ما يستنكرونه فسكتوا عنها لصحتها ؟ سيظلُّ هذا السؤال أيضاً بغير إجابة
شأنه شأن السؤال الأوّل عن المصدر الذي اعتمد عليه الزبيدي في إثبات الكلمة
في مستدرّكه .

فإذا كان هذا النّمط من البحث عن الكلمة في كتبنا لم ينته بنا إلى
وجودها فيها ، فهل من سبيل أخرى أمامنا نسلّكها لبحث صحة الكلمة ؟
أحسب أن نعم .

(٥)

وأوّل ما نلاحظه هنا أن إغفال المعاجم وكتب اللغة إيراد أحد الألفاظ لا
يعني أن ذلك اللفظ غير موجود حقاً ، أو أننا نخطئ حين نستعمله . فلم يدع
أحد أن تلك المعاجم والكتب قد قيّدت اللغة جميعها . وأمامنا هذه الفهارس
التي تلحق بالطبعات الحديثة المحقّقة تحقّقاً علمياً لبعض كتب تراثنا ، والتي
تتضمّن الألفاظ التي وردت في تلك الكتب مما لم يرد في المعاجم . وفضلاً عن
التقصّ الطبيعي الذي يَعتَور كل عمل بشريّ فيحول بينه وبين استيفاء كلّ
شيء ، نجد هذه المعاجم والكتب قد أغفلت كثيراً من الألفاظ حين يكون بناؤها
قياسياً ، وقد نصّبوا على هذا الإغفال في مواطن متعددة من معاجمهم وكتبهم .

فإذا انتقلنا من هذا الحكم العام إلى تخصيصه بلفظي " حماس " و
" حماسة " وجدنا مصادر على وزن " فعّال " بالتذكير وفتح الفاء أغفلتها
المعاجم واقتصرت على ذكر المؤنث " فعّالة " ومن أدلّ ما عثرنا عليه في هذا
الباب تعليق للأستاذ محمود محمد شاكر على كلام لمحمد بن سلام في طبقاته ،

قال ابن سلام^١ : وكان الذي يُسَمَّعُ الناسَ عنه صَلَّى اللهُ عليه ، ربيعةُ بن أمية ابن خلف الجُمَحِيِّ ، وكان في صوته رَفَاعٌ " وقال الأستاذ محمود محمد شاكر : " رفاة الصوت ورُفَاعته (بالفتح والضَّم) جهارته ، ورجل رفيع الصوت . ولم أجد (الرفاع) في المعاجم ، ولكن فَعَالٌ وفَعَالَةٌ يتعاقبان كثيراً في المصادر فيما تتبعته منها " .

فهذا مثل واحد من المصادر التي أغفلتها المعاجم على وزان " حَمَاس " المذكور واكتفت بالنص على مؤنثه ، وسترده معنا أمثلة أخرى بعد قليل . ولكننا نحبُّ أن نتبع كلام الأستاذ محمود ، ونتوكأ على العبارة الأخيرة منه ، لننتقل من خلالها إلى الملاحظة الثانية ، وعبارته هي " فَعَالٌ وفَعَالَةٌ يتعاقبان كثيراً في المصادر " . وفي هذا نستشهد بنص^٢ ثمين لسيبويه قال^٢ " وقالوا : سَعِدٌ يَسْعُدُ سعادة ، وشَقِيٌّ يَشْقَى شقاوة . . . وقالوا : الشَّقَاءُ ، كما قالوا الجمال واللذاذ ، حذفوا الهاء استخفافاً " . ونقل الفيومي هذا الكلام في المصباح المنير (جمل) فقال : قال سيبويه : الجمال رقة الحسن ، والأصل جَمَالَةٌ بالهاء مثل صَبْحٌ صَبَاحَةٌ ، لكنهم حذفوا الهاء تخفيفاً لكثرة الاستعمال " . ولست أدري أهذا الذي أورده الفيومي هو الكلام الذي أورده لسيبويه ولكن الفيومي زاد فيه ، أو هو كلامٌ غيره بمعناه لسيبويه في موطن آخر من كتابه لم نعثر عليه ؟ غير أن المعنى واحد وكأئماً ذهب ابن منظور أيضاً هذا المذهب حين قال : " وَسَمٌ

^١ - طبقات فحول الشعراء ، قراءة محمود محمد شاكر وشرحه ، ١ : ٧٤ ، مطبعة المدني بالقاهرة سنة

^٢ - الكتاب ٢ : ٢٢٥

الرجل (بالضم) وسامة ووساماً ، بحذف الهاء " كأنه يرى أيضاً أن وجود الهاء هو الأصل وحذفت للتخفيف .

فهل أصل هذه المصادر حقاً هو " فعالة " بالهاء ، ثم حذفت هذه الهاء تخفيفاً ؟ وهل هذا هو السبب في التعاقب الكثير في هذه المصادر بين فعال وفعالة ؟ وإذا كان ذلك كذلك فهل يجوز أن نعتد على كل ما قدمنا في قبول " حماس " ؟

ونضيف وجهاً آخر لصيغة " فعال " في المصادر ، وذلك ما أورده ابن منظور في اللسان (سلم) قال : " السلام والسلامة : البراءة ، قال ابن قتيبة : يجوز أن يكون السَّلام والسَّلامة لغتين كاللذاذ واللذاذة ويجوز أن يكون السلام جمع سلامة " . وهو وجه نكتفي بإيراده استيفاء للبحث دون الخوض في تفصيلاته .

فنحن إذن أمام ثلاثة مذاهب للقدماء في تفسير هذا التعاقب بين " فعال " و " فعالة " في المصادر . المذهب الأول لسيبويه ، وفيه يرى أن الأصل " فعالة " بالهاء ثم حذفوا هذه الهاء تخفيفاً لكثرة الاستعمال فصار المصدر على صيغة " فعال " بالتذكير . أمّا المذهب الآخران فهما لابن قتيبة ، أحدهما : أمّا لغتان ، أي أن بعض القبائل تستعمل صيغة " فعالة " ، وبعضها يستعمل صيغة " فعال " والآخر : أن صيغة " فعال " جمع " فعالة " .

ولسنا بسبيل استقصاء البحث في هذه التفسيرات وترجيح أحدها على الآخر ، وحسبنا أن نشير إلى أن تعاقب " فَعَال " و " فَعَالَة " في المصادر قد كان ظاهرة شائعة حتى احتاجوا إلى أن يتلمسوا لها تفسيرات مختلفة .

وهذه الأمثلة التي أوردوها لها نظائر كثيرة لا سبيل إلى جمعها على وجه الحصر ، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك ، فحسبنا منها نماذج تدلُّ على أنَّها كثيرة متواترة . ونذكر هنا أمثلتهم وبعض نظائرها الأخرى :

براءة وبراء ، جَمَالَة وجمال ، جَلَالَة وجلال ، جَهَارَة وجَهَار^١ ، رَجَاحَة ورجاح ، رَضَاعَة ورضاع ، رَفَاعَة ورفاع^٢ ، سَفَالَة وسفال ، سَقَامَة وسقام ، سَمَاحَة وسماح ، سَفَاهَة وسفاه ، سَمَاعَة وسَمَاع ، سَلَامَة وسلام ، شَقَاوَة وشقاء ، شَمَاتَة وشمات ، صَغَارَة وَصَغَار^٣ ، ضَلَالَة وضلال ، عَفَافَة وعفاف ، عِلَاوَة وعلاء ، كَلَالَة وكلال ، مَلَاءَة وملاء^٤ ، لَبَاثَة ولباث ، لَذَاذَة ولذاذ ،

^١ - لم تذكر المعاجم " جَهَاراً " بفتح الجيم عند الحديث عن مصدر الفعل ، وذكرته في درج الكلام عند الحديث عن قرلهم : " لقيه نهاراً جِهَاراً " ضبطوا الجيم بالكسر وقالوا : ويفتح ، وفي اللسان : بكسر الجيم وفتحها ، وأبى ابن الأعرابي فتحها .

^٢ - رفع الزرع يرفعه (بفتح الفاء فيهما) رفعاً ورفاعة ورفاعاً (بفتح الراء فيها كلها) : نقله من الموضع الذي يحصده فيه إلى البيدر (اللسان)

^٣ - لم تذكر المعاجم " الصغار " عند إيراد مصادر الفعل ، وأورده ابن منظور في درج الكلام بعد صفحتين من بداية المادة ، قال : والصغار مصدر الصغير في القدر .

^٤ - ملؤ الرجل مملؤ (بضم اللام فيهما) ملاءة ، فهو مليء . . . بين الملاء والملاءة ، ممدودان (اللسان) .

وثاقة ووثاق^١ ، وسامة ووسام ، وقارة ووقار . وكلها بفتح أولها .
أفلا نستطيع بعد هذا كله أن نقول إن من يستعمل لفظ " حماس " في
كلامه أو كتابته هو في مأمن من التخطئة ؟ وهل نستطيع أن نمضي خطوة أبعد
ونقول : إن كثرة تعاقب " فعال " و " فعالة " وتواترها في المصادر عند القدماء
تجعلنا نحجم عن تخطئة من يستعمل صيغة " فعال " ولو لم تذكرها المعاجم
وكتب اللغة واقتصرت على إيراد فعالة ، وذلك بقيد لا بد منه وهو أن تكون
اللفظة التي على هذه الصيغة قد كثر دورانها على اللسان وفي الكتابة في الأقطار
العربية كلها حتى أصبحت من مألوف ذوق أهل العصر وشائع استعمالهم مثل
لفظتي : حماس ومران ، اللتين لم نعثر عليهما حتى الآن في كتب القدماء
وشعرهم ، واقتصروا فيهما على حماسة ومرانة ؟

- قال في اللسان : الوثاقة : مصدر الشيء الوثيق المحكم ، والفعل اللازم : يوثق وثاقة ، والوثاق :
اسم الإيثاق ، تقول : أوثقته إيثاقاً ووثاقاً .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

أعراب وبادية*

ليس من هدف هذا البحث الخوض في أصول الألفاظ في اللغات التي اصطُلِحَ على تسميتها تجوزاً بالسامية ، ولا عَقْدُ دراسات عن اختلاف الدلالات المعنوية وتطورها في تلك اللغات ، فهذا تيه ضرب فيه كثيرون وأحسبهم لم يصلوا فيه إلى غير الظن أو التَّرجيح ، ولكن هدف هذا البحث محصور في جلاء الدلالات الاصطلاحية لألفاظ بعينها هي : الصَّحراء ، والبادية ، والقبيلة ، والأعراب ، والبدو . والفهم الصحيح لهذه الألفاظ أساس لفهم البيئة الجغرافية العربية ، وبغير فهم البيئة الجغرافية وتصورها تصوراً واضحاً لا تستقيم بين أيدينا دراسة الحياة الاجتماعية والحضارية والأدبية لأمتنا منذ جاهليتها حتى يومنا هذا . وتدعو عوامل متعددة إلى توضيح هذه الألفاظ ودلالاتها الاصطلاحية ، منها :

أن ما كتبه بعض علمائنا كان متأثراً بفهم نفر من علماء الاجتماع والتاريخ الأجانب لهذه الألفاظ في بلادهم وبيئاتهم . وصورتها عندهم مخالفة

* ألقى البحث على مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة . (جلسة الأحد ٦ من ربيع الأول سنة

١٣٩٦ هـ = ٧ مارس (آذار) سنة ١٩٧٦) .

لصورتها عندنا : فالقبيلة عندهم ، أو البدو ، أو الرُّحْل ، كانت تغلب عليها صورة القبائل المتوحشة الهمجية الغازية التي كانت تنتقل في مواطن من أوروبا في عصور معينة ، واكتسحت أمامها بعض الحضارات التي كانت قائمة حينئذ . في حين أن صورة القبيلة عندنا في الجاهلية الأخيرة وما بعدها تختلف في نظامها ، وتكوينها ، وحياتها الاجتماعية ، وعلاقاتها ، وبيئاتها ، ومستواها الثقافي ، عن تلك الصورة ، وهو ما سنوضح جوانب منه في هذا البحث .

ومن تلك العوامل : أن بعض الذين كتبوا منا عن دلالات هذه الألفاظ ، لم يروا منها شيئاً في حياتهم ، ولم يكونوا من أبناء البيئة نفسها ، فهم من أبناء الحضارة الذين عكفوا على كتبهم أمام مكاتبهم بين جدران غرفهم . ومهما يذُلُّ مثل هؤلاء من جهد مقدور فإنهم عاجزون عن الوصول إلى حقيقة الفرق بين هذه الألفاظ وتصورها تصوراً صحيحاً .

ومن تلك العوامل أيضاً : أن كثيراً من معالم صور هذه الألفاظ ، التي ظلت قائمة عصوراً طويلة ، لا تزال حية مستمرة في حياة بعض بيئاتنا إلى اليوم في غير الحواضر وأطرافها ، ولكن هذه المعالم أخذت منذ عهد قريب تختفي أو تُغيم بحكم زحف الحضارة الحديثة وجهود التحضير المستمرة . فإن لم نبادر منذ الآن إلى دراسة ظواهرها والاستفادة منها في فهم ما كانت عليه أمتنا ، خشينا أن تضيع عنا بعد حين وتُعجزنا وسيلة المشاهدة والمعرفة الشخصية في تصور ما كان مما هو كائن إذا كان مثله أو شبيهاً به .

ومنها : أن القدماء أنفسهم في مؤلفاتهم اللغوية والأدبية والتاريخية والبلدانية لم يقفوا عند هذه الألفاظ وقفات متأنية تكشف عن حقيقة مراميها ودلالاتها ، بل جاءت بعض هذه الألفاظ - فيما يبدو لنا الآن - متداخلة الدلالات يَشيع بينها الخلط والاضطراب بين التعميم والتخصيص ، والتقييد والإطلاق ، حتى أصبح تمييزها وتحديد ما عسيراً يحتاج إلى تكلف جهد شاق لتمحيصها وفحصها . ولا يتأتى ذلك إلا لمن عاش في بعض هذه البيئات وشهد صورها الحديثة ، قبل انطماس جميع معالمها . وإن كان ذلك يتطلب حذراً شديداً حتى لا تتغلب أحكام الحاضر ومقاييسه على ماضٍ قد يختلف عنه من بعض جوانبه ، كما يتطلب بصراً دقيقاً بمعرفة وجوه التشابه ووجوه الافتراق بين البيئات في العصور المختلفة .

(٢)

ومن هذا العامل الأخير - وهو اختلاط دلالات هذه الألفاظ واضطرابها في كتب القدماء - يبدأ بحثنا :

فلفظ " الصَّحراء " لم يكن شائعاً عند القدماء بالمعنى الذي أصبح يغلب عليه في استعمالنا اليوم في بعض بلادنا من الدلالة على البقاع الرملية أو التي تكثر فيها الرمال ، كقولنا : صحراء سيناء ، والصحراء الشرقية ، والصحراء الغربية ، و صحراء الربع الخالي ، و صحراء النفود . وإنما كانوا يدلون على هذا المعنى - في الأكثر - بقولهم " الرَّملة " أو " الرَّمْل " أو " الرَّمال " ولا نكاد نجد في وصفهم لـ " عالج " أو " الدَّهْناء " أو " يبرين " أو " الأحقاف " ، أنها " صحراوات " ولكنهم يصفونها بأنّها " رمل " أو " رمال " .

ولم تكن " الصَّحراء " إلا كما نقل الأزهري عن الليث قال : " الصَّحراء :
الفضاء الواسع ، وأصغر القوم : إذا برزوا إلى فضاء لا يواريههم شيء ، وقال ابن
شُمَيْل : الصَّحراء من الأرض : مثل ظهر الدابة الأجرد ، ليس بها شجر ولا
إكام ولا جبال ، ملساء " ، وزاد الجوهري في الصحاح : " الصحراء :
البرية " ، ونقل الفيروزآبادي وابن منظور أن الصَّحراء " الأرض المستوية في لين
وغلظ دون القف ، أو الفضاء الواسع " . ولا تزال لفظة " الصَّحراء "
تستعمل في بعض بلادنا العربية للدلالة على هذه المعاني أو ما يقرب منها .

وحين كانوا يذكرون " الصَّحراء " في شعرهم لم يكونوا يَعْنُونَ دائماً
أنها رمال ، قال عمرو بن معد يكرب :

ألم خيالاً من أميمة موهيناً وقد جعلت أولى النجوم تغورُ
ونحن بصحراء العذيب ودارها حجازية ، إن المحل شطيرُ
ونقل ياقوت في اشتقاق " العذيب " أنه تصغير العذب ، وهو الماء الطيب ، ثم
نقل عدة تعريفات لهذا الموضع ليس منها ما يدلُّ على أنه في الرمال . فهو ماء
بين القادسية والمغيثة بينه وبين القادسية أربعة أميال . وقيل هو وادٍ لبني تميم وهو
من منازل حاج الكوفة ، وقيل : هو حد السواد .

وقال الفرزدق :

نادٍ في صحراء نجدٍ إن أجابتك الصحاري

فقد شرحه الرَّبِيعِي فِي " نِظَامِ الْغَرِيبِ " بِقَوْلِهِ ^١ : " الصَّحْرَاءُ : الْبَلَدُ الْقَفَرِ
الْمُسْتَوِيَّةُ ، وَجَمْعُهَا صَحَارٌ " .

وَلَكِنَّهَا قَدْ تَعْنِي أَيْضًا هَذِهِ الرَّمَالُ ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ ^٢ :

فَلَجٌ وَصَحْرَاوَاهُ لَوْ سِرَّتَ فِيهِمَا أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ دُجَيْلٍ وَأَفْضَلُ
وَقَالَتْ أَمْرَأَةٌ مِنْ تَمِيمٍ ^٣ :

أَلَا لَيْتَ أَنْ الرِّيحَ مَا حَلَّ أَهْلُهَا بِصَحْرَاءٍ فَلَجٍ لَا تَهْبُ جُنُوبَهَا

و " فَلَجٌ " وادٍ عَظِيمٌ يَشُقُّ شَرْقِيَّ نَجْدٍ مِنَ الدَّهْنَاءِ جَنُوبًا إِلَى الزُّبَيْرِ قَرِبَ
الْبَصْرَةِ شَمَالًا ، وَيُسَمَّى الْيَوْمَ " الْبَاطِنُ " ^٤ وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصْفَهَانِي
الْمَعْرُوفُ بِالْبُلْغَدَةِ (ت نَحْو ٣١٠ هـ) : " وَلِلْبَصْرَةِ إِلَى مَكَّةَ طَرِيقَانِ أَمَّا
أَحَدُهُمَا فَالصَّحْرَاءُ عَنْ يَسَارِكَ وَأَنْتِ مُصْعِدٌ إِلَى مَكَّةَ لِيَالٍ ، فِإِذَا
ارْتَفَعْتَ فَخَرَجْتَ مِنْ فَلَجٍ فَأَنْتِ فِي الرَّمْلِ "

وَفِي الْوَقْتِ نَفْسُهُ نَجْدٌ لَفْظُ " الْبَادِيَّةِ " مُرَادِفًا لِلرَّمْلِ أَوْ الصَّحْرَاءِ
بِاسْتِعْمَالِنَا الْيَوْمَ ، فَفِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ فِي التَّعْرِيفِ بَعَالَجُ أَنَّهُ " رَمْلَةٌ بِالْبَادِيَّةِ مَسْمُومَةٌ
بِهَذَا الْاسْمِ " وَفِي التَّكْلِمَةِ وَالذَّيْلِ وَالصَّلَّةِ لِلصَّعَّانِي ^٦ حِينَ أورد قول الشاعر :

^١ - ص : ٢١٨

^٢ - ديوانه ٢ : ٧٩ ، دار صادر ، بيروت

^٣ - ياقوت (فلج)

^٤ - بلاد العرب ، للحسن بن عبد الله الأصفهاني ، منشورات دار اليمامة بالرياض ، سنة ١٩٦٨

ص : ٢٤٧ (التعليق ١) وص : ٢٧٦ (التعليق ٣)

^٥ - المصدر السابق ٣٣٨

^٦ - ١ : ٢٠٦ (عرب)

تعرب آبائي فهلا وقاهم من الموت رملاً عاج وزرود
 شرحه بقوله : " يقول : آبائي بالبادية ولم يحضروا القرى " .
 وذكر البكري بني كعب بن ربيعة بن عامر فيمن نزل نجداً من العرب ثم
 قال ^١ : " ودارهم الفلج وما أحاط به من البادية " .
 وقال الليث ^٢ : " البادية اسم للأرض التي لا حصر فيها ، وإذا خرج الناس من
 الحضر إلى المراعي في الصحارى قيل : قد بدوا ، والاسم : البدو " .
 فنحن نرى من هذه النصوص مبلغ التداخل في معاني هذين اللفظين ، فهما بمعنى
 واحد أو بمعنىين متقاربين جداً لا يكاد ظاهر النصوص يميز بينهما .

(٣)

ونجد مثل هذا التداخل والاضطراب في لفظين آخرين ، هما : أعراي
 وبدوي . فالمعجم وكتب اللغة والتفسير وغريب الحديث تورد تعريفات لهذين
 اللفظين تجعلهما يدلان على معنى واحد . وأصحاب المعاجم - كما نعرف -
 ينقل المتأخر منهم عن المتقدم وقد يضيف زيادات من مصادر أخرى ، ولكن
 تلك الزيادات في هذين اللفظين لا تضيف جديداً يفرق بينهما . ففي هذه
 المعاجم ^٣ : " ورجل أعراي - بالألف - إذا كان بدوياً ، صاحب نُجعة وانتواء
 وارتباد للكلاً وتتبع لمساقط الغيث ، وسواء كان من العرب أو من مواليهم
 . . . فمن نزل البادية أو جاور البادين وظعن بظعنهم وانتوى بانتوائهم فهم

^١ - مقدمة معجم ما استعجم : ٩٠

^٢ - تهذيب اللغة ، واللسان (بدا)

^٣ - تهذيب اللغة ٢ : ٣٦٠ وما بعدها .

أعراب " وفيها^١ : " العرب جيل من النَّاس ٠٠٠ وهم أهل الأمصار ٠٠
والأعراب منهم سكان البادية خاصة " وفيها^٢ " والأعرابي : البدوي " .
ويقابل هذه الصُّورة ويكملها ، ما ذكروه عن البدو والبدواة ، فقد
ذكروا أن معنى " بدا بدواة (بفتح الباء وكسرهما) خرج إلى الصَّحراء " ^٣ .
وفسروا " الأعراب " في الآيات الكريمة العشر التي وردت هذه اللفظة فيها في
أربع سور ، بأنهم^٤ " قوم من بوادي العرب قدموا على النبي ﷺ المدينة طمعاً في
الصَّدقات لا رغبة في الإسلام ، فساماهم الله الأعراب " ، أو أنهم " سكان
البوادي الذين تخلفوا عن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك " ^٥ أو أن هذه الآيات
نزلت في سكان البادية ، يعني أن أهل البدو أشدَّ كفراً ونفاقاً من أهل الحضر " ^٦ .
وقال ابن زبَّج عن أبيه^٧ : " كان أبان بن عثمان من أهزل الناس
وأعبتهم ٠٠ فبينما نحن ذات يوم عنده وعنده أشعب إذ أقبل أعرابي ومعه
جمل له ٠٠ فقال أشعب لأبان : هذا والله من البادية ٠٠٠ " .

^١ - الصحاح (عرب)

^٢ - اللسان (عرب)

^٣ - الزمخشري ، الفائق ١ : ١٥٣ (الطبعة الثانية)

^٤ - تهذيب اللغة

^٥ - تفسير الطبري (دار المعارف) ١٤ : ٥٦١

^٦ - تفسير الخازن (المطبعة العامرة الشرفية بمصر سنة ١٢٢٨) ٢ : ٢٥٤

^٧ - الأغاني (ساسي) ١٧ : ١٠٢

وقال ابن حزم^١ : " أخبرني بعض أعراب طَيِّء أن بني محارب وبني أشجع ابن رَيْث أذلُّ قبائل قيس بالبادية اليوم " . وقال ياقوت^٢ : " وكان أبو ثروان أعرابياً بدوياً تعلم في البادية " .

وقد استشهدنا بأمثلة من مصادر متعددة متنوعة الميادين ، ومن عصور مختلفة ، والنصوص في هذا أكثر من أن يجمعها حصر ، وما أوردناه منها يغني عن الاستقصاء والتتبع ؛ وهي كلُّها على هذا المنوال : الأعرابيُّ فيهما بدويٌّ والبدويُّ أعرابيٌّ ، والصَّحراء بادية والبادية صحراء ، وهما معاً أحياناً بمعنى البرية والفضاء ، وأحياناً بمعنى الرَّمال خاصة .

ويفهم من هذا في جملته أن كلَّ ما ليس بمدينة أو قرية فهو بادية أو صحراء تشبهاً مع الدلالة اللغوية المحض لـ " بدا " و " أصحر " ، وأن كل من لم يكن يسكن المدينة أو القرية مستقراً فيها فهو بدويٌّ أو أعرابيٌّ ، مهما يكن بُعده عنها ومهما تختلف بيئته وأحوال معاشه وحياته الاجتماعية . ولم تكن القرية تدلُّ على ما تدلُّ عليه اليوم من قلة السَّكان أو صغر الحجم أو اقتصار أهلها على مزاولة الزراعة ، تمييزاً لها من المدينة ، فقد كانتا في الجاهلية و صدر الإسلام بمعنى واحد ، فيما يظهر من بعض النصوص .

ويبدو أن هذا الفهم العام للأعراب قد استقرَّ في صدر الإسلام ، حتى أصبح المجتمع حينذاك يقسم خمس فئات ، هي : المهاجرون ، والأنصار ، وأهل الأمصار ، والأعراب ، وأهل الذمَّة . ويتَّضح ذلك فيما روى من وصية عمر

^١ - جمهرة أنساب العرب (دار المعارف - الطبعة الأولى) : ٢٤٧ - ٢٤٨ .

^٢ - إرشاد الأريب : ٧ - ١٤٩ (طبعة الرفاعي)

رضى الله عنه حين قال : " أوصي الخليفة من بعدي بتقوى الله ، وأوصيه بالمهاجرين الأولين أن يعرف لهم حقهم وكرامتهم ، وأوصيه بالأنصار الذين تبوأوا الدار والإيمان من قبل أن يقبل من محسنهم وأن يتجاوز عن سيئهم ، وأوصيه بأهل الأمصار فإنما ردة الإسلام وغيظ العدو وجبة المال ألا يأخذ منهم إلا فضلهم عن رضى منهم ، وأوصيه بالأعراب فإنهم أصل العرب ومادة الإسلام أن يأخذ من حواشي أموالهم فيرد على فقرائهم ، وأوصيه بذمة الله وذمة رسوله ﷺ أن يوفي لهم بعهدهم وأن يقاتل من ورائهم ، ولا يكلفوا فوق طاقتهم " ١ .

وظهرت الأعراب - من حيث هي فئة قائمة بنفسها - في بعض الأحاديث النبوية وفيما ترتب عليها من أحكام في الهجرة والجهاد وقبول الهدية ٢ . بل أصبحت الأعرابية نزراً يدل على صفات في الخلق والسلوك ، وإن كان الموصوفون بها من سكان المدن . فقد روي عن أنس أن أبا موسى الأشعري بعثه إلى عمر ، فقال له عمر : كيف تركت الأشعري ؟ فقال أنس : تركته يعلم الناس القرآن . فقال عمر : أما إنه كئس ولا تسمعها إياه . ثم قال له : كيف تركت الأعراب ؟ فقال أنس : الأشعريين ؟ قال عمر : لا بل أهل البصرة . قال أنس : أما إنهم لو سمعوا هذا لشق عليهم ٣ .

١ - أبو يوسف ، كتاب الخراج : ١٣ - ١٤ ، وطبقات ابن سعد ٣ : ٣٣٩ مع اختلاف في بعض الألفاظ .

٢ - السرخسي ، شرح السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيبان (معهد المخطوطات سنة ١٩٧١) ١ : ٩٤ ، ٩٨ - ١ .

٣ - ابن سعد ، الطبقات ٢ : ٣٤٥ .

وقد ذكروا أن الأعرابي إذا قيل له : يا عربيّ ، فرح بذلك وهنّش له ،
والعربيّ إذا قيل له : يا أعرابيّ ، غضب له .

(٤)

وربما كان لنا مندوحة عن الماضي في هذا البحث ، ومقنع في الوقوف
عند ما قدمناه وقبوله والتّسليم به ، لولا أنّنا نعرف من حياة أمتنا اليوم في بعض
بيئاتها ما نلاحظ فيه فروقاً دقيقة بين هذه الألفاظ تجعل لكلّ لفظ منها دلالة
اصطلاحية محددة يختلف بها عن غيره . وما كنا لنجرؤ على بيان رأي في أحوال
قومنا وبيئاتهم في ماضيهم من واقع ما نعرفه اليوم ، خشية اختلاف صورة
الحاضر عن الماضي ، لولا أنّنا عثرنا على نصوص واضحة الدلالة جعلتنا نرجّح
أن الصّورة هي الصّورة ، أو أنّها قريبة منها . وعلى قلة هذه النصوص فإنّها
كبيرة القيمة ، وهي التي حفزتنا إلى هذا البحث على تمهيب لعله ينتهي عند
استكمالها إلى يقين يُطمأنُ إليه .

أول هذه النصوص وأقدمها وأنفسها حديث لرسول الله ﷺ . فقد روي
عن عائشة رضی الله عنها أنّها قالت : لما قدمنا المدينة هانا رسول الله أن نقبل
هدية من أعرابيّ . فجاءت أمّ سُنبلَة الأسلمية بلبن . فدخلت به علينا فأبينّا أن
نقبله . فتحن على ذلك إلى أن جاء رسول الله معه أبو بكر ، فقال : ما هذا ؟
فقلت : يا رسول الله هذه أمّ سُنبلَة أهدت لنا لبناً ، وكنت نهيئتنا أن نقبل من
أحد من الأعراب شيئاً . فقال رسول الله ﷺ : خذوها ، فإنّ أسلم ليسوا
بأعراب ، هم أهل باديتنا ونحن أهل قاريّتهم ، إذا دعوناهم أجابوا ، وإن

استنصرناهم نصرونا ، صبي يا أم سنبله^١ . . . وقد عاد رسول ﷺ في آخر الحديث فكرر قوله : " إن أسلم ليسوا بأعراب ، هم أهل باديتنا ونحن أهل قاريتهم " .

والنص الثاني عن أبي زيد البلخي (المتوفى سنة ٣٢٢هـ —) ، نقله ياقوت في معجم البلدان^٢ ونسبه إلى أبي زيد ، وذكره الاضطخري^٣ قبل ياقوت ولم ينسبه ، فجاء كآته من كلام الاضطخري ، ونصه فيه : " ومن رضى يحمّل حجر المسن إلى سائر الآفاق ، وبقره فيما بينه وبين ديار جهينة وبلي وساحل البحر ديار للحسنين ، حزت بيوت الشعر التي يسكنونها نحواً من سبع مئة بيت ، وهم بادية مثل الأعراب ، ينتقلون في المراعي والمياه انتقال الأعراب ، لا تميز بينهم في خلق ولا خلق . . . " .

فهذان نصان صريحان في أن الأعراب غير البادية ، وقد تضمننا صفات لكل من الفريقين يحسن استخلاصها عسى أن تفيد في التمييز بينهما والكشف عما سكت عنه القدماء .

ففي الحديث نسب رسول الله ﷺ " أسلم " من حيث هم أهل بادية إلى نفسه أو إلى المسلمين بقوله : " هم أهل باديتنا " ، ثم جعل لهذه البادية حاضرة في قوله " ونحن أهل قاريتهم " ثم وصفهم بأنهم يستجيبون له وينصرونه .

^١ - ابن سعد ، الطبقات ٨ : ٢٩٤ (طبعة دار صادر ، بيروت ١٩٥٨) والقارية : الحاضرة الجامعة .

وأسلم : ابن أفضى .

^٢ - (رضوى) .

^٣ - المسالك والممالك : ٢٥ .

وَيُفْهَمُ مِنَ الشَّقِّ الْأَوَّلِ أَنَّ مَنَازِلَهُمْ قَرِيبَةٌ مَطِيفَةٌ بِهَذِهِ الْحَاضِرَةِ ، وَيُفْهَمُ مِنَ الشَّقِّ الثَّانِي أَنَّهُمْ أَهْلُ طَاعَةِ وَنَصْرَةِ وَليَسُوا " أَشَدَّ كُفْرًا وَنِفَاقًا " فَهَمُ لِكُلِّ ذَلِكَ لِيَسُوا بِأَعْرَابٍ .

وَفِي نَصِّ أَبِي زَيْدِ الْبَلْخِيِّ وَصَفَ لِجَانِبٍ مِنْ طَبِيعَةِ حَيَاتِهِمُ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْمَعَاشِيَّةِ ، وَيُفْهَمُ مِنْ نَصِّهِ أَنَّ هَذِهِ الْبَادِيَّةَ - عَلَى وَجْهِ التَّخْصِيصِ - تَقِيمُ فِي بِيُوتٍ مِنَ الشَّعْرِ ، فَهَمُ أَهْلُ وَبَرٍ وَلِيَسُوا أَهْلَ مَدَرٍ ، وَفِي هَذَا يَشْتَرِكُونَ مَعَ الْأَعْرَابِ ، وَهُوَ يَرَى أَنَّ انْتِقَالَهُمْ فِي الْمَرَاعِيِّ وَالْمِيَاهِ مُشَابَهُ لَانْتِقَالِ الْأَعْرَابِ ، لَا يَخْتَلِفُونَ عَنْهُمْ فِي أَخْلَاقِهِمْ كَمَا لَا يَخْتَلِفُونَ فِي بَعْضِ مَلَاحِخِ خَلْقَتِهِمْ . وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ بَيْنَ سِوَاهُمُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَّةِ وَبَيْنَ الْأَعْرَابِ اخْتِلَافًا فِي طَرِيقَةِ الْانْتِقَالِ وَفِي الْأَخْلَاقِ وَالْحِلَقَةِ .

وَكَلَّ هَذَا يَدْعُونَا إِلَى مَحَاوَلَةِ الْوُقُوفِ عِنْدَ نِصُوصِ أُخْرَى كُنَّا نَمُرُّ بِهَا دُونَ أَنْ تَسْتَوْقِفْنَا لَوْلَا هَذِهِ الْفُرُوقُ الَّتِي نَصَّ عَلَيْهَا حَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَوْلُ أَبِي زَيْدِ الْبَلْخِيِّ .

فَقَدْ ذَكَرَ عَرَّامُ بْنُ الْأَصْبَعِ فِي حَدِيثِهِ عَنِ السُّوَارِقِيَّةِ^١ أَنَّهَا " قَرْيَةٌ غَنَاءٌ كَثِيرَةٌ الْأَهْلِ " وَأَنَّهُ كَانَ لِبَنِي سُلَيْمٍ فِيهَا " مَزَارِعٌ وَنَخِيلٌ كَثِيرَةٌ وَفُؤَاكِهِ ٠٠٠ وَهَمُ خَيْلٌ وَإِبِلٌ وَشَاءٌ كَثِيرٌ وَهَمُ بَادِيَّةٌ ، إِلَّا مِنْ وُلْدِهَا فَإِنَّهُمْ ثَابِتُونَ بِهَا ، وَالْآخَرُونَ بَادُونَ حِوَالِيهَا وَيَمِيرُونَ طَرِيقَ الْحِجَازِ وَنَجْدٍ فِي طَرِيقِي الْحَاجِّ " .

وَهَذَا نَصٌّ وَاضِحٌ الدَّلَالَةِ عَلَى أُمُورٍ ، مِنْهَا : أَنَّ الْقَبِيلَةَ الْوَاحِدَةَ تَحْيَا حَيَاتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ ، قَسَمَ مِنْهَا ثَابِتٌ مُسْتَقَرٌّ يَسْكُنُ الْمَدْرَ ، وَقَسَمَ بَادٍ مِنْ أَهْلِ

^١ - كِتَابُ أَسْمَاءِ جِبَالِ تَمَامَةَ وَسَكَانِهَا : ٦٥

الرَّوْبَرُ . ومنها : أنَّ البادية لهم " خيل وإبل وشاء " ومنها أن البادية "حوالي" المدينة أو القرية وليسوا بعيدين عنها .

وقال عَرَّامٌ أيضاً عن قرية خَيْفِ سَلَامٍ^١ : " وفيه منبر وناس كثير من خَزَاعَةَ ، ومياهاها فُقُرٌ أَيْضًا ، وباديتها قليلة ، وهي : جُشَمٌ وَخَزَاعَةُ وَهُذَيْلٌ " .

وهو نَصٌّ يَتَّفَقُ مدلوله مع مدلول النَّصِّ الأوَّلِ في أمرين : فخزاعة قسمان ، بعضها ثابت في القرية وبعضها بادٍ ومعه أقسام من قبائل أخرى ، ثم إنَّ هذه البادية هي "حوالي" هذه القرية ولذلك نسبها إليها بقوله " وباديتها قليلة " .
وقال جرير في مدح عبد الملك بين مروان :

فَمَا شَجَرَاتُ عَيْصِكَ فِي قَرِيشٍ بَعَثَاتِ الْفُرُوعِ وَلَا ضَوَاحِي
فَشَرَحُوهُ بِقَوْلِهِمْ^٢ : " أراد جرير بالضواحي ، في بيته ، قريش الطَّوَاهِرِ ، وهم الذين لا ينزلون شِعْبَ مَكَّةَ ويطحأها ، أراد جرير أن عبد الملك من قريش الأباطح لا من قريش الطَّوَاهِرِ ، وقريش الأباطح أشرف وأكرم من قريش الطَّوَاهِرِ لأنَّ البطحاويين من قريش حاضرة وهم قُطَّانُ الْحَرَمِ ، والطَّوَاهِرُ أَعْرَابُ بَادِيَةٍ " . ثم قالوا^٣ : " وضاحية كل بلد : ناحيتها البارزة " .

وقالوا : " وضاحية مُضَرٌ ٠٠٠ أي أهل البادية منهم ، وجمع الضَّاحِيَةِ : ضَوَاحٍ ٠٠٠ ومنه قيل : قريش الضَّوَّاحِي أي النازلون بطواهر مكة " . وقالوا : " هو من أهل الضَّاحِيَةِ أي البادية " .

^١ - كتاب أسماء جبال تهامة وسكانها : ٣٥ .

^٢ - اللسان (ضحا) .

^٣ - تاج العروس - المستدرک (ضحى) .

ومتما يتصل بهذه المعاني ويقويها ما ذكره أبو جعفر الطبري قال^١ :
" ونزل كثير من تُنوخ الأنبار والحيرة وما بين الحيرة إلى طَفَّ الفرات وغرَّيبه إلى
ناحية الأنبار وما والاها، في المظال والأخبية ، لا يسكنون بيوت المدر ، ولا
يجامعون أهلها فيها ، واتصلت جماعتهم فيما بين الأنبار والحيرة ، وكانوا
يُسَمَّون عرب الضَّاحية ، فكان أول من ملك منهم في زمان الطوائف مالك بن
فَهْم . . . " .

ومما يجلو جوانب من حياة قومنا وحياة القبيلة العربية واختلاف أنماط
حياتها ما أورده ابن عبد ربه نقلاً عن أبي عبيدة قال^٢ : " كانت أرحاء العرب
سِتًّا . . . بمضر منها اثنتان ولربيعه اثنتان ، ولليمن اثنتان ، واللثان في مضر :
تميم بن مُرّ وأسد بن خزيمة ، واللثان في اليمن : كلب بن وبرة وطيء بن أدد .
وإنما سُمِّيَتْ هذه أرحاء لأنها أحرزت دوراً ومياهًا لم يكن للعرب مثلها ، ولم
تبرح من أوطانها ودارت في دورها كالأرحاء على أقطابها ، إلا أن ينتجع بعضها
في البرحاء وعام الجذب ، وذلك قليل منهم " .

ثم جاء ابن خلدون فقسم البادية أقساماً ، ولكنه أدخل فيهم أهل الزراعة
والقائمين بالفلح ، ولا يزال أشقارنا المغاربة إلى يومنا هذا يقصدون بالبادية كل
من ليس مقيماً في مدينة جامعة ويدخلون فيهم أهل القرى المزارعين ، ونحن في
حديثنا هذا لا نشمل الصحراء والبادية حيث كانتا ، وإنما نقصره على جزيرة
العرب وحدها وما اتصل ، بها وفي الجاهلية والعصور الإسلامية الأولى . ومما قاله

^١ - تاريخ الطبري ١ : ٦١٢ .

^٢ - العقد ٣ : ٣٣٥ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٤٢ .

ابن خلدون في معرض حديثه عن أهل البدو^١ : " ومن كان معاشه في
السائمة ٠٠٠ فهم طُغَنٌ في الأغلب لارتداد المسارح والمياه لحيواناتهم ، فَالتَّغْلِبُ
في الأرض أصلحُ بهم وَيُسَمَّونَ شَاوِيَةَ ، ومعناه القائمون على الشَّاءِ و البقر ٠٠٠
ولا يُيَعِدون في القفر لفقدان المسارح الطَّيِّبَةِ ٠٠٠ وأما من كان معاشهم في
الإبل فهم أكثرُ طَعْنًا وأبعد في القفر مجالاً ، لأنَّ مسارح التَّلُولِ ونباتها وشجرها
لا تستغني بها الإبل في قِوَامِ حياتها عن مراعي الشَّجَرِ بالقفر وورود مياهه المِلْحَةِ
والتَّغْلِبُ فصلَ الشَّاءِ في نواحيه فراراً من أذى البرد إلى دفء هوائه وطلباً
لما حَضَّ التَّاجِ في رماله ، إذ الإبل أصعبُ الحيوانِ فصلاً وَمَخاضاً وأحوجها في
ذلك إلى الدَّفَاءِ فاضطروا إلى إبعاد النَّجْعَةِ ، وربما ذادتهم الحامية عن التَّلُولِ أيضاً
فأوغلوا في القفار نُفْرَةً عن الضَّعَّةِ منهم ، فكانوا لذلك أشدَّ النَّاسِ توحشاً ،
وينزلون من أهل الحواضر منزلة الوحش غير المقدور عليه والمفترس من
الحيوان العُجْمِ ، وهؤلاء هم العرب وفي مَعْنَاهُمْ طُغُونُ البربر وزناتة بالمغرب ،
والأكراد ، والتركمان والتُّركُ بالمشرق ، إلا أنَّ العربَ أبعدُ نَجْعَةً وأشدُّ بدَاوَةً لأنَّهم
مختصَّون بالقيام على الإبل فقط ، وهؤلاء يقومون عليها وعلى الشَّيَاهِ والبقر
معاً"

وغفر الله لابن خلدون ، فهو إنما كان يريد الأعراب وحدثهم لا
جنس العرب ، ثمَّ أثابه خير الثواب على هذا البيان الشَّارح المفصل
الذي يجلو الغموض ويزيل الالتباس .

^١ - المقدمة (دار الكتاب اللبناني) : ٢١٤ - ٢١٥

أما بعد ،

فإنَّ البادية عند العرب تدلُّ على المكان أو من ينزله ، وهي كلمة عامة يقصد بها كلُّ ما هو خارج المدينة أو الحضر المستقر الثابت في المدر ، وقد تعدد بيئاتها وطبيعة أرضها ومناخها وحيات أهلها الاجتماعية والمعاشية ، وتشمل الرمال والقفار والجبال كما تشمل الأودية ومسائل المياه والآبار والعيون ، بعضها مجذب قاحل وبعضها خصب أحياناً حين ينزل المطر وتنبت فيه أنواع مختلفة من النباتات ، وبعضها خصب دائماً لوفرة ما في أرضه من مياه .

ولكن هذه اللفظة قد تُخصَّص وتُقَيَّد ، فتقتصر في دلالتها على ظواهر المدن والقرى وضواحيها ، القريبة منها ، المطيفة بها ، ولا تكون حينئذ رمالاً ولا فقراً قاحلاً ، وإنما هي في الغالب أرض فيها مياه تُنبت أنواعاً من النبات وتمتد فيها المراعي ، وأهلها يقتصرون عليها ولا يُضطرُّون إلى غيرها إلا في جُمى محدود يتنقلون في داخله وينتجعون ، ولهم نَعَمٌ وخيل وإبل ، وهم متَّصلون بقاريتهم أو حاضرتهم يدخلون ويخرجون ويتبادلون وإياهم المنافع ويشتركون معهم في كثير من العادات والطباع ، وينفردون دونهم أو دون أكثرهم بالتحرر والانطلاق وإبء الضئيم والكرم والنخوة وما يتَّصل بها من الصفات . هؤلاء هم البادية ، أو أهل البادية ، أو البدو ، أو عرب الضواحي ، أو عرب الأرحاء ، أو الشاوية ، على تفاوتٍ يسير بين مدلولات هذه الألفاظ باختلاف العصور .

أما سكان الرّمال والقفار ، فهم أهل إبل ، ليس لهم نَعَم ولا شاء ولا خيل ، وهم ضاربون في تلك الفيافي بعيدون عن العمران ، كثيرو التّنقل والانتجاع ، قُساة القلوب غلاظ الأكباد جُفاة الطّباع* . وما أحسب أحداً يشكّ في أثر البيئة الطّبيعية ، والمناخ ، ووسائل المعاش ، في أخلاق النّاس وسلوكهم وفي تكوين أجسامهم .

ويبدو أن مثل هذه التفرقة معروفة منذ أقدم الأزمنة ، فقد أشار الدكتور جواد علي إلى ما عرفه اليونان منها ، قال : " ١ " والظّاهر أنّ لفظة (NOMAS) (NOMADAS) التي تعني (البدو) لا تؤدي معنى (SCENITAE) أي سكّان الخيام ، إذ فرّق الكتبة اليونان في مؤلفاتهم بين اللفظتين . وأغلب ظني أنّ المراد بسكّان الخيام : الأعراب المستقرون بعض الاستقرار ، أي الذين عاشوا في مضارب عيشة شبه مستقرة ، لهم خيامهم وإبلهم وحيواناتهم على مقربة من الرّيف والحضارة . أما الـ (نومادس) (NOMADAS) فقد كانوا قبائل رُحلاً يعيشون في البوادي لا يستقرون في مكان واحد متى وجدوا فرصة اغتناموها فأغاروا على من يجدون أمامهم للعيش على ما يقع في أيديهم "

ومع أنّ التفرقة في هذا النصّ بين الفريقين واضحة المعنى ، ومع وجود لفظتين يونانيتين لتدلّ كلّ واحدة منهما على فريق دون الآخر ، فإنّ الألفاظ

* ربّما كان أوضح وصف ينطبق عليهم قول الشاعر المهلهل :

يُكّي علينا ولا نبكي على أحدٍ لنحنُ أغلظُ أكباداً من الإبل

١ - الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ١ : ٣١ (دار العلم للملايين بيروت ومكتبة النهضة

بيغداد ١٩٦٨) ، وانظر أيضا ما ذكره في ص : ٢٥ .

العربية فيه جاءت متداخلة مضطربة من حيث دلالتها الاصطلاحية ، وهو ما حاولنا في هذا البحث توضيحه وتمييزه ، لتدل كل كلمة في الاصطلاح على فريق بعينه .

وقد ذهب المفسرون في تسمية القبائل التي أرادها الله عز وجل في الآيات التي ذكر فيها " الأعراب " مذاهب صحيحة في جملتها وعمومها ، ولكنها تحتاج إلى كثير من الأناة والتتبع لتحديد ما أطلقوه إطلاقاً عاماً ، وضبط ما أرسلوا فيه القول إرسالاً .

وقد تنبه الخازن على بعض هذا ، ففي معرض تفسيره لقوله تعالى ﴿ وَمِنْ حَوْلِكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مَنَافِقُونَ ، وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النَّفَاقِ ، لَا تَعْلَمُهُمْ ، نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ، سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾^١ قال :^٢ " ذكر جماعة من المفسرين المتأخرين كالبغوي والواحدي وابن الجوزي أنهم من أعراب مزيّنة وجهينة وأشجع وغفار وأسلم ، وكانت منازلهم حول المدينة ، يعني : ومن هؤلاء الأعراب منافقون . وما ذكروه مُشكِلاً ، لأن النبي ﷺ دعا لهؤلاء القبائل ومدحهم . فإن صحَّ نقلُ المفسرين فيحمل قوله سبحانه وتعالى ﴿ وَمِنْ حَوْلِكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مَنَافِقُونَ ﴾ على القليل ، لأن لفظه (من) للتبعيض ، ويحمل دعاء النبي ﷺ لهم على الأكثر والأغلب ، وبهذا يمكن الجمع بين قول المفسرين ودعاء النبي ﷺ لهم . وأما الطبري فإنه

^١ - سورة التوبة ، آية : ١٠١

^٢ - تفسير الخازن (المطبعة العامرة الشرفية بمصر ١٣٢٨ هـ) ٢ : ٢٥٦

أطلق القول ولم يعين أحداً من القبائل المذكورة ، بل قال في تفسير هذه الآية :
ومن القوم الذين حول مدينتكم أيها المؤمنون ، من الأعراب منافقون ، ومن
أهل مدينتكم أيضاً أمثالهم أقوام منافقون " .

وتريث قليلاً عند ما أشار إليه الخازن من دعاء رسول الله ﷺ لبعض تلك
القبائل ونورد ما روي عن أبي هريرة نفسه من هذا الدعاء في موضعين : الأول
أورده الخازن ، والثاني أورده البغوي . ففي الموضع الأول روي الحديث
بالألفاظ التالية : ^١ " أرأيتم إن كان جهينة ومزينة وأسلم وغفار خيراً من بني
تميم وبني أسد وبني عبد الله بن غطفان ومن بني عامر بن صعصعة " .

وفي الموضع الثاني روي الحديث بالألفاظ التالية : ^٢ " أسلم وغفار وشيء
من جهينة ومزينة خير عند الله يوم القيامة من تميم وأسد بن خزيمه وهوازن
وغطفان " .

وموطن التريث والشاهد أن في نصّ الحديث في الموضع الأول " بني
عبد الله بن غطفان " بهذا التحديد والتخصيص ، وفي نصّ الحديث في الموضع
الثاني " غطفان " بهذا العموم والإطلاق ، وفي الموضع الأول ذكرت " جهينة " .
وفي الموضع الثاني قيد اللفظ بـ " شيء من جهينة " .

وإذا انتقلنا إلى آيات أخرى وردت فيها " الأعراب " نجد الطبري في
تفسير قوله تعالى (وجاء المعذرون من الأعراب) ^٣ يروي بسنده عن مجاهد ،

^١ - تفسير الخازن ٢ : ٢٥٤

^٢ - تفسير البغوي (مع تفسير ابن كثير ، مطبعة المنار بمصر سنة ١٣٤٦ هـ) ٤ : ٢٢٨ .

^٣ - سورة التوبة : ٩٠

قال : " نـفـر من بني غـفـار ، جاءوا فاعتذروا ، فلم يعذرهم الله " ^١ ولم يقل
" غفار " بإطلاقها .

وفي تفسير قوله تعالى ﴿ ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم ﴾ ^٢ روى
الطبري بسنده عن مجاهد قال : " هم من مُزينة " ثم روى بسند آخر عن مجاهد
نفسه قال : " هم بنو مقرن من مزينة " ^٣ ولم يقل في الموضعين " مزينة " على
عمومها .

وليس هنا موضع الاستقصاء ، وبحسبنا ما أوردنا للدلالة على ما ذهب إليه
بعض المفسرين من تخصيص " الأعراب " ببطن من القبائل دون بطون ،
ولنربط هذا بما أشرنا إليه قبل قليل من أن القبيلة إذا تعددت بطونها لا تحيا
جميعها حياة اجتماعية ومعاشية واحدة ولا تقطن في بيئة واحدة ، بل قد يختلف
كل بطن منها عن غيره ، فيكون أحدها ثابتاً قاراً في الحضر يسكن المدر ويـزاول
التجارة أو الزراعة ، ويكون أحدها بادياً حول الحاضرة مُطيفاً بها قريباً منها وله
خيل ونعم وشاء وإبل يرعاها ، ويكون غيرهما من القبيلة نفسها بعيداً عن
ال عمران موغلاً في الصحراء ، في شطَف من العيش ، كثير التنقل ، ليس له إلا
الإبل ، هؤلاء هم الأعراب ، وإن ورد في كتاب الله أنهم حول المدينة ، إذ إن
في شمالي المدينة وشرقيها ، غير بعيد عنها ، رمالاً وقفاراً يصعب سلوكها يقطنها
هؤلاء الأعراب .

^١ - تفسير الطبري ١٤ : ٤١٧

^٢ - سررة التوبة : ٩٢

^٣ - تفسير الطبري ١٤ : ٤٢١

ولعلنا نوضح طبيعة بعض هذه البلاد بمثل من ديار بني أسد الذين ذكر
المفسرون أنهم من الأعراب المقصودين في الآيات الكريمة . قال
العامري^١ " العُرف ببلاد أسد بها قِفافٌ ورمالٌ وغير ذلك . . .
وهن أربع عُرف : عُرفَة ساق ، وعُرفَة صارة ، وعُرفَة رقد ، وعُرفَة أعيار . . .
وهن أجارعٌ وقِفافٌ إلا أن كل واحد منها تماشي الأخرى كما تماشي حبال
الرَّمْل . وأكثر عشبهن : الشُّقارَى ، والصَّفراء ، والقُلُقُلان ، والخُزامَى ،
وهن من ذكور العشب " .

وفي التعريف بإحدى هذه العُرف ، وهي عُرفَة رقدٍ . قال الأصمعي^٢
نقلًا عن العامري أيضاً : " رقد هضبة مُجَلَنَدَة مطمئنة غير مرتفعة بين ساق
الفروين وبين حُبس القنّان ، وهي بأطراف العُرف . . وهي مشرفة على جبال
لأنها فوق حَزْمٍ من الأرض ، وكل هذه الأماكن من بلاد بني أسد " .
والله تعالى أعلم .

^١ - الحسن بن عبد الله الأصفهاني ، كتاب بلاد العرب : ٢٩ ، وانظر ياقوت (عرفة) فمنه ومن

اللسان (صفر) صححنا " الصَّفراء " ، وهي في الأصفهاني : الصفارى .

^٢ - ياقوت ، معجم البلدان (رقد) ، وانظر الأصفهاني ، بلاد العرب : ٣٩ - ٤٠ ففيه اختلاف في

الألفاظ وأحسبه خطأ مطبعياً . ومجلدة : صلبة شديدة .



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

العشرينات والعشرينيات *

- ١ -

تجري الألسنة والأقلام من حين إلى حين بتعبيرات وألفاظ لا تلبث أن تشيع من خلال الصحف والإذاعات والتأليف شيوعاً يستوقف الحريصين على سلامة اللغة ونقائنها ، فإذا هم يُطيلون البحث فيها والطواف حولها ليتحققوا من صحتها ، ومن أنما جارية مجرى كلام العرب في الاستعمال ، أو في القياس ، أو فيهما معاً . وما أكثر ما صدر من كتب في القدم وفي الحديث ، بناها مؤلفوها على تتبع هذه التعبيرات والألفاظ ، وبيان ما فيها من خطأ ، والتنبية على الصحيح الذي يجب استعماله مكانها .^١

وهذا باب من العلم ظاهره اليسر والإغراء بالدخول فيه ، وباطنه مخفوف بالمزلق والمكاره ، إذ لا بُدَّ للمتوغل فيه من أن يكون محيطاً بكلام العرب أو بأكثره ، بصيراً بأساليبهم ، عالماً بشعرهم ونثرهم على مر العصور وتعدُّد البيئات ، حافظاً ، ذاكرةً ، قادراً على الاستشهاد وضرب المثل والإدلاء بالحجة . وأين من يدعي لنفسه كل هذا أو بعضه ؟

* مستخرج من مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد الأول - المجلد الأول

(صفر ١٣٩٨ هـ = كانون ثاني ١٩٧٨ م) .

١ - وقد ذكرت بعض هذه الكتب في الفصل الأول من هذا الكتاب .

ومن أجل ذلك كثرت الكتب التي ألفها أصحابها للرد على مؤلفي الكتب السابقة ، وبيان ما وقعوا فيه من تسرع إلى التخطئة ، وتوضيح وجه الصواب فيما ظنوه وهماً أو مخالفاً لكلام العرب .

وكلا الفريقين من العلماء لا ينتقص من علم أحدهم أنه أخطأ في اجتهاده ، ولا يعيبه أنه غاب عنه أمرٌ عرفه غيره ؛ ولهم جميعاً الأجر والثواب إن شاء الله .

وما فتئت أطلب هذا الضرب من الثواب ، وأرجو أجر الاجتهاد ، مُلقياً بدلوي بين الدلاء في ألفاظ شاعت ورأى غيري أنها خطأ ، وكنت من الذين رأوا صوابها ، ونشرتُ بعض ذلك في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة^١ ، وأوردتها في هذا الكتاب .

-٢-

وكان الذي قادني إلى هذا الحديث مقالٌ نشرته صحيفة يومية^٢ ، في مصرنا العربية ، الحبيبة لقلب كلِّ عربي ، كتبه عالمٌ جليل ، عضوٌ في مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، معروف بالروية والتثبت ، طالماً أنسنا بحديثه وأفدنا منه . وتناول في مقاله كلمتين نقتصر هنا على الثانية منهما ، ونبدأ بنقل ما كتبه عنها بحروفه ، قال : " وثمَّت كلمة ثانية يستعملها النَّاس في عصرنا على أنها صواب ، وهي عريقة في الخطأ ، وهي كلمة : العشرينات والثلاثينات والأربعينات ، وما

^١ - الأجزاء ٢٥ و ٢٧ و ٢٩ و ٣٤ .

^٢ - جريدة الأخبار ، ١٩٧٧/٩/٢١ ، ص ٥ ، بعنوان " الصواب المظلوم " .

إلى ذلك من سائر العقود . وَوَجْهُ الخَطَأِ في هذا الاستعمال أن هذه الكلمات
جموعٌ لعشرينة وثلاثينة وأربعينة ، وليست هذه الكلمات في متن اللغة ، إذ
كانت لا معنى لها . والصَّوَابُ في الاستعمال أن يقول القائل : هذا حَدَثٌ في
العشريَّاتِ والثلاثينيَّاتِ والأربعينيَّاتِ ، بمعنى أنه حدث في السنوات المنسوبة
إلى العشرين والثلاثين والأربعين وما إليها . فالكلمة يجب أن تكون مستعملةً على
طريق ياء النسبة ، وحذفتُ الياء هذه خطأً عريق في باب الخطأ الذي يكاد يهبط
إلى منزلة الخطيئة ، لأنَّ الفصحى من شعائر الإسلام ، ولأنَّ الحرص على
العربيَّةِ حرص على لغة القرآن . . . "

- ٣ -

ولحرصنا جميعاً على العربية ، لغة القرآن ، نستأذن الأستاذ الجليل في أن
نأخذ بأطراف الأحاديث بيننا ، ونستأنف مجالسَ كانت لنا ، عرّفناه فيها مُجِيباً
للحقيقة والحقّ ، حَفِيًّا بهما ، لا يضيّق صدره برّدٍ أو سؤالٍ أو تصحيحٍ .
ولقد غاب عني فهمُ ما قصد إليه من قوله إنَّ العشرينات ، بغير ياء
النسبة ، " عريقة في الخطأ " وإنَّ "حذف الياء هذه خطأً عريق في باب الخطأ " ؛
فلم أفهم معنى " العراقة " هنا ! إنَّ الذي يتبادر إلى الذهن من ظاهر اللفظة أنَّها
تعني القِدَمَ في الاستعمال على هذه الصورة . فهل وَرَدت " العشرينات "
وأضرأبها في كلام العرب قديماً ؟ هل جاءت في شعرٍ أو نثرٍ من عصور
الاحتجاج اللغوي ؟ إن كانت في مثل هذه العراقة فأولئ أن نقول إنَّها " عريقة
في الصَّوَاب " ! وإن لم تكن قد تَحَدَّثت إلينا من تلك العصور ، ففي أيِّ عصرٍ
بدأ استعمالها ؟ فإن كانت هذه اللفظة لم تجر في الاستعمال إلا في المائة الأخيرة

أو قبلها بقليل ، فليس لنا أن نقول عنها إنها " عريقة " ، لا في خطأ ولا في صواب .

وإن كان المقصودُ من العِراقَة في الخطأ أنها مخالفةٌ لطريقة العرب في بناء الكلمة وفي جمعها ، وليس في استعمال هذا الجمع بعينه قديماً ، فذلك يقودنا إلى مسالك أخرى من الحديث .

فالعشرينات والثلاثينات والأربعينات ليست بالضرورة " جموعاً لعشرينة وثلاثينة وأربعينة " التي هي ليست " في متن اللغة ، إذ كانت لا معنى لها " .
والجمع الذي ينتهي بالألف والتاء ، وهو الذي يُسمّونه جمع مؤنث سالماً ، ليس دائماً جمعاً لمؤنث ، إذ كثيراً ما جُمِعَتْ عليه ألفاظٌ لمذكر غير عاقل ، إذا لم يكن لهذه الألفاظ جمع تكسير ؛ فألفاظٌ مثل : حَمَام ، وخَزَان ، وسِجِل ، وقرار ، ومُسَوِّغ ، تُجْمَعُ على : حَمَامَات ، وخَزَانَات ، وسِجِلَات ، وقرارات ومُسَوِّغَات ؛ وكلُّها في مفردِها تدلُّ على مذكّر غير عاقل . بل استعملوه أيضاً في القلم والحديث لجمع الجمع ، للمذكر العاقل وغير العاقل ؛ ففي العربية : رجالٌ ورجالات ، وجمالٌ وجمالات ، وبيوتٌ وبيوتات ، ويُيوعٌ وبيوعات ، وأهرامٌ وأهرامات . ومفردُها مذكّر .

ثم إذا كنّا قد حَكَمْنَا بأنَّ " العشرينة والثلاثينة ليست في متن اللغة " فإننا كذلك لا بُدَّ حاكمون بأنَّ " العشرينية والثلاثينية والأربعينية " ليست كذلك في متن اللغة على وجه اليقين ، ولم يَجْرِ بها لسانُ أحدٍ من العرب في القديم . ونحن نَعْلَمُ أنَّ مَجْمَعَنَا في القاهرة قد بَحَثَ هذه الألفاظ وجموعها ، وذَهَبَ إلى

ما ذهب إليه الأستاذ الجليل ، وعدَّ " العشرينيات " وأضراها خطأ ،
و " العشرينيات " وأضراها هي الصواب ^١ .
ثم إن هذه " الياء " المُقْحَمَة التي قيل إنَّها للنسبة ، مشكّلة في التَّصَوُّر
والفهم معاً : فما أظنُّ أحداً مِمَّنْ يَسْتَعْمَل هذه الجموع يَصُدِّر عن تَصَوُّر النسبة
إلى مفرداتها ؛ وما أظنُّ أحداً ممن يسمعها أو يقرأها يستقرُّ في فهمه معنى هذه
النَّسْبَة ، وإنَّما يريد القائل أن يدلَّ دلالة عامَّة على حقبة زمنية تمتدُّ عشر
سنوات ، تبدأ بعدد في صورة الجمع ، وليس في حقيقته جمعاً ، وتتسلسل بعده
تسع سنوات تالية ، بوضعٍ عَدَدٍ قَبْلَهُ يَبِينُهُما واو العطف ، هذه الدلالة العامة
على حقبة زمنية معينة هي التي يَقْصِدُها القائل حين يريد أن يتجنَّب تحديد سنة
بعينها ، وهي التي يَفْهَمُها السَّامِع ، ولا يدور في خلد أحد منهما أن ينسب
شيئاً إلى شيء .

فإذا كان لا بُدَّ من استعمال أحد هذين الجمعين ، فإنَّ ترك الياء أولى ،
واستعمال العشرينيات والثلاثينات والأربعينات ، أقرب إلى ذوق العربية وأدخل
في أساليبها ، وهو ما شاع استعماله واستساغه العُرف .

- ٤ -

ومع ذلك ، فقد اعتسَفنا الطَّرِيق وأصبحنا مُنْبَتَيْن ، حين تَرَجَمْنَا ترجمةً
حرفية ما استعملته اللغات الأجنبية من جموع هذه الألفاظ ، ثم دخلنا في تيهٍ من

^١ - في الجلسة التاسعة من مؤتمر الجمع في الدَّورَة الثَّامِنَة والثلاثين ، وفي الجلسة السادسة والعشرين من
الجلس في الدَّورَة نفسها ؛ وانظر بحث الأستاذ محمد شوقي أمين ، وبحث الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي
في كتاب " الألفاظ والأساليب " إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٩٧٧ .

الجدل في تخطئة هذه الترجمات وتصويبها ، ولم تُرجع في كل ذلك إلى ما استعمله العرب منذ أقدم عصورهم للدلالة على هذه الألفاظ ، متوهمين أنها من المعاني العصرية المستحدثة التي لم ترد في كلام العرب ، على حين كانوا قد عرفوها وأداروها كثيراً في كلامهم منذ الجاهلية ؛ وهي لفظة العقد نفسه - بغير جمع - مقرونة بالألف واللام ، وقد تُجرّدُ منهما في الشعر بخاصة ، إذا دلت القرينة على المعنى . فقالوا : العشرين ، والثلاثين ، والأربعين ، إلى آخر العقود ، بدلا من العشرينات أو العشرينيات وأضراها . وبجسبنا شواهد معدودات نأنس إليها في هذا الحكم وتطمئن إليها نفوسنا :

قال سُحَيْمُ بْنُ وَثِيلِ الرَّيَّاحِيِّ (جاهلي إسلامي)^١

وماذا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وقد جاوزتُ رأسَ الأربَعينِ

أخو خمسين ، مجتمعا أشدِّي وَنَجْدُنِي مَدَاوِرَةَ الشُّؤُونِ

فللأربعين رأسٌ هو حَدُّها الأعلى ، ولها " ذَنْبٌ " هو حَدُّها الأدنى ، وهي تتدرج بينهما . فسُحَيْمٌ يذكرُ أنَّه جاوزَ التَّاسِعَةَ والأربعين من عمره ، وهي رأسُ الأربَعين وَحَدُّها الأعلى ، ثم وَضَحَ ذلك توضيحاً ما بعده من مزيد حين قال : " أخو خمسين " .

ويقول دِعْبَلُ الخُزَاعِيِّ (عَبَّاسِي)^٢

أفريقي مِن مَلَامِكِ يَا ظَعِينَا كَفَاكَ اللُّومَ مَرَّةً الأربَعِينَا

^١ - البيتان من القصيدة الأولى في الأصمعيات ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون .

^٢ - ديوانه : ١٤٨ ، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٦٢ م .

وهذا شبيهه بقول سُحَيْمٍ ؛ فالأربعون بكلِّ سنواتها قد مرَّت وانقضت ، وصار
شاعرنا " أخا خمسين " .

وأشهر بيت في هذا المضمار قول عوف بن مُحَلِّم الخُزَاعِيّ (عَبَّاسِي)^١ :
إِنَّ الثَّمَانِينَ - وَبُلَّغَتْهَا - قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانٍ
ومن عَرَفَ طريقةَ العرب في البيان أدركَ أَنَّ الشَّاعِرَ هُنَا لا يريدُ ثمانين سنةً على
وجه التَّحْدِيدِ والتَّخْصِيصِ ، لا يتجاوزها ، ولكنَّه أرادَ العَقْدَ بمجموع سنواته ،
فهو في " الثَّمَانِينَ " بين أدنى سنواتها و " رأسها " .

وقد ذكرنا أَنَّ هذه العُقُودَ قد تُجَرِّدُ من الألف واللام في الشعرِ بِخَاصَّةٍ إذا
دَلَّتِ القَرِينَةُ على ذلك . ومن أطرف ما نستشهِدُ به على ذلك ، وأعدبِهِ ،
وأنفَسِهِ ، قول المَلَلِيِّ^٢ :

ولقد قالت لأثراب لها	كالمها يلعبن في حَجَرَتِهَا:
" خذن عني الظل ، لا يُفزعُني "	ومضت تسعى إلى قِيَّتِهَا
بنتُ عَشْرٍ لم تُعَانِقِ رَجُلًا	صُورَ البَدْرُ على صورتِهَا
ولقد قبَلتُ فاهَا قُبْلَةً	كبدتُ ألقى الله من لذَّتِهَا

ولا أُحِبُّ لِنَفْسِي ولا لغيري أن نعتسف الطُّرُقَ ونقتجِمَ الكلامَ بغير دليل ،
ولكنَّ الجَوَّ يوحى بأنَّ الشاعِرَ لم يقصد إلى تحديد سنِّ العاشرة ، وإن كان ذلك

^١ - ترجمته في فوات الوفيات ، رقم : ٣٤٠ ، والبيت من شراهد النحو في إعراب الجمل .

^٢ - من أبيات اطلعت عليها في مخطوطة كتاب نواذر الهجري ، في مكتبة أستاذنا محمود محمد شاكر .

قد جاز ، ولا يزال جائزا على نُذرة نادرة ، وإنما أراد هذه السنَّ التي تزدهر بين العاشرة والتاسعة عشرة ، والتي يُطلقون على من كان فيها من الفتيات والفتيان بالإنجليزية " تِينُ إيجرز " (teen agers) ، ونحار في اختيار كلمة عربيَّة مقابلة لها .^١

- ٥ -

وبعد،

فمن أراد طريقة العرب وما ساروا عليه في كلامهم ، فأمامه هذا الشعر المبين ، وليقل : " حَدَثَ ذَلِكَ فِي الْعَشْرِينَ أَوْ الثَّلَاثِينَ أَوْ الْأَرْبَعِينَ مِنْ هَذِهِ الْمِئَةِ ، أَوْ مِنْ هَذَا الْقَرْنِ " ، ولا يخافنَّ اللبس ؛ فنحن لا نقول : حَدَثَ ذَلِكَ فِي الْعَشْرِينَ مِنْ هَذَا الْقَرْنِ ، ونقصدُ سنة ١٩٢٠ ، وإنما نُحَدِّدُهَا ونقول ، حدث ذلك في سنة عشرين ، وليس في العشرين .

ومن أراد المخالفة عن استعمالهم الذي ألفوه ، وأراد أن يُحَدِّثَ كلاماً جديداً ، فلا بأس عليه أن يجمع لفظ العقد فيقول : العشرينات والثلاثينات . وقد ورد في كلام العرب تثنية العقد :

" قال الأخفش ، أخبرني المبرد قال : أنشدني سليمان بن عبد الله بن طاهر لنفسه : " وقد مَضَّتْ لِي عَشْرُونَ ثِنْتَانِ " . . فقلت له : أيها الأمير ، هذا لَحْنٌ لَأَنَّ إِعْرَاباً لَا يَدْخُلُ عَلَى إِعْرَابِ " ^٢ .

^١ - نبهني الأستاذ عبد العزيز الرفاعي في رسالة منه إليّ على أن ابن رشد استعمل لذلك صفة " عَشْرِيَّة " في قوله :

ما لابن سَيِّبٍ قَادَتُهُ لَغَايَتِهِ عَشْرِيَّةٌ فَنَأَى عَنْهُ تَبَصُّرُهُ

^٢ - المرزباني ، المرشح ٣٥٧ ، المطبعة السلفية بمصر سنة ١٣٤٣ هـ .

وإنكارُ المُبرِّد لا ينصرف إلى تثنية العقد ، وإنما انصرف إلى وجود
إعرابين : فالواو والنون للرفع في جمع المذكر السالم ، والألف والنون للرفع في
المثنى . ولو قال : لي عشرينان ثتان ، ما أنكر المبرِّد شيئاً . وإذا جازت التثنية
على هذا الوجه جاز الجمع . أمّا ما سوى ذلك ، كإضافة ياء النسبة قبلاً
الجمع ، فشيءٌ تنبر عنه الأسماع ، وتمجُّه الأذواق ، وليس ما يدعو إليه ، مَهْمَا
يُزَيِّنُه لَنَا الْمَزِينُونَ بِتَخْرِجَاتِهِمْ .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

* " جهود بعض المحدثين في " العامي الفصح " *

لا يدخل في نطاق هذا العنوان تلك الكلمات الفصيحة السليمة التي
عملها العامة في لهجتهم الدارجة ، مثل ألفاظ : البحر ، والنهر ، والأرض ،
والشمس ، والكرسي ، والباب ، والرغيف ، وسواها من الكلمات التي يلفظها
العامة على الصورة التي يكتبها بها الخاصة . فهي أوضح من أن يُدار عليها بحث .
ولكن الذي يندرج في ثنايا هذا العنوان نوعان من الألفاظ :

الأول : ما اعتراه في نطق العامة شيء من التّحريف والتّغيير أخرجته عن الصورة
الفصيحة ، فابتعد قليلاً أو كثيراً عن أصله الفصح أو عن " اللغة العالية " ، وإن
كانت بعض كتب اللغة قد احتفظت بصيغته التي تجري على ألسنة العوام ، في
أيامنا ، وأشارت إلى أنّها لغة ، وربما ذكرت اسم القبيلة التي كانت تلك الكلمة
من لغتها .

ويكون هذا التّحريف أو التّغيير في الأصوات وحركات الحروف ،
كقولهم : عندك ، بفتح العين . فقد جرت الخاصّة على كسرهما ، وظنّوا
أنّ فتحها من خطأ العامة . على حين قال الجوهري : فيها ثلاث لغات : فتح

* بحث قُدّم إلى مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة (في الدورة السادسة والخمسين

٢٦-٢/١٢/٣/١٩٩٠م)

العين وضمها وكسرها ، وإن كان ابن هشام قد قال : وكسر فائها أكثر من
ضمها وفتحها ، وهذا يعني أن كلاً من الضم والفتح كثير أيضاً ^١ ، كما يكون
هذا التحريف أو التغيير بوضع حرف مكان حرف كقولهم ^٢ : شكيت وحشيت
بدل شكوت وحشوت ، أو باستعمال الثلاثي مكان الرباعي كقولهم ^٣ : نصت
بدل أنصت ، وعتقه ^٤ في موضع أعتقه ، وصابه ^٥ السهم بدل أصابه ، أو
باستعمال بعض الصيغ الصرفية التي تخالف القياس ، كقولهم ^٦ : فلان أشر من
فلان ، بدلاً من شر منه ، وهذا أبيض ^٧ من ذاك ، بدل أنصع بياضاً منه ، أو
يحذف بعض الحروف للتخفيف ، كقولهم ^٨ : ونا ، في مكان وأنا ، ومرة في
مكان امرأة ^٩ ، إلى غير ذلك من صور التحريف والتغيير التي يصعب تصنيفها ،
وأكثرها مما له وجه من الصحة أو نسبة إلى لغة لإحدى القبائل ، ولكن الخاصة
يتجنبون استعماله ويؤثرون عليه الفصحح العالي الذي جرى عليه الاستعمال
واستقر .

^١ - ابن الخبلي الحلبي ، بحر العوام فيما أصاب فيه العوام : ٣١ .

^٢ - المصدر السابق : ٢٧ .

^٣ - المصدر السابق : ١٩ .

^٤ - المصدر السابق : ٨٠ .

^٥ - المصدر السابق : ٥٠ .

^٦ - المصدر السابق : ٦١ .

^٧ - المصدر السابق : ٤١ .

^٨ - المصدر السابق : ٣٩ .

^٩ - المصدر السابق : ٣١ .

ومن التَّحْرِيفِ والتَّغْيِيرِ ما يكون على مراحل ، فتبتعد اللفظة عن أصلها ، ولا يكادُ يُستبان وجه الشَّبَه بينهما ، فمن ذلك ما أورده الأزهري قال ^١ : " وأما القَرطَبانُ الذي تقوله العامَّة للذي لا غيره له فهو مُعَيَّرٌ عن وجهه ، قال الأصمعي : الكَلْتَبانُ مأخوذ من الكَلْب ، وهو : القيادة ، والتَّاء والنون زائدتان . قال : وهذه اللفظة هي القديمة عن العرب ، قال : وغيرَها العامَّة الأولى فقالت : القَلطَبانُ ، وجاءت عامَّةً سُفلى فغيَّرت على الأولى فقالت : القَرطَبانُ " . ولا تعيننا هذه الكلمة لذاقها ، فنحن لا نعرف مدى انتشارها في العاميَّة ، ولكنَّ الذي يعيننا ما ورد في النَّص من وجود مرحلتين من مراحل التحريف مرَّت بهما الكلمة ، ومن وجود طبقتين للعامَّة تعملان على التَّغْيِير والتَّحْرِيف حتى تبتعد الكلمة عن أصلها الفصيح .

ومن ذلك أيضاً قولهم : أَمال . ذكر ابن منظور في اللسان أن ^٢ : " في حديث بيع الثَّمَر : إما لا فلا تبايعوا حتى يبدو صلاح الثَّمَر . قال ابن الأثير : هذه كلمة ترد في المحاورات كثيراً . . . وأصلها : إن وما ولا . . . قال الجوهري : قولهم إما لا فافعل كذا ، بالإمالة . . . قال : ومعناه إلا يكن ذلك الأمر فافعل كذا . قال : وقد أمالت العرب " لا " إمالة خفيفة ، والعوام يشبعون إمالتها فتصير ألفها ياءً ، وهو خطأ ، ومعناها إن لم تفعل هذا فليكن هذا وروى أبو الزبير عن جابر : أن النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رأى جملاً ناداً فقال : لمن هذا الجمل ؟ فإذا فتية من الأنصار قالوا استقيننا عليه عشرين سنة

^١ - تهذيب اللغة ٩ : ٤٠٦ - ٤٠٧ انظر كذلك الدكتور أحمد عيسى : المحكم في أصول الكلمات العامية .

^٢ - اللسان : (لا - إما لا) .

وبه سَخِيمة فأردنا أن ننحره فانفلت منا ، فقال : أتبيعونه ؟ قالوا : لا بل هو لك . فقال : إمّا لا فأحسنوا إليه حتى يأتي أجله . قال أبو منصور : أراد إلّا تبعوه فأحسنوا إليه قال أبو حاتم والعامّة تقول أيضاً : أمّالي ، فيضمّون الألف ، وهو خطأ أيضاً ، قال : والصّواب إمّا لا ، غير مُمال لأنّ الأدوات لا تمال " وقال عزّ الدّين التّنوخي ¹ : " ولا يزال ضمّ الألف من (إمّا) مع إمالة أَلْف (لا) لغة العامّة في مصر إذ تقول (أمّالي) " .

ولست أدري أهذه لفظة " أمّال " التي لا تزال جارية على ألسنة العامّة في مصر ، أم أنّها لفظة أخرى ؟ فإن كانت هي إياها فقد تغيّر نطقها ، وأصبحت الآن تلفظ بحذف الألف الأخيرة ، وبسكون اللام ، مثلما تغيّر معناها ، فأصبحت تدلّ على عدد من المعاني المتقاربة تختلف عمّا ذكره ابن منظور والتّنوخي .

والنّوع الثّاني : ما يجري على ألسنة العامّة ولا تجري به ألسنة الخاصة ولا أقلامهم ، مع أنّه من الفصيح الذي انقطع استعماله عند الخاصّة في الكتابة وبقي دارجاً على ألسنة العامّة حتى نُسبت نسبته إلى الفصيح وظنّ أنّه من العامّي الذي يربأ الخاصّة عن استعماله في شعرهم ونثرهم . وربّما كان من أمثلة هذا النوع الثّاني لفظة " قُرنة " المستعملة في بلاد الشّام وبعض بلاد مصر . بمعنى : الزّاوية ، أو الرُّكن ، أو ملتقى جدارين في الحجر ، أو ملتقى شارعين . وهي كلمة فصيحة ذكرتها المعاجم ، وليست أجنبية معرّبة كما يظنّ من ذهب هذا

¹ - بحر العروم : ١٦ في الحاشية ، والمحكم في أصول الكلمات العامية : ١٦ .

المذهب^١ . " فالقُرْنة بالضمّ : الطَّرْف الشَّاحِص من كل شيء ٠٠٠ وقُرْنة السَّيف والسَّنَان : حَدُّهُمَا ، وقُرْنة النَّصْل : طَرَفُهُ ، وقيل : قُرْنَتَاه نَاحِيَتَاه من عَن يمينه وشماله ٠٠٠ والقُرْنَتَان : رأس الرحم ، وقيل : زاوَيْتَاه " ٢ .

ومثل ثانٍ : لفظة " زَنَأ " و " زَنَأَ عَلَيْهِ " وهما لفظتان فصيحتان في البناء والاستعمال ، فقد ورد في المعاجم : " زَنَأَ عَلَيْهِ : إِذَا ضَيَّقَ عَلَيْهِ ، مَثْقَلَةٌ مهموزة ٠٠ وفي الحديث : أَنَّهُ كَانَ لَا يَجِبُ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا أَزْنَاهَا ، أَي أَضْيَقَهَا ٠ وفي حديث سعد بن ضَمْرَةَ : فزَنَأُوا عَلَيْهِ بِالْحِجَارَةِ ، أَي ضَيَّقُوا " ٠

ومَّا وَقَعَتْ عَلَيْهِ أَيضاً مِنَ الْفَصِيحِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَامَّةِ وَيَتَجَنَّبُهُ الْخَاصَّةُ فِي كِتَابَاتِهِمْ - غير : القُرْنة وزناً - أَلْفَاظٌ مِنْهَا :

- قَمَصٌ ، وَهِيَ فِي عَامِيَةِ أَهْلِنا فِي مِصْرَ بِالْهَمْزَةِ : أَمَصَ ، وَتَطْلُقُ عَلَى الدَّابَّةِ حِينَ تَنْفِرُ أَوْ تَتَرَجَّعُ ، وَكَذَلِكَ تَطْلُقُ عَلَى الْإِنْسَانِ إِذَا أُسْرِعَ بِهِ الْغَضَبُ وَأَعْرَضَ ٠ وَهِيَ لَفْظَةٌ مُعْجَمِيَّةٌ فَصِيحَةٌ ٣ .

- نَقَزَ ، مِثْلُ " قَمَصَ " مَعْنَى وَوَزَنَأَ ٤ ، وَهِيَ مِمَّا يَسْتَعْمَلُهُ الْعَامَّةُ مِنْ أَهْلِنا فِي الْأُرْدُنِ ٠ وَيَقْلِبُ أَهْلُ الْمَدِينِ الْقَافَ هَمْزَةً ، أَمَّا فِي الْبَادِيَةِ فَيَلْفِظُونَهَا كَمَا تُلْفِظُ الْجَيْمُ الْمِصْرِيَّةُ ٠

١ - ظَنَنَّا مِنْهُمْ أَنَّهَا مُحَرَّفَةٌ مِنْ كَلِمَةِ corner ٠

٢ - اللسان : (قرن) ٠ وانظر كذلك شفيق حبري ، بقايا الفصاح ، مجلة الجمع العلمي العربي

بلمشرق ، مج ٢٦ ، ج ٢ ، نيسان سنة ١٩٥١ م ٠

٣ - اللسان : (قمص) ٠

٤ - اللسان : (نقز) ٠

- ملزّز ، مُلَزَّز الخَلْق : مُجْتَمِعُهُ ، منضمٌ بعضه إلى بعض^١ وهو مما يستعمله
العامة في مصر ، يطلقونه على الشخص المكتنز اللحم ، الممتليء . ولكنهم
يلفظونه : مُلَزَّز ، بتكرار اللام ، ويفخّمون الزّائين .

- طِعْمة ، وقد رأيت في تفسير الطّبري^٢ : " وكانت امرأته راعيل امرأة حسناء
ناعمة طاعمة ، في مُلْك ودُنيا " . والعامة غالباً يختصرون اللفظ فيحذفون
الألف ، فيقول : طِعْمة بدلاً من طاعمة كما يقولون : " فَطْمة " بدلاً من
فاطمة . وفي عامية أهل مصر " طِعْمة " بكسر الطّاء في وصف الفتاة للدلالة
على رقتها وعذوبتها . وقد سمّى العرب : طِعْمة^٣ .

- ليس له طَعْم ، وهو مما يكثر في استعمال العامة ويتجنّبه الخاصة في كتاباتهم ،
وهو فصيح . " قال أبو بكر : قولهم ليس لما يفعل فلان طَعْم ، معناه ليس له
لذّة ولا منزلة من القلب وأنشد :

ألا ما لنفسٍ لا تموت فينقضني شقّاه ، ولا تحيا حياة لها طَعْمُ

معناه : لها حلاوة ومنزلة من القلب . . . يقال : ليس له طَعْم . . . إذا كان
غثاً . وفي حديث بدر : ما قتلنا أحداً به طَعْم ، ما قتلنا إلا عجائزَ صلُعاً . هذه
استعارة ، أي قتلنا من لا اعتداد به ولا معرفة ولا قدر . . . " ^٤ .

^١ - اللسان : (لرز) .

^٢ - ١٦ : ١٩ .

^٣ - اللسان : (طعم) .

^٤ - اللسان (طعم) .

- دُوْكَة : يقال وقعوا في دوكة ، أي في اختلاط واختلاف وشرّ وخصومة^١ ، وهي في اللهجة المصرية بهذا المعنى أو بمعنى قريب منه .
- قرايس : جمع قُرْبُوس أو قَرَبُوس ، وهو السَّرْج^٢ ، وفي مصر يقلبون القاف همزة والسّين زائياً ، ويقولون : " قعد في أرابيزه " أي لازمه ولم يفارقه .
- زَيْطَة : زاط يزيط . والزياط الصياح والمنازعة واختلاف الأصوات^٣ .
- مناقرة : وهي المنازعة ومراجعة الكلام^٤ . وفي العامية يقلبون القاف همزة .
- هَوْشَة : الفتنة والهيج والاختلاط والفساد ، وفي حديث قيس بن عاصم : كنت أهاوشهم في الجاهلية^٥ . وهي في عامية الأردن وباديته بمعنى الاقتتال .

* * *

وقد أكثر القدماء والمُحدِّثون من الكتابة في موضوع هذا العنوان ، فأشار إليه بعضهم إشارات عابرة في ثنايا مؤلفاتهم ، أو ذكروه في فصول فرعية في كتبهم ، وأفرده بعضهم بتأليف مستقلة . وربما كان أقدم من نعرف ممن أفرد له كتاباً جعل عنوانه خاصاً به ، ودالاً عليه ، هو ابن الخنبلي الحلبي^٦ في كتابه " بحر العوام فيما أصاب فيه العوام " .

^١ - اللسان : (دوكة) .

^٢ - المصدر السابق : (قريس) .

^٣ - المصدر السابق : (زيط) .

^٤ - المصدر السابق : (نقر) .

^٥ - المصدر السابق : (هوش) .

^٦ - محمد بن إبراهيم ، توفي في حلب سنة ٩٧١ هـ .

وأما الذين أشاروا إليه إشارات عابرة أو عقدوا له فصولاً فرعية في ثنايا مؤلفاتهم فهم الذين ألفوا كتباً في " لحن العامة " ^١ و " تثقيف اللسان " ^٢ و " تقويمه " ^٣ و " إصلاح المنطق " ^٤ و " أوهام الخواص " ^٥ ، وما يشبهها ، وهي كتب وضعت في أصلها لنقيض ما وضع له الكتاب الأول ، فقد حرصت هذه الكتب على تخطئة ما نطقت به العامة ، وبيان بُعدِه عن الفصيح ، وذكر الصَّحيح فيه . على حين نحا ابن الحنبلي نحواً مغايراً إذ ألف كتابه في تلمس وجه الصَّواب في لغة العوام وقربها من اللغة الفصيحة .

ومع ذلك فإن كتاب ابن الحنبلي والكتب الأخرى تتفق وتتداخل في مواضع متعددة . ومن أمثلة ذلك أن صاحب كتاب " تثقيف اللسان وتلقيح الجنان " عقد في كتابه ثلاثة فصول هي أدخل في كتاب " بحر العوام " ، وعناوينها : " باب ما تنكره الخاصة على العامة وليس بمنكر " ^٦ ،

-
- ^١ - كتاب " لحن العوام " لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبَيْدِي الإشبيلي (ت ٣٧٩ هـ) تحقيق رمضان عبد التَّوَّاب . والكتاب في لحن العامة من الأندلس . وكذلك كتاب " ما تلحن فيه العامة " للكسائي (ت ١٨٩ هـ) .
 - ^٢ - كتاب " تثقيف اللسان وتلقيح الجنان " لابن مكِّي الصَّقَلِي (ت ٥٠١ هـ) والكتاب في لحن عامة صقلية في عصر المؤلف .
 - ^٣ - كتاب " تقويم اللسان " لأبي الفرج عبد الرَّحْمَنِ بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) والكتاب في لحن عامة بغداد في عصر المؤلف .
 - ^٤ - كتاب " إصلاح المنطق " لأبي يوسف يعقوب بن السَّكِّيت (ت ٢٤٤ هـ) .
 - ^٥ - كتاب " درة الغواص في أوهام الخواص " للحريري (ت ٥١٦ هـ) .
 - ^٦ - ص : ٢٢٧ : ٢٣٧ .

و " باب ما جاء فيه لغتان استعمل العامّة أفصحهما " ^١ و " باب ما العامّة فيه على الصّواب والخاصّة على الخطأ " ^٢ . فكتاب ابن الحنبلي شبيه بهذه الفصول التي تصوّب بعض ما يقوله العامّة وتنسبه إلى الفصيح ، وإن تفاوتت درجاته في " الفصاحة " .

وقد انقسم المُحدّثون كذلك فريقين : ألف الفريق الأوّل ، وأصحابه هم الأكثر ، في بيان الخطأ فيما جرت به أقلام الكتّاب وألسنة الثّاس . وألّف آخرون ، وهم القلّة ، في بيان وجوه القربى وصلاتها بين لغة العامّة واللغة الفصيحة . والفريق الثّاني هو الذي يعنينا في موضوعنا عن " العامي الفصيح " . وسنقتصر على ذكر أربعة من رجاله ، لتقدمهم في هذا الباب ، وتتبعهم لمفرداته ، وتوالي جهودهم فيه . وأوّل هؤلاء الأربعة : أحمد رضا العاملي ^٣ الذي بدأ بسلسلة مقالات عنوانها " الغريب الفصيح في العامي " نشرها في "مجلة الجمع العلمي العربي " ، جاءت ثلاث منها بالعنوان السابق ^٤ ، ثم غير العنوان إلى " العامي و الفصيح " ، ونشر فيه عشر مقالات ^٥ . وقد بدأ نشر هذه السّلسلة سنة ١٩٢٦ م وختمها سنة ١٩٤٨ م . ثم جمع ما نشره في كتاب جعل

^١ - ص : ٢٤١ .

^٢ - ص : ٢٤٢ - ٢٤٦ .

^٣ - عضو الجمع العلمي العربي بدمشق (بجمع اللغة العربية) توفي سنة ١٩٥٣ م .

^٤ - مجلد : ٦ ، ج : ١٠ - ١١ - ١٢ ، سنة ١٩٢٦ م .

^٥ - مجلد : ١٩ ، ج : ١ - ٦ ، سنة ١٩٤٤ م ، ثم مجلد : ٢٠ ، ج : ٥ - ٦ - ٩ - ١٠ ، سنة ١٩٤٥ م ،

ثم مجلد : ٢٢ ، ج : ٥ - ٦ - ١١ - ١٢ ، سنة ١٩٤٧ م ، ثم مجلد : ٢٣ ، ج : ١ و ٢ و ٤ ،

سنة ١٩٤٨ م .

عنوانه " ردّ العامي إلى الفصيح " ، فيه ستون وأربعمئة وألف كلمة عامية ، وربما كان من المفيد أن نورد بعض عباراته لنستدلّ بها على هدفه وأسلوبه ، قال في مقدمة المقالات الثلاث الأولى التي جعل عنوانها " الغريب الفصيح في العامي " : " . . . لم تخرج العامية ، مع تحريفها وعدم ضبط قواعدها ، عن كونها لغة عربية ، والتّحريف كان معروفاً باختلاف لغات العرب " . ثم قال إنّ العامية على ضروب ، ذكر منها عدداً لا يعيننا منه في هذا المجال إلا اثنان ، هما : الضرب الثالث " ألفاظ استعملها العرب وعرفتها العامّة وقلّ استعمال الخاصة لها فلم تشعّ بينها ، وهو ما تُعنى بالبحث فيه الآن " ، والضرب الرابع : " ألفاظ للعرب فيها لغتان أو أكثر أخذت العامّة ببعضها والخاصة ببعض آخر " . ثم قال : " وقد رأيت في مراجعاتي كلمات في اللغة من الضربين الثالث والرابع قلّ استعمال الخاصة لها حتى كادت تُعدّ غريبة عندهم ولكنّها كثيرة الورد في كلام العامّة فعُنت بذكرها وشرحها تذكراً للباحثين وبلغة للمتأدّبين " ^١ .

وقال في مقدّمة مقالاته السبع التي جعل عنوانها " العامي الفصيح " ^٢ :

" كنت وأنا أعمل في تأليف كتابي متن اللغة ، واسمه يدلّ عليه ، يعرض لذهني كلمات عامية لها معنى الفصيح الذي أدوّنه ، فأعلّق الكلمة العامية على هامش الصّفحة ، وربما كان اللفظ العامي هو لفظ الفصيح ، ولكن الفصيح غريب

^١ - مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مج : ٦ ، ج : ١٠ ، تشرين الأول ١٩٢٦ م ، ص : ٤٣٧ -

^٢ - مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مج : ١٩ ، ج : ١ و ٢ ، كانون الثاني وشباط ١٩٤٤ م ، ص : ٥٩ . وقد أعاد هذه المقدّمة بتغيير يسير في بعض ألفاظها في كتابه " ردّ العامي إلى الفصيح " .

والعامي مشهور ، فأعده من الغريب الفصيح في العامي ، أو يكون في العامي تحريف قليل أو كثير من قلب أو إبدال فأدل عليه ، ولم أعن بالتحريف في الحركات لأنها فيما أرى أكثر من أن تحصى بين العامي والفصيح . وربما كانت العامية دخيلة أو مولدة لم يعرفها الأولون بل عرفت في عصر العباسيين ومن بعدهم ، فأذكر ما وصل إليه بحثي فيها القاصر^١ على الكتب العربية التي بيدي . وربما تراءى لي في بعض ما نسبه الباحثون في الألفاظ المعربة إلى غير العربية وعده دخيلاً فيها ، أنه عربي أو يمكن تخريجه على أنه عربي ، فأذكر ما تراءى لي فيه ، لأنني رأيت أن بعضهم أسرف في إلحاق كثير من الكلمات العربية بالسريانية أو غيرها من اللغات ، مع أن إرجاعها إلى أصل عربي واضح أو ممكن على الأقل ، فلا ينبغي والحال هذه جعله دخيلاً ما دام لعروبتة وجه وأنه لغني عن البيان أن أكثر ما ذكرته من العامي إنما هو من اللهجة التي أسمعها كل يوم بل كل ساعة وهي لهجة جبل عاملة وساحل دمشق وما يليه من سفوح لبنان " . وختم كتابه بقوله^٢ : " هذا آخر ما أردنا بحثه من الكلمات العامية وتخريجها على الفصيح وهو باب من البحث لم أعهد أحداً عاناه قبلي على هذه الطريقة ، وفيه من المشقة والعناء مالا يخفى على الناظر المتأمل ، ولذلك أعتذر للقراء الكرام عما يمكن أن يكون في البحث من السقطات أو التعليل الذي لا يروق لهم أو لبعضهم " .

* * *

^١ - صححها في كتابه " رد العامي إلى الفصيح " فجعلها " المقصور " ، ص : ١ ،

^٢ - ص : ٤١٩ .

وأما ثاني الأربعة الذين ألفوا في العاميِّ الفصيح ، فهو الدكتور أحمد عيسى^١ ، الذي تداخل عمله في الزمن وعمل الأستاذ أحمد رضا العاملي . ذلك أن الدكتور أحمد عيسى أصدر كتاباً عنوانه " المحكم في أصول الكلمات العامية " سنة ١٩٣٩ م بعد نشر المقالات الثلاث الأولى للأستاذ أحمد رضا بثلاث عشرة سنة ، وقبل صدور كتابه " ردّ العاميِّ إلى الفصيح " بثلاث عشرة سنة أيضاً . وربما تبادلوا الاستفادة والتأثر : فمن المستبعد ألا يكون الدكتور أحمد عيسى قد اطلع على المقالات الثلاث الأولى التي نشرها الأستاذ أحمد رضا في "مجلة الجمع العلمي العربي " بدمشق وكلاهما عضو فيه . وكذلك من المستبعد ألا يكون الأستاذ أحمد رضا قد اطلع على كتاب الدكتور أحمد عيسى قبل استمراره في نشر مقالاته السبع الأخرى في مجلة الجمع سنة ١٩٤٤ م وصدور كتابه سنة ١٩٥٢ م . وربما كان مما يرجح ذلك أن الأستاذ شفيق جبري نشر في مجلة الجمع^٢ مقالة عرّف فيها بكتاب " المحكم في أصول الكلمات العامية " . ومن هنا ذهبنا إلى تداخل العاملين في الزمن وتبادلها الفوائد .

ومما يزيد أمر كتاب " المحكم في أصول الكلمات العامية " وضوحاً أن نذكر عبارات من مقدّمته تكشف عن هدفه وأسلوبه ، قال^٣ : " اللغة العربيّة العامية التي تتكلمها الآن في مصر ليست بعيدة كل البعد عن العربية الفصحى ،

^١ - عضو الجمع العلمي المصري ، والأكاديمية الدولية لتاريخ العلوم بباريس ، والجمع العلمي العربي

بدمشق ، والمجلس الأعلى لدار الكتب المصرية . . . توفي سنة ١٩٤٦ م .

^٢ - مج : ١٨ ، ج : ٥ و ٦ ، أيّار وحزيران ١٩٤٣ م ، ص : ٢٦٠ - ٢٦٢ .

^٣ - المقدّمة : س - ف .

وهي تتعد عن الفصحى في شيئين : الإعراب وتركيب الحروف . . . على أن أكثر الكلمات العامية التي ينفر منها الآن الذوق ويستنكرها الحس إنما كانت من أفصح الألفاظ العربية وأدقها تعبيراً عما في النفس [و] مطابقة لمقتضى الحال ، وأن كثيراً منها قد استعملت فيه المجازات اللطيفة والاستعارات المستملحة التي تعدّ من أرقى أساليب الفصاحة في الكلام والكتابة ، ولقد تكفي نظرة فيما جمعناه وشرحناه للتحقق مما ذكرت . وقد يستغرب المتأمل في بعض الكلمات العامية بُعدها هذا البعد عن أصلها الفصيح ويستبعد أن تكون بين الكلمتين صلة قرابة سابقة ، وإن هذا الاستغراب ليزول ، وهذا الاستبعاد لينمحي متى علم أن التغيير في الكلمات الفصيحة لم يحدث مرة واحدة ، بل إن هذه الألفاظ قد تعاورتها أدوار من التغيير تناوبتها مرة بعد أخرى ، وأنه كان هناك عامّة عليها وعامّة سفلى أتت بعد الأولى وزادت عليها في تغيير ألفاظ اللغة . قال ابن منظور (المتوفى سنة ٧١١هـ) في مادة قرطب ، وأما " القَرطبان " الذي تقوله [العامّة]^١ للذي لا غيره له فهو مُعَيَّرٌ عن وجهه . قال الأصمعي : " الكَلْتَبان " مأخوذٌ من الكَلْب وهو^٢ القيادة والتّاء والنون زائدتان . قال : وهذه اللفظة هي القديمة عن العرب وغيرتها العامّة الأولى فقالت : " القَلْطَبان " ^٣ قال : وجاءت عامّة سفلى فغيرت على الأولى فقالت : " القَرطبان " . فيرى من ذلك أن اللفظ العامي قد تغير مرتين في دورين غير متباعدين كثيراً من أدوار حياة

^١ - سقطت من الأصل وأثبتها من اللسان .

^٢ - في الأصل " من الكَلْتَبَة وهي " والتّصحيح من اللسان .

^٣ - في الأصل " قَلْطَبان " دون ال التعريف ، وأثبت ما في اللسان .

اللغة ، ولقد تيسّر لي جمع الكثير من مفردات العامة وعملت على تحقيق أصولها وردّها إليها ، ورّبتّها في هذا السّفْر بحسب حروف الهجاء ، فذكرت اللفظ العامي أولاً وبجانبه تفسيره عند العوام ، ثمّ أتيت بالأصل الفصيح ، وذكرت تفسيره في معجمات اللغة كاللسان والتّاج وبَيّنتُ الحقيقة فيها والمجاز " .

ولكن المؤلّف لم يقتصر في عمله على الألفاظ العامية التي لها أصول فصيحة ، بل جمع كثيراً من الألفاظ الدخيلة المعرّبة وردّها إلى أصولها اليونانية أو الإيطالية أو الفرنسية أو التركية أو الفارسية أو السريانية ، وكل ذلك لا صلة له بموضوعنا عن " العامي الفصيح " ولا بما ذكره في مُقدّمته ممّا اقتبسناه قبل قليل ، وإن كان لا يتناقض مع عنوان الكتاب الذي جاء عامّاً في " أصول الكلمات العامية " دون تقييدها بالأصول الفصيحة .

والكتابان - على غزير نفعهما ، وكثرة ما بُذل فيهما من جهد ، وطول ما استغرقاه من وقت - لا يخلوان من السّهو في إرجاع بعض الألفاظ إلى غير أصولها ، وفي التّكلف الواضح في محاولة ردّ بعض الكلمات إلى أصول لا صلة لها بها ، فمن ذلك ما انتقده الأستاذ شفيق جبيري في عرضه لكتاب " المحكم في أصول الكلمات العامية " قال ^١ " في بعض هذه الكلمات اجتهد الدكتور في ردّها إلى أصولها اجتهاداً لم يظهر عليه أثر الكلفة ، وفي بعضها كان اجتهاده عرضة لكثير من الكلفة . من قوله مثلاً في مادة : بَطْرَمَت ، تقول العامّة في مصر : بطرمت المسألة أي فشلت ، فقد ردّ الدكتور هذه المادة إلى : (برم)

^١ - مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مج : ١٨ ، ج : ٦٥٥ أيار وحزيران ١٩٤٣م ، ص : ٢٦١ -

الفصيحة فقال : برم بالأمر سئمه ، فأقحمت العامة فيها الظاء فصارت ، بظرم .
فهذا اجتهاد على ما أعتقد لا يخلو من شيء من التعسف . ومن هذا الشكل قوله في مادة : فز ، العامة تقول للرجل الذي تريد طرده : فز من هنا ، فالدكتور رد هذه اللفظة إلى مادة : فاز يفوز فوزاً ، وقال : كأتك تقول للرجل فز ، أي أئج بنفسك . على أنه لو رجع في القاموس المحيط إلى المادة التي جاءت قبل الفوز بثلاث لفظات لوجد : (فز) بعينها ، فمن معانيها : فز فلاناً عن موضعه فزاً أزعه ، فالمعنى العامي مطابق للمعنى الفصيح لا تباعد بينهما ، إلا أن العامة استعملت : فز لازمة ، وجاءت في اللغة في هذا المقام متعدية ، فلم يبق وجه بعد هذا التوضيح لرد هذه اللفظة العامية إلى : فاز يفوز فوزاً ومن هذه الاجتهادات رده مادة : بعزاً فلوسه إلى : بعثق أي خرج الماء من غائل حوض أو جابية ، وقد ردها أيضاً إلى مادة أخرى وهي : تزعبق الشيء من يدي ، أي تبدر وتفرق . والدكتور في غنى عن هذا كله ، ففي اللغة يقال : بعزق الشيء ، فرقه وبدده ، مثل زعبقه ، فقول العامة : بعزاً فلوسه أصله : بعزق ، أبدلوا القاف بالهمزة (!) لا غير ^١ .

* * *

وثالث هؤلاء الأربعة المتقدمين في هذا الموضوع ، المتبعين لفرائده ، المنقبين عن غرائبه ، هو الأستاذ شفيق جبيري ^٢ . وحقه التقلد وأن يكون أولهم

^١ - صوابها : أبدلوا الهمزة بالقاف .

^٢ - عضو الجمع العلمي العربي بدمشق وعميد كلية الآداب فيها ، شاعر معروف له ديوان مطبوع ،

توفي سنة ١٩٨٠م

لشدة تحرّيه وتمحيصه ، ولعمق استنباطه وجودة ربطه العامي بأصله ، وكثرة غوصه على أمّهات كتب التراث واستخراج النصوص منها مستشهداً بها على صحّة تعبيرات العامّة ، غير مقتصر في ذلك على المعاجم وما فيها من دلالات لغوية . وإنما أخرناه وجعلناه ثالثاً لأنّه بدأ مقالاته في سنة ١٩٤٢ م بعد المقالات الثلاث الأولى للأستاذ أحمد رضا العاملي بستّ عشرة سنة ، وبعد صدور الطّبعة الأولى من كتاب " المحكم في أصول الكلمات العامية " للدكتور أحمد عيسى بثلاث سنوات .

وقد نشر تسع عشرة مقالة على امتداد سبع وثلاثين سنة كان آخرها في سنة ١٩٧٩ م . بدأ مقالته الأولى سنة ١٩٤٢ م بمقدّمة يوضّح فيها مقصده ويصف طبيعة عنوانه الذي اختاره لمقالاته وهو " بقايا الفصاح " . قال ^١ : " أعني بقايا الفصاح طائفة من الألفاظ التي استفاضت في العامّة وأصلها فصيح ، إلاّ أنّها - مع تعاقب السنين عليها - تباعدَ عنها فريق من الكتّاب فذهب وهمّنا إلى أنّها عامية . ولهذا الألفاظ على ما أعتقد قوة غريبة في حياتها ، فقد خلفها الماضي وتداولتها العامّة ، فلم تفقد شيئاً من حياتها ، على الرغم من اختلاطها بألفاظ أعجمية انحدرت إليها من الأمم التي انبسط سلطانها على هذه البلاد أو على بلاد العرب عامّة ، ففي كل بلد من بلاد العرب طوائف من هذه الألفاظ ، ولكل طائفة منها حياة قوية . ولقد عُنيت بها من سنين فاجتمع لي مقدار منها أرجع إليه من حين إلى آخر فتنتطوي لي أحقاب بعيدة ، فأرى في تضاعيف هذه الألفاظ حياة بلد بأجمعه ، إذ إنّها تفصح لي عن ناحية من نواحي الاجتماع أو

^١ - مجلة الجمع العلمي العربي بدمشق ، مج : ١٧ ، ج ٣ ، آذار ١٩٤٢ م ، ص : ١١٤ - ١١٥ .

الاقتصاد أو عن معنى من المعاني النفسية أو المادية أو غير هذا كله ٠٠٠ وقد حافظ قسم من هذه الألفاظ على معناه الأول ، فلم ينشأ تفاوت في المعنيين : اللغوي والعامي ، وقسم منها عدل بعض التعديل ولكن النسبة بين المعنيين مستحكمة على الرغم من هذا التعديل " .

ومن أطرف تحقيقات الأستاذ شفيق جبري وأدقها وأدللها على سعة اطلاعه : تتبعه لبعض التعبيرات التي تجري على ألسنة العامة وإرجاعها إلى الفصيح المدون في كتب تراثنا ، وعدم اقتصاره على الألفاظ والكلمات المفردة . ومن أمثلة ذلك ما ذكره من أن العامة في دمشق تقول ^١ : " ما شبعت منه ، أي من النظر إليه ، إمّا لفرط جماله أو لطفه ، وإمّا لحسن هيأته أو غير ذلك ، وقد جاء في ذيل الأمالي ما يلي : قال الحجاج لثابت بن قيس الأنصاري : ارث ابني أبان ^٢ ، فقال له : إني لا أجد به ما كنت أجدته بحسن (ابن ثابت) قال : وما كنت تجده به ، قال : ما رأيته قط فشبعت من رؤيته ٠٠٠ " . وكذلك ما ذكره ^٣ " من قول العامة في دمشق : ركّبوا عليه ، وهم يريدون بذلك أنهم نسبوا إليه كلمة أو مسألة إمّا من باب الافتراء وإمّا من باب الظرف ، فإذا قالوا : ركّبوا عليه كذا أو كذا ٠٠٠ أرادوا مرة الافتراء المطوي على شيء من الأذى ومرة السخرية المطوية على شيء من الظرف ، جاء في الإمامة والسياسة لابن قتيبة في كلام علي خروجه علي من المدينة أن أخاه عقيباً

^١ - مجلة الجمع العلمي العربي بدمشق ، مج : ٢١ ، ج : ١ ، كانون الثاني ١٩٤٦ م ، ص : ١٢ .

^٢ - صراهما أباناً ، فهي بدل من ابني ، وهذه مفعول به لفعل الرثاء .

^٣ - المصدر السابق : ١٢ .

كتب إليه كتاباً جاء فيه : وإني خرجت معتمراً فلقيت عائشة ، معها طلحة والزبير وذووهما وهم متوجهون إلى البصرة ، قد أظهروا الخلاف ونكثوا البيعة وركبوا عليك قتل عثمان . . . " .

وكذلك ما ذكره ^١ من أن " من تراكيب العامة في دمشق : لا تدخل بيبي وبينه ، وهو مفهوم . وقد جاء هذا التركيب في الأغاني في أخبار إسحق بن إبراهيم . فقد نقل عون بن محمد حديثاً عن إسحق ، قال إسحق : لاعبت الفضل بن الربيع بالثرد ، فوقع بيننا خلاف ، فحلف وحلفت ، فغضب عليّ وهجرني ، فكتبت إليه أبياتاً وعرضت الأبيات عليه فلما قرأها ضحك وقال : أشدُّ من ذنبك أنك لا ترى لنفسك بذلك الفعل ذنباً ، والله لولا أنني أدبتك أدب الرجل ولده وأن حسنتك وقبيحك مضافان إليّ لأنكرتني ، فأصلح الآن قلب عون ، وكان يحجبه ، فخاطبته في ذلك ، فكلمني بما كرهت ، فقلت : أتدخل بيبي وبين الأمير ، أعزه الله . . . " .

ومن ذلك ما ذكره من أن ^٢ " من التراكيب الفصيحة التي تستعملها العامة قولهم : عليه موعد . وقد جاء في الأغاني في أخبار ابن مسجح ونسبه ، في خلال قصة قصيرة تتعلق بقبض عامل الحجاز لمال ابن مسجح ونفيه ، ما يلي : ثم قال : يا فتيان ! هل فيكم من يضيف رجلاً غريباً من أهل الحجاز ، فنظر بعضهم إلى بعض ، وكان عليهم موعد أن يذهبوا إلى قينة يقال لها برق الأفق ! " .

^١ - مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مج : ٢١ ، ج : ١ ، ص : ١٤ .

^٢ - المصدر السابق ص : ١٤ - ١٥ .

وكذلك ما ذكره^١ من تعبير: " كبسوا بيته ٠٠٠ وهو مفهوم ، تريد العامة بذلك أنهم دخلوا بيته وفتشوه ، وقد جاء في الأغاني في أخبار إبراهيم الموصلي حديث لحماد بن إسحق عن جدّه إبراهيم قال : فلمّا ولي موسى الهادي الخلافة استتر جدي منه ولم يظهر له ، بسبب الأيمان التي حلّفه بها المهدي ، فكانت منازلنا تُكبس في كل وقت ٠٠٠ " .

والأمثلة التي جمعها الأستاذ شفيق جبيري من تعبيرات العامة واستخرجها من كتب التراث ، فأثبت بذلك فصاحتها ، أمثلة كثيرة حسّبا منها ما قدّمناه . وجميع مراجعته وتحقيقاته ، في التّعابير وفي الألفاظ معاً ، بعيدة عن التكلّف ، والتزيّد في التّأويل ، بريئة من افتعال صلات غير قائمة بين اللفظ العامي والأصل الفصيح . ويحسّ كل من يقرأها صحة مأتاها ، وسهولة مداخلها ، ودقّة تخريجاتها . وهي بذلك تختلف عن بعض ما ورد في الكتابين السّابقين ، على ما فيهما من جهد دؤوب ومن إصابة في أكثر التّعليلات والتّخريجات .

* * *

وآخر من نذكرهم في هذه المقالة هو الدكتور عبد الملك مرتاض الذي ألف كتاباً عن " العامية الجزائرية وصلتها بالفصحى " ذهب فيه إلى : " أن البحث في لهجة من اللهجات العامية لا يُعدّ بالضرورة دعوة إليها ، ولا إغراء بإحياء ما اندثر منها ، ولا دفعاً إلى استعمالها في الكتابة - وإن كنّا نؤثر أن لا

^١ - مجلة المجمع بدمشق ، مج ٢١ ، ج ١ ، ص : ١٥ .

يربأ الكتاب عن استخدام الألفاظ الفصيحة المستعملة في العامية للتقريب بينها وبين الفصحى ، فإن معظم الألفاظ العامية الجزائرية فصيحة ، وإنما أفسدتها العامة بألسنتها ، فأخذت تبتعد عن الفصحى من وجهة أو من أخرى - وإنما يُعدّ بحثاً علمياً قائماً على التطلُّع إلى المعرفة المجردة إن شئت ، وإلى المعرفة الهادفة إن شئت ذلك أيضاً " ١ . وهو يرى وجوب أن يقوم المتقفون " بحملة تفصيحية ، ولا أقول تعريبيه ، لأنّ عامة الجزائريين متعربون من حيث لهجتهم كما سنرى من خلال الأمثلة التي نسوقها ، ونشرح أصولها ، ونؤول مدلولاتها " ٢ . وبعد أن يقطع شوطاً في دراسته يقول ٣ : " ومن الأمثلة والشواهد التي جفنا بها ، يمكن لنا أن نستخلص نتيجة هامة تتمثل في كون عاميتنا راقية جداً ، بحيث يستطيع الباحث المحايد التّزيه أن يضعها في صدر العاميات العربية الرّاقية . فعلى الرغم من الغزوات المتتالية ، والاحتلالات المتعاقبة ، لأرضنا ، فإنّ اللغة العامية الجزائرية ظلّت أقرب ما تكون إلى العربية الأصيلة ، وأبعد ما تكون عن لغات المحتلين القدامى كالرومان والوندال ، والمحدثين كالفرنسيين والإسبان " . ويؤكد هذا المعنى أيضاً قوله ٤ : " والذي يتأمل هذه الأشعار يجدها ذات أصول فصيحة ، وهي لا تغترف من اللغات الأجنبية قطعاً ، بل تستعمل لغة عامية عربية أقرب ما تكون إلى الفصحى . وهي ظاهرة لغوية رائعة ، تدلُّ على أصالة

١ - العامية الجزائرية وصلتها بالفصحى ، المقدمة : ٦ .

٢ - المصدر السابق ، المقدمة : ١١ .

٣ - المصدر السابق : ٦٨ - ٦٩ .

٤ - المصدر السابق : ٩٣ .

عروبة هذا الشعب ، وعلى قوة شخصيته ، وعلى متانة كيانه الحضاري " .
ويعود إلى تأكيد مذهبه في انتماء عامية الجزائر إلى الفصيحة بقوله ^١ : " ولعل في
هذا القدر من هذه الطائفة من الأمثال ، ما يدلُّ على أن الأمثال الشعبيّة
الجزائرية تستعمل العربية السليمة في كثير من تراكيبها ، وتستمد من أصولها
الصحيحة . وكل ذلك يزيدنا اقتناعاً بنقاوة عاميتنا ، واقتراحاً اقتراباً شديداً من
الفصحى " .

ونختم عرضنا لهذا الكتاب بالتوقف عند كلمة فيه استنكرها المؤلف
واستقبحها ، وهي كلمة " بزّاف " فقد كتبها على هذه الصورة ، وقال ^٢ إن
معناها " كثير " وقال : " وهي لهجة أهل الغرب الجزائري ، وهي قبيحة .
وأفضل منها لهجة المصريين ، لأنهم يقولون : كثير ، بالتاء لا بالثاء . و :
بزّاف ، لهجة أهل المغرب الأقصى أيضاً " . ثم قال ^٣ : " . . . اللهجات
الجزائرية نفسها تختلف من إقليم إلى إقليم ، فنجد فيها ما هو عالٍ فصيح أو
قريب من الفصيح ، وفيها ما هو ركيك ضعيف أو منبوذ سخيف . رأيت
أن : ياسر ، المستعملة في الشرق الجزائري ، وفي تونس ، بمعنى كثير ، أفضل
بالضرورة من لفظ : بزّاف ، المستعمل في الغرب الجزائري " . فهو لا يتردد في
وصف هذه الكلمات بأنها " قبيحة " وفي إدخالها فيما هو " ركيك ضعيف ، أو
منبوذ سخيف من الكلمات ، كما أنه لا يتردد في كتابتها ، في كل مرة

^١ - العامية الجزائرية : ١٣٣ - ١٣٤ .

^٢ - المصدر السابق : ١٧ .

^٣ - المصدر السابق : ٢٩ .

تتكرر فيها ، على الصورة التي نقلناها عنه . . . ولو أنه كتبها " بالزّاف " بالألف واللام ، إذ إن اللام لا تلفظ لأن الزاي حرف شمسي ، وربما ربطها حينئذ بكلمة " بالجزاف " المعجمية ، التي قال الفيروزآبادي ^١ إنها مثلثة الجيم مثلها مثل : الجزافة . وفي اللسان : " والجزف : الأخذ بالكثرة ، وجزف له بالكيل : أكثر . والجزاف والجزاف والجزافة : يبعك الشيء واشتراؤكهُ بلا وزن ولا كيل . . . وهو دخيل ، تقول : بعته بالجزاف والجزافة . . . وقول صخر العي ^٢ :

فأقبل منه طوال الذرى كأن عليهن بيعاً جزيفاً
 أراد طعاماً بيع جزافاً بغير كيل ، يصف سحاباً . أبو عمرو : اجترفت الشيء
 اجترافاً إذا شربته جزافاً . . . " ^٣ ، ولا أدري - بعد كل هذا - كيف وصفت
 في " اللسان " بأنها من الدخيل !!

ونطق الجيم والزاي صعب على العامة ، فأسقطوا الجيم ، وهكذا بقيت
 صيغة " بالزّاف " التي كتبها المؤلف " بزّاف " فأنبهم أصلها . وإذا كانت
 الكلمة في المعجم " بالجزاف " مثلثة الجيم ، وإذا كان من صيغها " بالجزافة " و
 " بالجزيف " فهل يجوز أن نذهب إلى أن استعمال العامة في مصر لكلمة
 " بالزّوفة " - وهي بالمعنى نفسه - هو مثل استعمال المغرب الأقصى والغرب
 الجزائري لكلمة " بالزّاف " وهما ينتسبان إلى كلمة " بالجزاف " ؟

^١ - القاموس المحيط : (جزف) .

^٢ - شاعر إسلامي ، كان في العصر الأموي .

^٣ - اللسان (جزف) .

وبعد ،

فقد شارك كثيرون آخرون من المُحدِّثين - غير هؤلاء الأربعة - في دراسة هذا الموضوع ، والكتابة عنه ، وتتبع كلماته ، وبذلوا الجهد في تلمّس نسبتها إلى أصولها الفصيحة ، فيما نشروا من كتب أو مقالات ، ولا يزالون يكتبون . وإنما اخترنا هؤلاء الأربعة ، واقتصرنا عليهم ، لأنهم من بلاد عربية مختلفة ، هي : لبنان ، ومصر ، وسورية ، والجزائر ، ولم نختَر من القطر الواحد سوى عالم واحد ، ثم لأن أولهم كان أقدم من بدأ الكتابة في هذا الموضوع من المُحدِّثين ، وتسلسل بعده الثلاثة الآخرون ، ولكن اثنين منهم تداخلا مع الأول في مرحلة من مراحل كتاباتهم ، فهما بهذا يندرجان معه في السِّبق والقُدْمة ، أمّا الرَّابِع فقد تأخّر عنهم حقاً ، ولكن كتابه له قيمة خاصة لأنه يمثل الجناح الغربي للوطن العربي ويعرض عامية أهله . ولم نقصد إلى الاستيفاء والاستقصاء ، وإنما قصدنا إلى التَّمثيل والاستشهاد ، وقد يقوم القليل أحياناً مقام الكثير ، وقد يغني ضرب المثل عن التفصيل ، وعسى أن يكون فيما قدّمت مَقْنَع ، والحمد لله ربّ العالمين .

1

2

3

4

5

6

7

8

9

10

11

12

كتاب الجمهرة لابن دريد *

وأثره في اللغة

(١)

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

" جمهرة اللغة " واحد من ثلاثة وعشرين كتاباً^١ ألفها محمد بن الحسن ابن دريد (٢٢٣ - ٣٢١ هـ) ، طبع منها حتى الآن تسعة كتب^٢ وهو أكبر هذه الكتب حجماً ومن أتمها تأليفاً ، فبعضها كُرِّسَ لرسائل صغيرة^٣ ،

* - دراسة أقيمت في ندوة الأديب الشاعر محمد بن الحسن بن دريد التي عقدت في مسقط بسلاطنة عمان من ٩ - ١٣ / ١١ / ١٩٩١ م .

^١ - انظر مقدمة عبد السلام هارون لكتاب الاشتقاق : ١٥-٢ ، ففيها ثبت مفصل بتأليف ابن دريد .

^٢ - انظر الملحق في آخر هذه الدراسة ففيه ثبت مفصل بهذه الكتب التسعة . وهذا ما كتبه أولاً ثم أطلعت على دراسة للدكتور محمد ناصر صالح الأستاذ بجامعة الجزائر ، ألقاها في ندوة ابن دريد ، بمسقط ٩-١٣/١١/١٩٩١ . ذكر فيها كتابين آخرين مطبوعين لابن دريد ، أضفتها إلى الملحق .

^٣ - مثل " المجتني " قال عنه ابن خلكان ٤ : ٣٢٤ " وهو مع صغر حجمه كثير الفائدة " . وهو مطبوع في ١٠٦ صفحات من القطع المتوسط وحرروف الطبع كبيرة . ومثل كتابه " الوشاح " الذي قال عنه ابن خلكان أيضاً صغير مفيد " ومثل كتابه " الملاحن " المطبوع في اثنتين وستين صفحة من القطع الصغير . وكتابه " وصف المطر والسحاب " . ٠٠٠ " الذي طبع في اثنتين وتسعين صفحة من القطع المتوسط وحرروف طباعته كبيرة جدا . وكتابه " أدب الكاتب " الذي قال عنه ابن النديم : ٦٢ إنه " على مثال كتاب ابن قتيبة ولم يجرده من المسودة فلم يخرج منه شيء يعول عليه .

وبعضها توفي ابن دريد دون أن يتمه^١ ، وبعضها كان تصويبات واستدراكات على كتب قرئت عليه^٢ ، أو إجابات عن أمور سئل عنها فأجاب عنها من حفظه^٣ . و"الجمهرة" أشهر هذه الكتب عند القدماء ، وإن لم يكن كذلك عند المُحدّثين . فقد أكثرَ القدماء من ذكره ومن الاقتباس منه والاستشهاد به ، وتوثيقه حيناً ، وتضعيفه وتوهينه حيناً آخر . وتعرض للنقد في ذاته وللطعن على مؤلفه من خلاله ، كما كان موضعاً للثناء وسبباً لبيان المنزلة العلمية لمؤلفه . على حين لا نكاد نجد أحداً من المُحدّثين يرجع إليه في دراساته وبحوثه . وربما كان سبب ذلك أن الكتاب لم يكن قد طبع سوى طبعة واحدة في حيدر أباد الدكن ، وقد بقيت وحدها زمناً طويلاً ، وكان من العسير على كثيرين اقتناء تلك الطبعة ، شأنها شأن مطبوعات الهند الأخرى ، وأن تلك الطبعة لم "تستكمل شروط التحقيق العلمي الدقيق"^٤ . وأن نصّها "مليء بالتحريف وأخطاء الضبط" ، وأن ترتيب موادّها وألفاظها ترتيبٌ ليس من السهل متابعته . وقد أغنت عنه المعاجم التي ألفت بعده ، واستقت منه ومن غيره ، وخاصة "لسان العرب" و"القاموس المحيط" . وكذلك لا نجد أحداً من المُحدّثين خصّ

^١ - مثل كتاب "غريب القرآن" الذي قال عنه ابن النديم في الفهرست : ٦١ "لم يتمه" وكذلك

قال عن كتابه "لغات القرآن" الفهرست : ٣٥ "لم يتم" .

^٢ - مثل كتابه "التوسط" انظر ما قاله عنه ابن النديم : ٦٢ ، والقفطي في إنباه الرواة ٣ : ٩٧ .

^٣ - مثل كتاب "ما سئل عنه لفظاً فأجاب عنه حفظاً" .

^٤ - الدكتور رمزي منير بعلبكي ، جمهرة اللغة ، المقدمة ٢٩ .

"الجمهرة" بكتاب أو بحث مستقل . وجميع الذين ذكروه اقتصروا على ما ورد عنه في مقدمة الطبعة الأولى الهندية^١ والطبعة الثانية الحديثة البيروتية^٢ وإشارات متفرقة في فصول من كتب عن المعاجم ونشأتها وتطورها^٣ وهي في أكثرها نقل لما ذكره القدماء عن ابن دريد وجمهرته ، وسنورد نماذج منه، وشرح لترتيب كتاب الجمهرة وطريقة مؤلفه . وعلى ما في كل ذلك من فائدة إلا أننا لا نجد دراسة شاملة تتبع أثر كتاب الجمهرة في اللغة واستفادة مؤلفي المعاجم المعاصرين لابن دريد والتالين له مما في كتابه ، واعتمادهم عليه وقبولهم له أو التوقف والشك فيه .

(٢)

أما القدماء الذين ذكروا ابن دريد وكتاب الجمهرة فأقربهم عهداً به هو أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠) صاحب كتاب " تهذيب اللغة " الذي حشا مقدمته بالطعن على نفر من جلة العلماء والأدباء بعد أن عدّد نفرًا ممن رأهم أهلاً للثقة ، قال^٤ " وإذ فرغنا من ذكر الأثبات المتقنين . . . فلنذكر . . . أقواماً اتسموا بسمة المعرفة وعلم اللغة ، وألّفوا كتباً أودعوها الصحيح والسقيم ، وحشوها بالمزّال المفسد ، والمصحّف المغيّر ، الذي لا يتميز ما يصحّ

^١ - في حيدر أباد الدكن ١٣٤٤ - ١٣٥١ هـ .

^٢ - تحقيق الدكتور رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨٧ - ١٩٨٨ م .

^٣ - مثل : الدكتور حسين نصار ، المعجم العربي نشأته وتطوره في مواضع متعددة ، وخاصة : ٣٧٠ - ٤٠٠ ، دار الكتاب العربي . بمصر ١٩٥٦ م . وأحمد عبد الغفور عطار ، الصحاح

ومدارس المعجمات العربية : ١٠٣ - ١٠٥ ، دار الكتاب العربي . بمصر ١٩٥٦ م .

^٤ - الأزهري ، تهذيب اللغة ١ : ٢٨ - ٤١ .

منه إلا عند النَّقَابِ^١ المُبَرِّزِ ، والعالم الفطِنِ ، لنحذر الأغمار اعتماداً ما دونوا ، والاستقامة إلى ما أَلْفُوا . فمن المتقدمين : الليثُ بن المظفر الذي نَحَلَ الخليلُ بن أحمد تأليفَ كتاب العين جملةً لينفقه باسمه وقد قرأتُ كتاب العين غير مرة وعُنيتُ بتتبع ما صُحِّفَ وغير منه ، فأخرجته في مواقع من الكتاب ، وأخبرتُ بوجه الصحة فيه ، وبيّنتُ وجه الخطأ ومتى ما رأيتني ذكرتُ من كتابه حرفاً وقلتُ إني لم أجده لغيره ، فاعلم أنه مُريب ، وكُنْ منه على حذر وافحص عنه ، فإن وجدته لإمام من الثقات الذين ذكرتهم في الطبقات^٢ فقد زالت الشبهة ، وإلا وقفتُ فيه إلى أن يَضحَ أمرُه ومن نُظراء الليث : محمد ابن المستنير المعروف بقطرُب وكان متهماً في رأيه وروايته عن العرب ومن تكلم في لغات العرب بما حضر لسانه وروى عن الأئمة في كلام العرب ما ليس من كلامهم : عمرو بن بحر المعروف بالجاحظ ، وكان أوتي بسطة في لسانه ، وبياناً عذباً في خطابه غير أن أهل المعرفة بلغات العرب ذمّوه ، وعن الصدق دفعوه وأما أبو محمد عبد الله بن مُسلم الدِّينوري^٣ ، فإنه أَلَّفَ كتاباً وقد تصفّحتها كلها فأما الحروف التي غلطَ فيها فإني أثبتُّها في موقعها من كتابي ، ودللتُ على موضع الصواب فيما غلطَ فيه وما رأيت أحداً يدفعه عن الصدق فيما يرويه عن أبي حاتم السَّجزي ، والعباس بن الفرج الرِّياشي ، وأبي سعيد المكفوف البغدادي ، فأما ما يَسْتَبِدُّ فيه برأيه من معني غامض ، أو حرف من عِلَلِ التصريف والنحو مُشكِل ، أو حرف غريب ، فإنه

^١ - النقاب (بكسر النون وتخفيف القاف) : البحانة الفطن .

^٢ - يريد من رآهم من الثقات المتقين الذين ذكروهم قبلاً .

^٣ - هو ابن قتيبة .

ربما زلَّ فيما لا يخفى على من له أدنى معرفة ، وألفيته يحسد بالظن فيما لا يعرفه ولا يحسنه ، ورأيت أبا بكر بن الأنباري ينسبه إلى الغفلة والغباوة وقلّة المعرفة ، وقد رد عليه قريباً من رُبْع ما أَلَفه في مُشكِـل القرآن ٠٠٠ ، وممن أَلَف وجمع من الخُراسانيين في عصرنا هذا ، فصَحَّف وغيَّر وأزال العربية عن وجوهها رجـلان : أحدهما يسمي أحمد بن محمد البُشَـتي ويعرف بالخارزنجي ، والآخر يـكـنى أبا الأزهر البخاري ٠٠٠ "

وقد أطلت الاقتباس لأبيّن أنّ الأزهر ي أكثر من الطعن على بعض من تقدمه من العلماء ، وقد ذكر منهم ابن دريد ، قبل حديثه عن الخراسانيين فقال ^١ : " وممن أَلَف في عصرنا الكتب فَوُـسِمَ بافتعال العربية ، وتوليد الألفاظ التي ليس لها أصول ، وإدخال ما ليس من كلام العرب في كلامهم : أبو بكر محمد بن الحسن بن دُرَيْدِ الأزديّ صاحب كتاب " الجمهرة " وكتاب " اشتقاق الأسماء " وكتاب " الملاحن " وحضرتُه في داره ببغداد غير مرة ، فرأيتـه يروي عن أبي حاتمٍ والرياشيّ وعبد الرحمن ابن أخي الأصمعي ، فسألت إبراهيم بن محمد بن عَرَفَةَ الملقب بنفطويه عنه فاستخفّ به ولم يوثقه في روايته ، ودخلتُ يوماً عليه فوجدته سكران لا يكاد يستمرّ لسانه على الكلام من غلبة السُّكْرِ عليه ، وتصفحْتُ كتاب " الجمهرة " له فلم أراه دالاً على معرفة ثابتة ^٢ ، وعثرت منه على حروف كثيرة أزالها عن وجوهها ، وأوقع في تضاعيف الكتاب حروفاً كثيرة أنكرتها ؛ ولم أعرف مخرجها ، فأبثُّها من كتابي في موقعها منه ؛ لأبحث عنها أنا أو غيري ممن ينظر فيه ، فإن صحّت لبعض الأئمة اعتُـمِدَتْ ،

^١ - ص - ٣١ .

^٢ - في معجم الأدباء ١٨ : ١٣١ " فلم أَرِدْ لا على معرفة ثابتة ولا قريحة جيدة " .

وإن لم توجد لغيره وقفت ، والله الميسر لما يرضاه وما يشاء " ثم قال ^١ :
" ولم أودع كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صح لي سماعاً منهم ، أو رواية عن
ثقة ، أو حكاية عن خط ذي معرفة ثاقبة اقترنت إليها معرفتي ، اللهم إلا حروفاً
وجدتها لابن دريد وابن المظفر في كتابيهما ، فبينت شكّي فيها وارتياي بها
ووقوفي فيها ، وستراها في مواقعها من الكتاب " .
وشايع نفطويه والأزهري : أبو الحسن الدارقطني (ت ٣٨٥) الذي
سئل عن ابن دريد فقال : " تكلموا فيه " ^٢ .

وكان ابن جني ممن نحا إلى شيء من هذا ، فقال ^٣ : " وأما كتاب
الجمهرة ففيه أيضاً من اضطراب التصنيف ، وفساد التصريف ، مما أعذر
واضعه فيه لبعده عن معرفة هذا الأمر ، ولما كتبه وقعت في متونه
وحواشيه جميعاً من التنبيه على هذه المواضع ما استحيت من كثرته ، ثم إنه لما
طال عليّ أومات إلى بعضه وضربت ألبته عن بعضه " .

(٣)

وقد انبرى السيوطي إلى توضيح كلام ابن جني ، فقال ^٤ : " قلت :
مقصوده الفساد من حيث أبنية التصريف ، وذكر المواد في غير محالها - كما

^١ - ص : ٤٠ . جاءت عبارة " ووقوفي فيها " في طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة بعد
قوله " وستراها في مواقعها من الكتاب " . وقدناها عليها اتباعاً لما ورد في مقدمة تهذيب

اللغة التي درسها وحققها أحمد عبد الغفور عطار وطبعها منفصلة .

^٢ - الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ٢ : ١٩٦ ، وأبو البركات الأنباري ، نزهة الألباء : ٢٥٧ ،

والقفطي ، إنباه الرواة ٣ : ٩٥ ، والسيوطي ، بغية الوعاة : ١ : ٧٧ .

^٣ - السيوطي ، المزهر ١ : ٩٣ . ولم أجده في " الخصائص " المطبوع .

^٤ - المزهر ١ : ٩٣ .

تقدّم في العين - ولهذا قال : أعذِرُ واضعه فيه لُبُعه عن معرفة هذا الأمر . يعني أن ابن دريد قصير الباع في التصريف ، وإن كان طويل الباع في اللغة . وكان ابن جنّي في التصريف إماماً لا يُشَقُّ غباره . فلذا قال ذلك " .
 وحين نقل السيوطي بعض ما قاله الأزهري في ابن دريد ورأى نبطويه فيه ، عقّب عليه بما يأتي ^١ : " معاذ الله ، هو بريء مما رُمي به ، ومن طالع الجمهرة رأى تحرّيه في روايته ، وسأذكر منها في هذا الكتاب ما يُعرف منه ذلك . ولا يُقبل فيه طعن نبطويه لأنه كان بينهما منافرة عظيمة ، بحيث إن ابن دريد هجاه بقوله ^٢ :

لو أنزل الوحي على نبطويه	لكان ذاك الوحي سُخطاً عليه
وشاعرٌ يدعى بنصف اسمه	مُستأهلٌ للصَّفح في أهدغَيْه
أحرّقه الله بنصف اسمه	وصيرَ الباقي صُراخاً عليه

وهجا هو ابن دريد بقوله :

ابن دريدٍ بَقَرَه	وفيه عِيٌّ وشَرَه
ويدعِي من حُمَقِه	وضَع كتابَ الجمهرَه
وهو كتابُ العينِ إلى	لا أنه قد غَيَّرَه

^١ - المزهر ١ : ٩٣ .

^٢ - في نزهة الألباء : ٣٦١ أن نبطويه هو الذي بدأ الهجاء : " وهو الذي تعرض بأبي بكر بن دريد

... فأجابه ابن دريد " وفيه اختلاف في رواية الأبيات .

وقد تقرر في علم الحديث أن كلام الأقران في بعضهم لا يقدر " وكان أبو العباس إسماعيل بن عبد الله الميكالي قد عجب من أن يقول أحد مثل هذه الأبيات في ابن دريد ، فقال ^١ : " أملئ عليّ أبو بكر الدُرَيْدِيَّ كتاب الجمهرة من أوله إلى آخره حفظاً في سنة سبع وتسعين ومائتين ، فما رأته استعان عليه بالنظر في شيء من الكتب إلا في باب الهمزة واللفيف فإنه طالع له بعض الكتب . قال : وكفاك بما فضيلةٌ وعجيبَةٌ أن يتمكن الرجل من علمه كلُّ التمكن ثم لا يسلم مع ذلك من الألسن حتى قيل فيه ٠٠٠ " وذكر الأبيات الثلاثة السابقة .

(٤)

وليس في الاستكثار من سرد مثل هذه الأخبار كبير غناء ^٢ ، فالتنافس والتحاسد مما يقع عادة بين الأقران و " المتعاصرين " ، وقد رأينا كيف كانت الخصومة والمهاجاة بين نَفَطَوِيهِ وابن دُرَيْدٍ سبباً في الانتقاص من ابن دُرَيْدٍ والطعن عليه ، وكيف حشا الأزهري مقدمة " التهذيب " بمثالب عدد من العلماء ، ومنهم ابن دريد ، ليكون ذلك سبباً إلى رفع شأن عمله في كتابه " التهذيب " . وإذا ما تجاوزنا ذلك وجدنا نفرًا من جلة العلماء يشنون أطيّب الثناء على ابن دريد وكتابه الجمهرة :

^١ - ياقوت ، معجم الأدياء ١٨ : ١٣٨ .

^٢ - انظر ما ذكره القفطي في إنباه الرواة ٣ : ٣١٢ من المهاجاة والمواقف التي كانت بين المفجّع وابن دريد ، وما ذكره القفطي في إنباه الرواة ٣ : ٥ - ٦ من التهاجي بين ابن دريد والباهلي . وكذلك انظر ما ذكره السيوطي ، بغية الرعاة ١ : ٨٠ من طعن عباد بن عمرو بن الجليّس الكرمانى على ابن دريد ، ثم انكساره . ولعل هذه القصة هي نفسها التي ذكرها القفطي باختصار .

فالمسعودي (ت ٣٤٦) يقول ^١ : " وفي خلافة القاهر بالله ، وهي سنة إحدى وعشرين وثلثمائة ، كانت وفاة أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ببغداد وكان ممن قد برع في زمننا هذا في الشعر ، وانتهى في اللغة ، وقام مقام الخليل ابن أحمد فيها ، وأورد أشياء في اللغة لم توجد في كتب المتقدمين . . . " .
ونقل ابن خلكان (ت ٦٨١) كلام المسعودي وعزاه إليه ^٢ .

وأبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١) يقول ^٣ : " وبرع من أصحاب أبي حاتم [السَّجِسْتَانِيَّ] أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية بن حَنَّم الأزدِيَّ ، من أزدِ عُمَانَ ، فهو الذي انتهى إليه علم لغة البصريين ، وكان أحفظ الناس وأوسعهم علماً . . . وتصدَّر في العلم ستين سنة ، وإن كانت السنُّ قعدتُ بنا عن لقائه ، فإننا أخذنا عن أكابر من أخذ عنه . . . " .

وابن فارس (ت ٣٩٥) يقول في مقدمة معجمه " مقاييس اللغة " ^٤ " . . . وبناء الأمر في سائر ما ذكرناه على كتب مشتهرة عالية ، تحوي أكثر اللغة : فأعلاها وأشرفها كتاب أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد ، المسمى كتاب (العين) . . . ومنها كتابا أبي عُبَيْدٍ في (غريب الحديث)

^١ - مروج الذهب ٤ : ٣٢٠ .

^٢ - وفيات الأعيان ٤ : ٣٢٣ .

^٣ - مراتب النحويين : ١٣٥ - ١٣٦ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، الطبعة

الثانية ١٩٧٤ م .

^٤ - ١ : ٣-٥ .

و (مصنف الغريب) ٠٠٠ ومنها (كتاب المنطق) ٠٠٠ عن ابن السكيت .
ومنها كتاب أبي بكر بن دُرَيْد المسمى (الجمهرة) ٠٠٠ فهذه الكتب
الخمسة معتمدنا فيما استنبطناه من مقاييس اللغة ، وما بعد هذه الكتب فمحمولٌ
عليها ، وراجعٌ إليها ، حتى إذا وقع الشيء النادر نَصَّصناه إلى قائله إن شاء
الله . "

وابن فارس هو نفسه الذي يقول في مقدمة معجمه " مجمل اللغة " ^١ :
"إني لما شاهدت كتاب العين الذي صنفه الخليل بن أحمد ووعورة ألفاظه وشدة
الوصول إلى استخراج أبوابه ٠٠٠ ورأيت كتاب الجمهرة الذي صنفه أبو بكر
ابن دريد قد وُفِّي بما جمعه الخليل وزاد عليه لأنه قصد إلى تكثير الألفاظ وأراد
إظهار قدرته ، وأن يُعَلِّم الناظرين في كتابه أنه قد ظفر بما سقط عن المتقدمين " .
ولعل في هذا تفسير ما قدمنا من قول المسعودي : " وأورد أشياء في اللغة لم
توجد في كتب المتقدمين " وبذلك لا يكون المقصود من كلام المسعودي التوهين
والتضعيف ، وربما كان بعض ما يورده من اللغة هو مما لم يعرفه أحد العلماء ،
فينكر ما لم يعرف ، ويطعن على ابن دريد ويتهمه ، على حين يكون ابن دريد
قد أخذ ما أورده عن عالم آخر عرف ما سأله عنه . ومن أمثلة ذلك أن ابن
دريد سأل أبا حاتم السَّجِسْتَانِيَّ والرِّيَاشِيَّ عن اشتقاق " ناذق " اسم فرس ، فلم
يعرفاه فلما سأل أبا عثمان الأَشْنَانِدَانِيَّ عرفه . وكذلك سأل ابن دريد أبا حاتم
عن معنى كلمة في بيت شعر ، فلم يعرفه . فلما سأل الأَشْنَانِدَانِيَّ أجابه ^٢ .

^١ - ١ : ١٤١ .

^٢ - أبو البركات الأنباري ، نزهة الألباء : ٢٠٣ .

أما ابن التلم (ت ٤٣٨) فوصفه بقوله ^١ : " وكان عالماً باللغة وأشعار العرب ، قرأ على علماء البصريين وأخذ عنهم ، مثل أبي حاتم الرياشي والتوزي والزيادي . . . وله من الكتب كتاب الجمهرة في علم اللغة ، مختلف النسخ ، كثير الزيادة والنقصان ، لأنه أملاه بفارس وأملاه ببغداد من حفظه ، فلما اختلف الإملاء زاد ونقص . . . والباقي^٢ التي عليها المعول هي النسخة الأخيرة وآخر ما صح من النسخ نسخة أبي الفتح عبد الله بن أحمد النحوي^٣ لأنه كتبها من عدة نسخ وقرأها عليه " .

ووصفه الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣) بقوله ^٤ : " وكان رأس أهل العلم ، والمقدم في حفظ اللغة والأنساب وأشعار العرب . . . قال أبو الحسن (أحمد بن يوسف الأزرق) : وكان أبو بكر [ابن دريد] واسع الحفظ جداً ، ما رأيت أحفظ منه ، كان يُقرأ عليه دواوين العرب كلها أو أكثرها فيسابق إلى إتمامها ويحفظها ، وما رأيت قط قريء عليه ديوان شاعر إلا وهو يسابق إلى روايته لحفظه له . "

^١ - الفهرست : ٦١ .

^٢ - في إنباه الرواة ٣ : ٩٧ " والنامة " .

^٣ - في المزهر ١ : ٩٥ " عبيد الله بن أحمد بن محمد النحوي المعروف بـجَحَجَح " . وهو كذلك في غيره وإن اختلفت بين " عبد الله " و " عبيد الله " وضبطه حسين نصار بضم الجيمين (المعجم

العربي ٢ : ٣٧٤) .

^٤ - تاريخ بغداد ٢ : ١٩٥ - ١٩٦ .

وأورد ياقوت (ت ٦٢٢) بعض ما قدمنا من آراء وأقوال ذكرها أبو الطيب اللغوي والخطيب البغدادي ، وقال ^١ : " وروى من أخبار العرب وأشعارها ما لم يرؤه كثير من أهل العلم " .

ووصف القفطي (ت ٦٤٦) الجمهرة بقوله ^٢ : " وكتابه الجمهرة أشرف كتبه " وتكرر فيه قوله عن نفر من العلماء أن كل واحد منهم : " روى عن أبي بكر بن دريد وطبقته من الأدباء وأجلة الأجلاء " ^٣ .

وأعاد ابن خلكان (ت ٦٨١) ما قاله سابقوه وأوردنا أكثره ، وأضاف ^٤ : " ولابن دريد من التصانيف المشهورة كتاب الجمهرة ، وهو من الكتب المعبرة في اللغة " . وذكر عن ابن عَنَيْنِ الشاعر (ت ٦٣٠) ما يلي ^٥ : " وبلغني أنه كان يستحضر نقل كتاب الجمهرة لابن دريد في اللغة " . وأورد قصة طريفة عن كتاب الجمهرة ، قال ^٦ : وحكى الخطيب أبو زكرياء يحيى بن علي التبريزي اللغوي أن أبا الحسن علي بن أحمد بن علي بن سَلِّك الفالسي ^٧ الأديب (ت ٤٤٨) كانت له نسخة بكتاب الجمهرة ^٨ لابن دريد في غاية

^١ - معجم الأدباء ١٨ : ١٢٨ .

^٢ - إنباه الرواة ٣ : ٩٧ .

^٣ - المصدر السابق ١ : ٣١٠ .

^٤ - وفيات الأعيان ٤ : ٣٢٤ .

^٥ - المصدر السابق ٥ : ١٤ .

^٦ - المصدر السابق ٣ : ٣١٦ .

^٧ - نسبة إلى فالة ، بالفاء ، وهي بلدة بخوزستان .

^٨ - في المزهر ١ : ٩٥ " نسخة من الجمهرة بخط مؤلفها ، وكان قد أعطي بها ثلاثمائة مثقال ، فأبى ،

فاشتدت به الحاجة ، فباعها بأربعين مثقالا ، وكتب عليها هذه الأبيات " .

الجودة ، فدعته الحاجة إلى بيعها فباعها ، واشتراها الشريف المرتضى أبو القاسم المذكور بستين ديناراً ، وتصفحها فوجد بها أياتاً بخط بائعها أبي الحسن الفالي ، وهي :

أنسنتُ بها عشرين حولاً^١ وبعثتها
وما كان ظنّي أني سأبيعها
ولكنّ لضعف^٢ وافتقار وصبيّة
فقلت - ولم أملك سوابق عبرة -
(وقد تُخرج الحاجاتُ يا أم مالك
لقد طال وجدي بعدها وحنيني
ولو نخلدتني في السجون ديوني
صغار عليهم تستهلُّ شؤوني
مقالة مكويّ الفؤاد حزين :
كرائم من ربّ بئنّ ضنين)

وزاد السيوطي في المزهري^٣ : " قال : فأرسلها الذي اشتراها ، وأرسل معها أربعين ديناراً أخرى ، رحمهم الله " . ثم أضاف : " وجدت هذه الحكاية مكتوبة بخط القاضي مجد الدين الفيروزآبادي صاحب القاموس ، على ظهر نسخة من العباب للصغاني ، ونقلها من خطه تلميذه أبو حامد محمد بن الضياء الحنفي ، ونقلتها من خطه " .

ووصف ابن قاضي شهبة (ت ٨٥١) الجمهرة بقوله^٤ : " وهو كتاب مفيد جمع فيه اللغة ، كبير ، وهو كتاب جليل جيد " .

١ - في المزهري : " عاماً " .

٢ - في المزهري : " لعجز " .

٣ - ١ : ٩٥ .

٤ - طبقات النحاة واللغويين : ٨٤ .

وقال السيوطي (ت ٩١١) عن الجمهرة ^١ : " قلت : ظفرت بنسخة منها بخط أبي النمر أحمد بن عبد الرحمن بن قابوس الطرابلسي اللغوي ، وقد قرأها علي ابن خالويه بروايته لها عن ابن دريد ، وكتب عليها حواشي من استدراك ابن خالويه على مواضع منها ، وثبه علي بعض أوهام وتصحيقات " .
وقد وردت إشارات متعددة في المصادر في ثنايا الحديث عن عناية القدماء بالجمهرة وحفظها وكتابتها واقتنائها :

فمن ذلك ما رواه ابن العديم ، قال ^٢ : " وذكر ابن الصابي في كتاب الوزراء ^٣ أن ابن العميد كان يجلس المتني في دسسته ويقعد بين يديه فيقرأ عليه الجمهرة لابن دريد ، لأن المتني كان يحفظها عن ظهر قلب . . . " .

ومن ذلك ما ذكره القفطي عن علي بن نصر البرنيقي قال ^٤ : " كان نحوياً لغوياً فاضلاً ، مشهوراً بالأدب ، وكتب بخطه الكثير . وكان الناس يتنافسون في خطه وتحصيله ، وذلك مستمر إلى زماننا هذا . ولقد رأيت نسخة بخطه من كتاب " الجمهرة " لابن دريد . وقد أبيع ^٥ في تركة الجمال الجلي البغدادي المعروف بابن الفضل الكرخي مدرس المدرسة الحنفيّة بالقاهرة المعزّية

^١ - المزهري ١ : ٩٥ .

^٢ - الورقة : ٧٣ نقلًا عن ملحقات " وفيات الأعيان " لابن خلكان ، تحقيق الدكتور إحسان عباس

٧ : ٣١٠ .

^٣ - هذا الخبر غير وارد في كتاب الوزراء المطبوع .

^٤ - إنباه الرواة ٢ : ٣٢٣ ، وانظر معجم الأدباء ١٥ : ٩٧ وفيه " الزنبقي " وبغية الوعاة ٢ : ٢١١

وفي " الديلمي " . وكان حيًّا في سنة ٣٨٤ ، معجم البلدان وإنباه الرواة .

^٥ - أي : عرض للبيع .

بما مبلغه أربعة وعشرون ديناراً مِصْرِيّاً . ولولا الحياء من تعرّض له ، وهو مبارك ابن منقذ التبريزي أحد أمراء الدولة الصلاحية - وكان يتولّى الدواوين ، وتحت يديه أرزاق المرتزقين بها من جهة السلطان - لكان ثمنها قد زاد على ذلك "

ومن ذلك ما ذكره القفطي عن ناصر بن محمد بن عليّ البركيّ (ت ٤٦٨) ، قال ^١ : " ورأيت بخطه نسخة من الجمهرة لابن دريد في غاية الصحة والجودة والضبط ، ابتاعها عبد العزيز بن هلال الطليّيري ^٢ الأندلسي ، من همدان من بيت أبي العلاء الحافظ الهمداني ، وأحضرها إلى حلب ، فرأيتها معه بحلب ، ونقلها إلى دمشق ، ومات فأبيعت في تركته هناك " .

(٥)

رأينا فيما تقدّم من نصوص جانباً من تأثير ابن دريد وكتابه الجمهرة في اللغويين الذين جاءوا بعده . فأبو الطيّيب اللغويّ ينصّ صراحةً على أنه أخذ عن ابن دريد بطريق تلامذته وذلك في قوله : " وإن كانت السنّ قعدت بنا عن لقائه فإننا أخذنا عن أكابر من أخذ عنه " .

وكان ابن فارس أكثر تحديداً حين نص على أنه اعتمد في معجمه "مقاييس اللغة" على خمسة كتب " منها كتاب أبي بكر بن دريد المسمّى (الجمهرة) . . . فهذه الكتب الخمسة مُعْتَمَدُنَا فيما استنبطناه من (مقاييس اللغة) ، وما بعد هذه الكتب فمحمولٌ عليها " . وكان قد قال قبل ذلك بقليل عن تلك الكتب الخمسة إنها " كتب مشتهرة عالية " .

^١ - إنباه الرواة ٣ : ٣٤٠ .

^٢ - بفتح أوله وثانيه ، منسوب إلى طليّيرة ، وهي مدينة بالأندلس .

ثم إن ابن فارس أشاد بالجمهرة في مقدمة معجمه (مجمل اللغة) حيث قال : " ورأيت كتاب الجمهرة الذي صنّفه أبو بكر بن دريد قد وفي بما جمعه الخليل وزاد عليه . . . " .

وكان ممن تأثر بالجمهرة ونقل أكثره : الإمام أبو غالب تمام بن غالب المعروف بابن التّيانيّ (ت ٤٣٦) ، الذي اطّلع على " مختصر العين " لأبي بكر الزُّبيديّ فعمل " كتابه العظيم الفائدة ، الذي سَمّاه بفتح العين ، وأتى فيه بما في العين من صحيح اللغة الذي لا اختلاف فيه على وجه . . . ثم زاد فيه ما زاده ابن دريد في الجمهرة ، فصار هذا الديوان محتويًا على الكتّابين جميعاً ، وكانت الفائدة فيه فصل كتاب العين من الجمهرة . . . إلا أن هذا الديوان قليل الوجود ، لم يعرف الناس على نسخه ، بل مالوا إلى جمهرة ابن دريد ، ومُحكّم ابن سيده ، وجامع ابن القزّاز ، وصحاح الجوهريّ ، ومُجمل ابن فارس ، وأفعال ابن القوطيّة . . . والكتب التي مالوا إلى الاعتناء بها قد تكلم العلماء فيها ، إلا أن الجمهرة لابن دريد أثني عليه كثير من العلماء ، ويوجد منه النسخ الصحيحة المروية عن أكابر العلماء " ١ .

وقد صرّح السيوطيّ أنه أخذ من الجمهرة في كتابه المزهّر ، فقال ٢ : " ومن طالع الجمهرة رأى تحرّيه في روايته ، وسأذكر منها في هذا الكتاب ما يعرف منه ذلك " . وقد أثني على كتاب الجمهرة في مواضع متعددة من المزهّر ، ذكرنا بعضها ونضيف إليها قوله عنه ٣ : " وقال بعضهم : إنه من

١ - السيوطي ، المزهّر ١ : ٨٨ - ٨٩ .

٢ - المزهّر ١ : ٩٣ .

٣ - المزهّر ١ : ٨٩ .

أحسن الكتب المؤلفة على الحروف ، وأصحها لغة ، وقد أخذها أبو علي
الفارسي النحوي ، وأبو علي البغدادي القالي ، وأبو سعيد السيرافي النحوي ،
وغيرهم من الأئمة " .

ومن مظاهر أثر الجمهرة في اللغة أن عدداً من العلماء اختصرها ، أو
استدرك عليها ، أو نظمها ، من مثل :

١- أبي عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد (ت ٣٤٥) ، الذي كتب " فائت
الجمهرة " .

٢- الصاحب بن عبّاد (ت ٣٨٥) الذي اختصر الكتاب وسمّاه " جوهرة
الجمهرة " .

٣- أبي العلاء المعريّ (ت ٤٤٩) الذي ألف " نشر شواهد الجمهرة " .

٤- يحيى بن مُعْطٍ (معطي) بن عبد النور المَغْرِبِيّ الزَّوَاوِيّ (ت ٦٢٨) وله
" نظم الجمهرة " ^١ .

٥- شرف الدين محمد بن نصر الله بن عُنَيْن ، الشاعر (ت ٦٣٠) وله
" مختصر الجمهرة " ^٢ .

(٦)

وبعد أن ذكرنا أثر كتاب الجمهرة في اللغة واللغويين على وجهٍ من
التعميم ، آن لنا أن نشرح الأمر ونفصله ، ونستوفيه على وجوه محددة من
التخصيص وضرب الأمثلة .

^١ - ذكره ياقوت في معجم الأدياء في مصنفات يحيى بن معطي النحوي .

^٢ - انظر : حسين نصار ، المعجم العربي نشأته وتطوره ٢ : ٤٠٠ وقد ذكر أن " كل هذه الكتب
مفقودة " .

ونبدأ بأبي منصور الأزهرى الذي أكثر من الطعن على ابن دريد وجمهرته في مقدمة معجمه " تهذيب اللغة " ، فقد تعرض هو وكتابه " التهذيب " للنقد من عدد من العلماء ، نكتفي بالاستشهاد بواحد منهم هو القفطى (الوزير جمال الدين أبو الحسن عليّ بن يوسف ت ٦٤٦) فقد أطال في نقده له ، وذلك في مثل قوله ^١ : " وكان رحمه الله - مع الرواية - كثير الأخذ من الصحف ، وعاب هذه العلة على غيره في مقدمة كتابه ، ووقع فيها ٠٠٠ " ثم يستدلّ على ذلك بأمثلة متعددة من غلط الأزهرى في أسماء العلماء وأسماء كتبهم ونسبتهما إلى غير أصحابها ، ثم يقول ^٢ : " وهو - أي التهذيب - كتاب قد اشتمل من لغة العرب على جزء متوفر مع جُساءة ^٣ في عبارة المصنف وعجرفية في ألفاظه . . . " .

ومع ذلك نرى أبا منصور الأزهرى قد نقل من كتاب " الجمهرة " مئات النقول ، وأورد أكثرها مستشهداً بها ، قابلاً لها دونما تشكيك ولا تضعيف . وقد أخذ من الجمهرة في الجزء الأول من التهذيب في ثلاثة وأربعين موضعاً ، قبلها دونما تعليق إلا في تسعة مواضع علق عليها تعليقات مختلفة ، كان أخفها قوله ^٤ : " وقد ذكر ابن دريد الخُجْعُع ^٥ في كتابه أيضاً ، وأرجو

^١ - إنباه الرواة ٤ : ١٧٢ .

^٢ - المصدر السابق ٤ : ١٧٢ .

^٣ - الجساءة (بضم الجيم) الخشونة .

^٤ - التهذيب ١ : ٥٥ .

^٥ - الخُجْعُع (كهدهد) نبت أو شجرة . وضع الفهد يجمع صات من حلقه إذا انبهر في عدوه .

أن يكون صحيحاً " ، ومنها أربعة مواضع علّق عليها بقوله ^١ : " ولم أسمعه لغيره " أو " ولم أجد هذا لغيره " ^٢ أو " ولا أحقّه ، ولا أدري ما صحته ، ولم أره لغيره " ^٣ أو " وهذا من زيادات ابن دريد " ^٤ وليس في كل ذلك مطعن على ابن دريد . وردّ كلمتين في موضعين ^٥ وأورد ما قال إنه الصواب أو الصحيح ، ولكنه في موضعين ^٦ قال عن كلمتين إنهما من " مناكيره " . أما في الموضعين الأخيرين ^٧ فقد استعمل من الألفاظ ما قد يصلح أن يكون مفتاحاً لكل التعليقات السابقة ، وذلك قوله عن لفظتين إنهما " لغة يمانية " ، ذلك أن ابن دريد أزديّ يمانيّ قضى في عُمان حقبة من عمره ، وربما كانت الألفاظ التي توقف عندها الأزهريّ وغيره ، أو شكّوا فيها ، أو أنكروها ، هي لغات يمانية لم يعرفها هؤلاء العلماء ، أو لم يقبلوها . وكان ابن دريد - بعد عُمان - قد " تنقل في جزائر البحر " ^٨ ، ومنها " جزيرة ابن عمارة فسكنها مدة ثم صار إلى فارس " ^٩ وذلك قبل أن يصير إلى بغداد ، وكان من الطبيعي أن يتصل بالعلماء هناك ، وربما ببعض الأعراب في نواحي عُمان ، وأن يأخذ

^١ - ١ : ١٥٢ .

^٢ - ١ : ٣٢٧ .

^٣ - ١ : ٤٧٩ .

^٤ - ١ : ٢١٤ .

^٥ - ١ : ٣٦٤ ، ٣٤٢ .

^٦ - ١ : ٣٥١ ، ١٣٥ .

^٧ - ١ : ٣٤٤ ، ٣١٧ .

^٨ - الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ٢ : ١٩٥ .

^٩ - ابن النديم ، الفهرست : ٦١ .

عنهم ألفاظاً وأخباراً لا يعرفها علماء بغداد ، بل ينكرون بعضها ، ويتهمونه بالاستكثار والتزويد .

واستشهد الأزهرىّ بابن دريد في الجزء الثاني في سبعة عشر موضعاً ، توقّف في أربعة منها بتعليقات مختلفة ، وكان مما قاله في واحد من هذه المواضع ^١ : " قال ابن دريد : الدّثع الوطاء الشديد ، لغة يمانية . قال : والدّثع الأرض السهلة . . . قلت : أرجو أن يكون ما قال أبو بكر محفوظاً ، ولا أحقّه يقيناً " . وهذا التعليق من أبي منصور الأزهرىّ يرجّح ما ذهبنا إليه قبل قليل .

ونقل عن ابن دريد في الجزء الثالث في اثنين وستين موضعاً . لم يعقب على شيء منها بشكّ أو بيانكار سوى في موضع واحد هو قوله ^٢ : " وقال ابن دريد في كتابه : رجل غُلاهض . . . قلت : قوله : رجل غُلاهض ، منكر وما أراه محفوظاً " . أما ما ذكره في موضع آخر من قوله ^٣ : " وقال ابن دريد : تحطع اسم ، قال : وأحسبه مصنوعاً لأنه لا يُعرّف معناه " فالجملة الأخيرة من كلام ابن دريد نفسه ، والظنّ منه وليس من الأزهرىّ .

ومما يؤكد ما ذهبنا إليه من أن ابن دريد كان يروي ألفاظاً يمانية ، ما أورده عنه الأزهرىّ في ثلاثة مواضع من المواضع السابقة في هذا الجزء ، وهي قوله ^٤ : " وقال ابن دريد : العزوّ لغة مرغوبٌ عنها

^١ - تهذيب اللغة ٢ : ١٩٧ - ١٩٨ .

^٢ - المصدر السابق ٣ : ٢٦٤ .

^٣ - المصدر السابق ٣ : ٢٧٦ .

^٤ - المصدر السابق ٣ : ٩٨ .

يتكلم بما بنو مَهْرَةَ بن حَيْدَان ٠٠٠ وكذلك يقولون : يَعِزِي ٠٠٠ " ،
وقوله ^١ : " قال ابن دريد : البروع لغة مرغوب عنها لأهل الشَّحْرُ ٠٠٠ " .
وقوله ^٢ : " وقال ابن دريد : الوَّع لغة يمانية ، كلمة يشار بها إلى الشيء
الحقير " .

أما في الجزء الرابع فقد استشهد الأزهري بأقوال ابن دريد في
اثنين وعشرين موضعاً . مرّ بخمسة عشر منها دون تعليق ، وعلق على
أربعة منها بقوله إنه لم يسمع بتلك الألفاظ لغيره ^٣ ، وعلق في موضع واحد
بقوله على لفظة ^٤ : " ولعلها لغة ، ولا أحفظها لغيره " . واشتد في موضع
آخر بقوله ^٥ : " وهذا من مناكير ابن دريد " . أما في الموضع السابع فقد نقل
عن ابن دريد قوله ^٦ : " الكَّحْب والكَّحْم : الحِصْرَم ، لغة يمانية " .

أما الجزء الخامس من التهذيب فقد ذكر الأزهري فيه ابن دريد في
عشرين موضعاً ، قبلها كلها دون تعليق ، ما عدا موضعاً قال فيه عن لفظ ذكره
ابن دريد ^٧ : " قلت : لم أجده لغيره ، ولا أحقُّه " .

^١ - تهذيب اللغة ٣ : ١٨٢ - ١٨٣ .

^٢ - المصدر السابق ٣ : ٣٢١ .

^٣ - المصدر السابق ٤ : ٣٩١ - ٣٩٢ و ٤٠١ و ٤٠٤ و ٤٦٩ .

^٤ - المصدر السابق ٤ : ٣٧٣ .

^٥ - المصدر السابق ٤ : ٢٨٠ .

^٦ - المصدر السابق ٤ : ١١٠ .

^٧ - المصدر السابق ٥ : ٣٨٧ .

وحَسَبْنَا هذه الأجزاء الخمسة من " تهذيب اللغة " لأبي منصور الأزهريّ
فإن المضيّ فيه على هذا النمط لاستخراج المواضع التي استشهد فيها بابن دريد ،
لا يضيف جديداً ، فالتعليقات التي يذكرها هي نفسها ، لا تكاد تتغير . وقد
رأينا أنه في الأجزاء الخمسة نقل من ابن دريد في مئة وأربعة وستين موضعاً ، لم
يردّ منها - في رأيه - سوى أربعة . أما المواضع الأخرى فقد قال فيها أقوالاً
متقاربة من مثل قوله : " لم أجده لغيره " أو " لم أسمع بها لغيره " . وهي عبارات
لا تفيد الرفض لتلك الألفاظ ، وقد تفيد تفرّد ابن دريد بها دون غيره من علماء
بغداد ، لكثرة عدد العلماء الذين أخذ عنهم في بلاد أخرى غير العراق ، وبعض
ما أورده كان من الألفاظ التي يستعملها أهل اليمن ولا يعرفها أهل الشمال .
وقد حَرَصْنَا على تتبع هذه الأجزاء الخمسة لأن أبا منصور الأزهريّ
أسرف في الطعن على ابن دريد واتهامه بالوضع - في مقدمة التهذيب - حتى إنه
قال كما نقلنا آنفاً^١ : " وتصفحت كتاب الجمهرة فلم أراه دالاً على معرفة
ثاقبة ، وعثرت منه على حروف كثيرة أزالها عن وجوهها ، وأوقع في تضاعيف
الكتاب حروفاً كثيرة أنكرتها ولم أعرف مخارجها ، فأثبتتها من كتابي في مواقعها
منه ، لأبحث عنها أنا أو غيري . . . " ولكننا حين تتبعنا هذه الحروف في المواقع
المختلفة من الأجزاء الخمسة الأولى التي ذكر أن ابن دريد أزالها عن وجوهها
فأنكرها الأزهري ، لم نجدها " حروفاً كثيرة " كما وصفها ، بل وجدناها لا
تتجاوز أربع ألفاظ عدّها - بمقياسه - من " مناكير " ابن دريد ، على حين نقل

^١ - تهذيب اللغة ١ : ٣١ .

في تلك الأجزاء الخمسة مئة وأربعاً وستين لفظة بصيغها ومعانيها عن ابن دريد . وهو ما يكشف لنا الأثر الكبير الذي كان للجمهرة في " تهذيب اللغة " مع كثرة طعن الأزهري على ابن دريد . وإن كانت عباراته التي استعملها في " التهذيب " في الحكم على الألفاظ التي نقلها عن ابن دريد أخف كثيراً من عباراته في الحكم على غيره ، مثل قوله ^١ : " جميع ما قال الليث في الوعيق والخفيق خطأ . . . وقد أخطأ فيما فسّر " . ومثل قوله ^٢ : " قال الليث . . . وهو منكر " . ومثل قوله ^٣ : " وقال في تفسير البعل من النخل ما هو أطمُّ من الغلط الذي ذكرناه عن القُتَيْبِيِّ . . . " وقوله ^٤ : " وروى أبو عمر عن ثعلب عن ابن الأعرابي . . . قلت : وهما حرفان غريبان لم أسمعهما لغيره " ولم يسلم منه أبو عمرو ، قال ^٥ وقال أبو عمرو . . . ولم أسمع هذا لغيره " وهي عبارة تكررت - كما رأينا - في حكمه على بعض ما نقل عن ابن دريد . وكذلك لم يسلم منه الفراء ، قال ^٦ : " وقد قال الفراء في بعض كتبه . . . قلت : ولا أعلمني سمعته من العرب " . واشتدّ على الجاحظ أيضاً في قوله ^٧ : " وروى عن عمرو بن بحر أنه قال (وذكر كلامه ، ثم قال :) وأنا بريء من عهده " .

^١ - تهذيب اللغة ٣ : ٣١ .

^٢ - المصدر السابق ٤ : ٤٣٧ .

^٣ - المصدر السابق ٢ : ٤١٤ .

^٤ - المصدر السابق ٢ : ١٦٤ .

^٥ - المصدر السابق ١ : ٣٣٩ .

^٦ - المصدر السابق ١ : ٥٥ .

^٧ - المصدر السابق ١ : ٥٥ - ٥٦ .

ونتقل إلى كتابي: "مقاييس اللغة" و"مُجْمَل اللغة" . وكنا قد ذكرنا ما أورده ابن فارس في مقدمتي هذين الكتابين من اعتماده فيهما على عدد قليل من الكتب منها "جمهرة" ابن دريد . وقد صنع محققا الكتابين لهما فهرس متعددة ، منها فهرس للأعلام . ولكنهما لم يثبتا المواضع التي ورد فيها ذكر ابن دريد . فمحقق "مقاييس اللغة" ^١ أشار إلى أن "ما ورد بعده نقط هكذا (٠٠٠) فهو مما تكرر ذكره أكثر من ٤٠٠ مرة في الكتاب فاكتفيت بذكر اسمه تنبيهاً على ذلك" ^٢ وقال محقق ^٣ "بجمل اللغة" ^٤ : "ولم نذكر الأعلام التي تكررت أكثر من ١٠٠ مرة ، منعاً للتطويل ، وتلك الأعلام هي : الأصمعي ، والخليل ، وابن دريد" .

فإذا عدنا إلى "مقاييس اللغة" وتتبعنا ما ورد في الأجزاء الثلاثة الأولى من ذكر ابن دريد والجمهرة وجدنا ذكر ابن دريد تكرر فيها مئة وثمانياً وأربعين مرة : في الجزء الأول أربع وسبعون مرة ، وفي الثاني سبع وعشرون ، وفي الثالث سبع وأربعون . ومع ثناء ابن فارس على كتاب "الجمهرة" الذي وصفه مع أربعة كتب أخرى بأنها "كتب مشتهرة عالية" وقال أيضاً : "فهذه الكتب الخمسة معتمدنا فيما استنبطناه من مقاييس اللغة ، وما بعد هذه الكتب فمحمول عليها وراجع إليها" . "غير أنه توقف عند ألفاظ بعينها وعلق عليها

^١ - هو الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله تعالى .

^٢ - مقاييس اللغة ٦ : ٣٤٩ .

^٣ - هو الشيخ هادي حسن حمودي .

^٤ - بجمل اللغة ٥ : ١٨٣ .

^٥ - هو في ستة أجزاء ، والسادس أكثر من نصفه قليلاً فهارس .

تعليقات متباينة . منها ما يفيد التشكيك الخفيف كقوله ^١ : " فإن كان ما قاله ابن دريد صحيحاً . . . " وقوله ^٢ : " فأما أبو بكر فإنه ذكر ما أرجو أن يكون صحيحاً ، وأراه قد أملاه كما ذكره حفظاً . . . " ، ومنها ما هو أشد من ذلك كقوله ^٣ : " قال ابن دريد [وذكر كلامه ، ثم قال] وهذا من أعاجيب أبي بكر " . ومنها ما يفيد ترجيح قول ابن دريد ، مثل قوله ^٤ : " . . . فأما قولهم لصاحب الصوت إنه لحسن الجرْم ، فقال قوم : الصوت يقال له الجرْم . وأصح من ذلك قول أبي بكر بن دريد إن معناه حُسْنُ خروج الصوت من الجرْم . . . " وقوله ^٥ : " وكان ابن دريد يقول [وذكر كلامه ، ثم قال] ولعل هذا أصح القولين " . وذكر في أربعة مواضع ^٦ نقلاً عن ابن دريد أن ما أورده " لغة يمانية " .

أما " مجمل اللغة " فسنتصر فيه على الجزئين الأولين من أجزاءه الأربعة ^٧ ، خشية التكرار الذي لا يضيف جديداً . وقد ذكر ابن فارس في هذين الجزئين ابن دريد في ستة وسبعين موضعاً ، ذكره في الجزء الأول ستاً وثلاثين مرة ، وفي الجزء الثاني أربعين مرة . وليس في هذين الجزئين موضع واحد من الأقوال التي نقلها عن ابن دريد توقّف عنده ابن فارس توقّف

^١ - مقاييس اللغة ١ : ٢٥٧ و ٣ : ٣٨٥ .

^٢ - المصدر السابق ١ : ٤٦١ - ٤٦٢ .

^٣ - المصدر السابق ٢ : ١٧٧ ، وانظر ٣ : ١٩٥ .

^٤ - المصدر السابق ١ : ٤٤٥ - ٤٤٦ .

^٥ - المصدر السابق ٢ : ٤١٦ ، وانظر ٣ : ٣٤٧ و ٤٧٢ - ٤٧٣ .

^٦ - المصدر السابق ١ : ٤٠١ و ٤٠٥ / ٢ : ٤٠١ و ٤٣٥ .

^٧ - الجزء الخامس فهارس .

المتشكك أو الراض ، إلا في موضع واحد نقل فيه كلاماً عن ابن دريد ثم قال ^١ " فهذا خلافاً ما قاله الخليل ، والقول قول الخليل " . ولكنه أورد في تسعة مواضع ^٢ ألفاظاً عن ابن دريد قال إن أهل اليمن يقولونها ، أو هي لغة يمانية ، أو ما يشبه ذلك من تعبيرات . وهذا يعود بنا إلى ما كُنّا ذكرناه من رواية ابن دريد لألفاظ يمانية ربما كانت مما لم يروه علماء العراق ، ولذلك " تكلموا فيه " ، واتهموه " بافتعال العربية ، وتوليد الألفاظ التي ليس لها أصول ، وإدخال ما ليس من كلام العرب في كلامهم " .

(٧)

واستفاد نفر - من غير أصحاب المعاجم - من ابن دريد والجمهرة في ضبط الأعلام ، منهم ابن خلكان الذي نقل في سيرة باديس الصنّهاجي ما يلي ^٣ : " وقال ابن دريد : صنّهاجة بضم الصاد ، لا يجوز غير ذلك ، وأجاز غيره الكسر ، والله أعلم " . ونقل في سيرة يزيد بن عمر بن هبيرة ما يلي ^٤ : " قال ابن دريد : مُعَيَّة (جد يزيد) تصغير معي ، وهو الواحد من أمعاء البطن . وقد ردّوا على ابن دريد هذا القول ، فقالوا : بل صوابه أنه تصغير معاوية " .

ونعود إلى المعاجم وكتب اللغة ، ونختّم هذه الدراسة بالحديث عن الجزء الأول من " لسان العرب " وعن كتاب " المزهر في علوم اللغة وأنواعها " .

^١ - مجمل اللغة ٢ : ٣٩٩ - ٤٠٠ .

^٢ - المصدر السابق ١ : ٣٨٣ و ٤٤٦ في لفظين / ٢ : ١١٧ و ١٩٢ و ٣٨٥ و ٤١٧ .

^٣ - وفيات الأعيان ١ : ٢٦٦ .

^٤ - المصدر السابق ٦ : ٣١٣ .

أما ابن منظور محمد بن المُكْرَم (ت ٧١١) فقد نقل عن ابن دريد في أربعة وأربعين موضعاً في الجزء الأول من لسان العرب ، كان ينقل في مواضع ويكتفي بالنقل وحده دون تعليق ، وكان ينقل في مواضع أخرى ويذكر رأي علماء آخرين فيما ينقل :

من ذلك قوله ^١ : " والحلأة : أرض ، حكاه ابن دريد ، قال : وليس بثبت ، قال ابن سيده : وعندى أنه ثبت . وقد أورد ابن دريد ذكر هذه اللفظة في موضعين من الجمهرة ، الأول قوله ^٢ : " والحلأة أيضاً : أرض تنبت البقل ، لغة يمانية . " والآخر قوله ^٣ : " والحلأة الأرض الكثيرة الشجر ، بغير همز ، وليس بثبت " . ونلاحظ أن الشك الذي أشار إليه ابن منظور هو شك من ابن دريد ، وأن ما في الجمهرة نص صريح على أنها " الحلأة " بغير همز ، على خلاف ما ورد في اللسان ، وأن ابن دريد ذكر في أحد الموضعين أنها يمانية .

ومن ذلك أيضاً ما ورد في اللسان عن الخباء ^٤ : " قال ابن دريد : أصله من خبأت ، وقد تخبأت خباء . ولم يقل أحد إن خبأً أصله من الهمز إلا هو ، بل قد صرّح بخلاف ذلك " .

^١ - اللسان (حلأ) .

^٢ - الجمهرة : ٥٧٢ .

^٣ - المصدر السابق : ١٠٥٢ .

^٤ - اللسان (خبأ) .

^٥ - انظر الجمهرة : ١٠١٨ .

ومع أن ابن منظور نقل في الأجزاء الخمسة عشر من معجمه " لسان العرب " عن ابن دريد في (٧٦٤) سبعمئة موضع وأربعة وستين موضعاً^١ ، فإن من العجب أنه لم يشر إليه من جملة مصادر في مقدمة معجمه ، واكتفى بالإشارة إلى " التهذيب " للأزهري ، و " المحكم " لابن سيده ، و " الصحاح " للجوهري ، وحواشيه لابن برّي ، و " النهاية " لابن الأثير ، وأثنى على هذه الكتب ثناء مستطاباً ، وخلط ثناءه بالنقد والقدح وإظهار ما في الكتب من جوانب النقص . ثم قال عنها^٢ : " فليعتد من ينقل عن كتابي هذا أنه ينقل عن هذه الأصول الخمسة ، وليغتن عن الاهتداء بنجومها فقد غابت لما أطلعتُ شمسهُ . ولكن ابن حجر تنبه إلى ما أغفله ابن منظور في مقدمته فقال^٣ : " وجمع في اللغة كتاباً سماه لسان العرب ، جمع فيه بين التهذيب والمحكم والصحاح والجمهرة^٤ . . . " وكذلك أشار السيوطي إلى الجمهرة في قوله عن ابن منظور^٥ إنه " صاحب لسان العرب في اللغة ، الذي جمع فيه بين التهذيب والمحكم والصحاح وحواشيه والجمهرة والنهاية " ، فهذه ستة بزيادة واحد على ما نص عليه ابن منظور نصاً صريحاً حين ذكر أنها أصول خمسة .

^١ - يذكره في بعضها باسمه " محمد بن الحسن " وفي بعضها بكنيته " قال أبو بكر " وفي بعضها بابن دريد ، وهو الأكثر فقد بلغت هذه المواضع ٦٢٨ موضعاً .

^٢ - مقدمة لسان العرب ١ : ٨ .

^٣ - الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ٦ : ١٥ .

^٤ - ذكر المصحح في الحاشية ما يلي : " هامش ب : والنهاية وحاشية الصحاح ، وليس عنده الجمهرة " .

^٥ - بغية الوعاة ١ : ٢٤٨ .

وأما السيوطي فقد مر بنا أنه صرَّح بالأخذ من الجمهرة في كتابه المزهر ، قال ^١ :
 " ومن طالع الجمهرة رأى تحرَّيه في روايته ، وسأذكر منها في هذا الكتاب ما
 يُعرَف منه ذلك " ^٠ وقد وفي بما ذكر ، فأورد نقولاً في ما يزيد على مئة
 موضع من الجزء الأول من المزهر ملأت عشرات الصفحات : عن " قبائل
 العرب العاربة " ^٢ ، و " مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث " ^٣
 و " عدَّة أبنية الكلام " ^٤ و " معرفة ما روي من اللغة ولم يصحَّ
 ولم يثبت " ^٥ و " نفْيُ صحته وثبوته واردٌ في الجمهرة نفسها وليس من
 الاستدراك عليها ، و " بعض أمثلة المرسل " ^٦ و " أمثلة من
 معرفة الأفراد " ^٧ ، وهو ما انفرد بروايته واحد من أهل
 اللغة ولم ينقله أحد غيره ، و " أمثلة من الألفاظ المصنوعة " ^٨
 و " متى تُثقل الحروف على اللسان " ^٩ ، و " أحسن الأبنية " ^{١٠} و " أمثلة لرُتب

^١ - المزهر ١ : ٩٣ .

^٢ - المصدر السابق ١ : ٣١ .

^٣ - المصدر السابق ١ : ٥١ - ٥٣ .

^٤ - المصدر السابق ١ : ٧١ - ٧٤ .

^٥ - المصدر السابق ١ : ١٠٣ - ١٠٨ .

^٦ - المصدر السابق ١ : ١٢٥ .

^٧ - المصدر السابق ١ : ١٢٩ و ١٣١ و ١٣٢ - ١٣٦ .

^٨ - المصدر السابق ١ : ١٨٢ .

^٩ - المصدر السابق ١ : ١٩١ - ١٩٢ .

^{١٠} - المصدر السابق ١ : ١٩٤ - ١٩٧ .

الفصيح^١ ، إلى غير ذلك من عشرات المواضع وعشرات الصفحات ،
واستقصاؤها لا يزيدنا فائدة في هذه الدراسة ، فما ذكرناه يدلّ على الباقي
ويغني عنه .

(٨)

يتضح من كل ما تقدّم أنّ " جمهرة اللغة " لابن دريد نال حظاً وافراً من
الشهرة عند القدماء ، واعتمد عليه أصحاب المعاجم وعلماء اللغة الذين عاصروا
ابن دريد أو جاؤوا بعده حتى عصر السيوطي في القرن العاشر الهجري ونقلوا
منه قدراً صالحاً في معاجمهم وكتبهم ، وكانوا - في بعض ما نقلوه - يتوقفون فيه
ويتشككون ولكنهم - في الغالب الأعمّ - كانوا يقبلونه ويرون في ابن دريد العالم
الثقة المأمون الذي لم ينتقص من منزلته العلمية قدحُ بعض معاصريه وأقرانه
وبعض من نقل عنهم ممن تلاهم ، ويرون في الجمهرة أصلاً ثابتاً من أصول اللغة
يستحق أن ينبري نفر منهم للدفاع عنه وتفنيذ المطاعن التي صوّبها بعضهم إليه ،
وتأويل بعض ما قيل فيه مما قد ينبهم قصد قائله . وقد أكثرنا من الإشارة إلى ما
في عدد من المعاجم وكتب اللغة من النقول عنه وإلى عدد من المواضع التي اقتبس
فيها أصحاب تلك المعاجم والكتب منه ، ليكون ذلك شاهداً دالاً على
قيمة معجم " جمهرة اللغة " وأثره فيمن عاصره وجاء بعده من مؤلفي المعاجم
وكتب اللغة ، وهي قيمة كبيرة وأثر بالغ ، لا يقلان عما كان من قيمة وأثر
للمعاجم التي حاول أصحابها النيل منه ، وأصبح لذلك واحداً من خمسة " كتب
مشتهرة عالية " كما وصفه ابن فارس في معجمه " مقاييس اللغة " .

^١ - الزهر: ١ : ٢١٢ .

كتب ابن دُرَيْد

- ١- جمهرة اللغة ، طبعت في حيدر آباد الدكن بالهند من سنة ١٣٤٤ إلى سنة ١٣٥١هـ في ثلاثة مجلدات ، بعناية الشيخ محمد السورقي وفريتس كرنكو (سالم الكرنكوي) ، وقد ألحقا بها مجلداً رابعاً للفهارس . ثم طبعت في سنة ١٩٨٧م بتحقيق الدكتور رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين بيروت ، في ثلاثة مجلدات ، شغلت الفهارس أكثر الجزء الثالث .
- ٢- الاشتقاق ، حقه وستنفيذ ، جوتنجن ١٨٥٤ م ، ثم حقه عبد السلام هارون ، نشر الخانجي بمصر ١٩٥٨ .
- ٣- المحتنى ، دار المعارف النظامية ، حيدر آباد - الدكن بالهند ١٣٤٢ بعناية كرنكو ، ثم أعادت طبعه دار الفكر بدمشق ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، وقال أصحاب الدار في مقدمة هذه الطبعة ، بعد أن أشاروا إلى الطبعة السابقة ، ما يلي : " واتجهت نيتنا إلى إعادة طبعه بمزيد من التحقيق العلمي يتفق مع أهميته ، ورحنا نعدُّ العدة لذلك ، ثم بدا لنا اعتماد طبعة حيدر آباد الدكن ، وقد بذل السيد هاشم الندوي ، جزاء الله خيراً ، في تحقيقها وإخراجها ما بذل . فحافظنا على النص كما جاء في هذه الطبعة محافظة تامة . وقام الأستاذ محمد الدالي مشكوراً بضبط نصوصه ، و التنبيه إلى بعض ما فرط ممن أخرجوه أو نسخته ، من تصحيف أو تحريف في بعض المواضع ، فما ظهر له صوابه ، صحَّحه وأشار إليه ، مع بعض التعليق في حواشي الكتاب بين قوسين " المقدمة ٥ - ٦ .

٤- الملاحن ، نشره وليام رايت ، ليدن ١٨٥٩م ، ثم توربيكي ، جوتا
١٨٨٢ م ، ثم سر كيس في مصر ١٣٢٣هـ ، ثم صححه وعلق عليه إبراهيم
اطفيش الجزائري ، المطبعة السلفية بمصر ، ١٣٤٧ هـ .

٥- وصف المطر والسحاب وما نعتته العرب الرُّوَاد من البقاع ، حققه وليام
رايت ، ليدن ١٨٥٩م ضمن مجموعة " جُرزة الحاطب وتحفة الطالب " . ثم
حققه عز الدين التنوخي ، منشورات الجمع العلمي العربي بدمشق
١٣٨٢هـ = ١٩٦٣ م .

٦- السرج واللجام ، حققه وليام رايت ، ليدن ١٨٥٩م ضمن مجموعة
" جرزة الحاطب وتحفة الطالب " .

٧- القصيدة المقصورة ، وقد طبعت مراراً : مفردة ومع شروحاتها ، في أوروبا وفي
مصر ثم في بيروت . وربما كانت أقدم طبعاتها تلك التي طبعت في إيطاليا
سنة ١٧٧٣ ثم سنة ١٧٧٦ م ، وأحدثها الطبعة التي حققها أحمد عبد الغفور
عطار بعنوان " الفوائد المحصورة في شرح المقصورة " تأليف محمد بن أحمد
ابن هشام اللخمي ، نشر دار مكتبة الحياة ببيروت ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠ م
(انظر طبعات المقصورة ومعارضاتها وتخميسها وتوشيحها وإعرابها وترجماتها
وشروحها ، في المقدمة الضافية التي كتبها أحمد عبد الغفور عطار وصدرَ بها
الطبعة التي أشرنا إليها) .

٨- ديوان شعره ، جمعه محمد بدر الدين العلوي ، لجنة التأليف والترجمة والنشر
بالقاهرة ١٣٦٥هـ = ١٩٦٤ م . ثم نشره عمر بن سالم ، تونس
١٩٧٣م .

- ٩- المقصور والممدود ، قال عنه عبد السلام هارون : " أورده ياقوت والسيوطي ، ولعله القصيدة الهمزية المنشورة في صدر ديوانه كما رأى ناشر الديوان السيد محمد بدر الدين العلوي " .
- ١٠- كتاب الفوائد والأخبار ، تحقيق إبراهيم صالح ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، في المجلد السابع والخمسين سنة ١٩٨٢ م .
- ١١- الأمالي ، تحقيق مصطفى السنوسي ، نشره قسم التراث العربي بالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت ١٩٨٤ م بعنوان : " تعليق من أمالي ابن دريد " .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
مسائل في العربية وتعلمها*

استأثر " النحو " بأكثر الجهود العلمية للباحثين في موضوعات اللغة ربية ومسائلهها ، فصدرت عنه وعن " إحيائه " وتجديده وتقريبه وتيسير تدريسه : كتبٌ مستقلة ، وفصول في كتب ، ومقالات ، ونُظمت له مؤتمرات وندوات ، قدّمت فيها بحوث ، ودارت حولها مناقشات ، وانتهت بنتائج وتوصيات . ومع ذلك ظلّ النحو حيث كان ، ولم تنجح تلك الجهود كلها في إقامة ألسنة المتحدثين وسلامتها من شيوخ اللحن ، واقتراف أغلاط لا تكاد تخلو منها فقرة من فقرات حديثهم في محاضراتهم ، وخطبهم ، ومرافعاتهم القانونية ، وبثهم الإذاعي ، مع أنهم درسوا هذا " النحو " ثماني سنوات على الأقل في مراحل التعليم العام دراسةً مفصلة تتكرّر فيها بعض موضوعاته في السنوات الدراسيّة المتتابعة ، وذلك قبل أن يلتحقوا بمختلف التخصصات الجامعية من حقوقية واقتصادية وهندسية وطبيّة . . . وظلّت المعضلة تدور على نفسها وتُديرنا معها ، حتى استشرت وتفاقت وأصابت بدائها كثيراً من علماء الدين وأساتذة اللغة العربيّة نفسها . فراد اللحن مع زيادة الدراسات والمؤتمرات والندوات والاقتراحات عن تيسير " النحو " وتعليمه . فما هو الداء الحقيقي ؟ وأين يكمن ؟ وهل له من علاج ؟ وهل أخطأته الجهود السابقة كلها ؟

* بحثُ قدم إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورة المؤتمر السنوي الحادية والستين (لعام ١٩٩٥/٩٤م

الانين ٣/٢٧ إلى الانين ١٠/٤/١٩٩٥م) .

ليس من هدفنا هنا أن نقف عند هذه الأسئلة عن النحو وتعليمه ، وإنما
أخذنا موضوع النحو مدخلاً يقودنا إلى الحديث عن مسائل أخرى في أساليب
تدريس اللغة العربية نرى أنها أدت إلى ضعف هذه اللغة عند الطلبة ، ثم صاحبهم
هذا الضعف في مراحل حياتهم ، على حين كان المقصود من تلك الوسائل أن
يكون فيها العلاج .

ذلك أننا نرى أحياناً عند غيرنا من الأمر ما يستهويننا ، فنحب أن يكون
عندنا ، ونظن أنه وسيلة الحضارة وسبب التقدم . نرى أمراً هناك فريده هنا ،
دون معرفة بتغاير الحالتين واختلاف الطبيعتين ، وشتان ما هما ، وما أبعد الذي
بينهما ! رأينا هناك المظهر فلم نُسبِرِ المخبر ، وأعجبنا هناك الصفة فلم ندرك
حقيقة الموصوف ، على حين اتضح ذلك كله لشاعرنا أبي الطيب حين قال :

وقد يتقارب الوصفان جدًّا وموصوفاهما متباعدان

والأساليب التي تصلح للغة بعينها - أو لمجموعة من اللغات - لأنها تتفق
وخصائصها وتناسب طبيعتها ، لا تصلح بالضرورة للغة أو لغات تختلف عنها في
الطبيعة والخصائص . واللغة العربية لغة اشتقاقية ، وأكثر اللغات الأوربية
تركيبية ، واللغة العربية مُعَرَبَةٌ ، وجُلُّ اللغات الأوربية الحديثة فقدت أبنية
إعرابها . ولا بدّ للناظر في أساليب النهوض باللغات وتطويرها من أن ينظر في
طبائع تلك اللغات لمعرفة مدى مناسبة الأسلوب لتحقيق غايته ، وإلا انتهى الأمر
إلى نقيض المقصود .

ولكنّ بعض رجال التربية^١ يذهب مذهباً مغايراً ، ويرى أن " بين اللغات جوانب مشتركة من حيث أسس تكوين اللغات ومن حيث وظيفتها ، فاللغات كلها تشترك في أنها تتألف من حروف أو رموز تُسَمَّع وتُكْتَب وتُقْرَأ ، وتركب منها كلمات وجُمَل تؤدي معاني معيَّنة ، وتشترك كذلك في شـيوع الاشتقاق فيها قلّ أو كثر . وهي إلى ذلك متشابهة إلى حدّ غير قليل في مجالات استخدامها . ومن هنا قد تلتقي أساليب تعليم اللغات فيما هو مشترك بينها ، وتركّز في الوقت نفسه على ما تختصّ به لغة دون غيرها ، كالإعراب في العربية والألمانية " .

وهذا كلام لا يكاد يختلف أحد معه في مقدّماته وشيِّقه الأول . فليس من شكّ في أن " اللغات كلها تشترك في أنها تتألف من حروف أو رموز تُسَمَّع وتُكْتَب وتُقْرَأ ، وتركب منها كلمات وجمل تؤدي معاني معيَّنة . . . " ولكنّ الذي نقصده باختلاف اللغات في " الطبيعة والخصائص " شيء وراء هذه الأمور الظاهرة من الحروف أو الرموز التي تتألف منها كلمات وجمل . . . هو هذا الذي تنبّه له بعض العلماء من أسلافنا فعقدوا له كتباً مستقلة ، أو فصلاً في كتب ، وأداروها على " خصائص العربية " ^٢ و " دقائق التصريف " ^٣

^١ - حينما نذكر هنا " بعض رجال التربية " فإننا نقصد عدداً من أساتذة التربية في كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية ، ومنهم الأستاذ الدكتور أمين الكحّان ، الذي تفضل مشكوراً بقراءة مسوّدة هذه الدراسة فأبدى على بعض فقراتها ملاحظات مفيدة وضعناها بين علامتي اقتباس استكمالاً للفائدة ، وعلقنا عليها .

^٢ - تأليف ابن جنّي .

^٣ - تأليف القاسم بن محمد المؤدّب .

و"النَّظْم" ^١ في تركيب الجمل ، وغيرها من المقومات الأساسية التي تدخل في طبيعة اللغة ، في صميمها ، ولا تتناول المظاهر الخارجية المشتركة ، وإنما تجعل للغة وتراكيبها "سراً" يحتاج إلى من يكتشفه ويفضّ ختامه ^٢ . وهذا الذي قدّمناه يجيب عن النتيجة التي انتهى إليها الاقتباس السابق في شقّه الثاني ، وهي "ومن هنا قد تلتقي أساليب تعليم اللغات فيما هو مشترك بينها . . ." وهذا صحيح لو كانت اللغة هي تلك الحروف أو الرموز ، أي محض المظهر الخارجي دون الجوهر الداخلي .

وأما ما جاء في الكلام السابق من أن اللغات "تتشارك كذلك في شيوع الاشتقاق فيها قلّ أو كثر" فهو حكم يحتاج إلى فضل بيان ، ذلك أن الاشتقاق "القليل" لا يوصف بأنه "شائع" ، والقلة والكثرة هما اللتان تفصلان بين خصائص اللغات وتميزان لغة من لغة ، ومناطق حديثنا على اللغات التي "يكثر" فيها الاشتقاق ، بل التي توصف بأنها لغات اشتقاقية ، وليس على اللغات التي "يقل" فيها الاشتقاق بحيث تخرج من أسرة اللغات الاشتقاقية إلى أسرٍ أخرى غيرها .

ويحتاج توضيح هذا الكلام النظري إلى ضرب أمثلة من واقع تعليم العربية في بعض بلادنا :

فمن أمثلة ذلك أننا تعلمنا - فيما تعلمنا - وجوب تعويد الطلاب القراءة الصامتة التي لا تتحرك فيها شفاههم ، والتي تخطّف فيها عيونهم

^١ - انظر آراء عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" .

^٢ - ألف أبو بكر الأنباري كتاباً سماه "أسرار العربية" .

الكلمات والجملَ خطفًا ، لأن هذه القراءة الصامتة تزيد من سرعة القراءة وتختصر الوقت الذي يقضيه المرء في المطالعة ، في زمن تكاثرت فيه نتاج المطابع وتفجرت فيه المعرفة ، وأصبح المرء لا يستطيع أن يتابع كل ذلك إذا لم يسرع في القراءة ليوفّر أطول وقت ممكن لقراءات أخرى . وهي حجّة داحضة ، لأن القراءة الصامتة السريعة التي تُخطف فيها العينُ الكلمات والجملَ خطفًا لا تتيح للقارئ تركيزاً للفكر ، ولا تثبيتاً للمعرفة في العقل ولا هضمًا لها . وهي صالحة لقراءة القصص والروايات ، وكثير من الأخبار في الصحف والمجلات ، وسائر ضروب القراءة الخفيفة التي لا تحتاج إلى تدبّر ، أو التي تستجلب التسلية وقد تستدعي النوم . ولكنها لا تصلح حتى لمن يريد أن يقرأ هذه القصص والروايات لتحليلها ونقدها والكشف عن خصائصها اللغوية والفنية ، فكيف بمن ينصرف إلى القراءات الجادة الأخرى : كتذوق الشعر الأصيل ، أو فهم النصوص الأدبية ، أو أي مادة علمية من المواد التي تفجرت بها المعرفة في هذا العصر .

ومع ذلك فإنّ بعضنا قد يرى أن القراءة الصامتة ربما كانت متفكّنة وطبيعيّة بعض اللغات الأخرى ولا سيّما اللغة الإنجليزية ، لأن كلمات هذه اللغة - كما يقولون - تُكُتَب كما تُقْرَأ وتُقْرَأ كما تُكُتَب ، وهو قول يحتاج إلى فضل تمحيص ، وربما ظهرت بجانبه للصواب ، إذ ما أكثر الكلمات التي ترسّبت فيها - بسبب تطوّرها التاريخي - حروف سقطت في التّطق مع أنّها بقيت في الكتابة شاهدةً على أصلها القلم . فلو قرأنا تلك الكلمات أو تكلمنا بها مع نطق تلك الحروف كلّها ، جاءت الكلمات غريبة على أسمع أهل تلك اللغة

ومن يتكلمون بها ، واستعجمت على فهمهم . أما اللغة العربية فلا نجد فيها شيئاً من هذه الحروف التي تُثَبَّتُ في الكتابة وتسقط في النطق ، بل إن كلماتها تُنطق جميع حروفها المكتوبة^١ .

فهم إذن لا يقصدون بقولهم إن كلمات تلك اللغة " تُكْتَبُ كما تُقْرَأُ وتُقْرَأُ كما تُكْتَبُ " حقيقة الأمر ولا مدحاً للغة الإنجليزية ، بقدر ما يقصدون ذم اللغة العربية - بزعمهم - وعيها وانتقاصها في عيون أهلها ونفوسهم وزعزعة ثقتهم واعتزازهم بها ، لأنها لغة القرآن ولأنها في طبيعة مقومات شخصيتهم .

وحيث يواجه أصحاب ذلك الرأي بزيغ دعواهم ، نراهم يتسللون إلى تثبيت ذلك المعنى بالدوران حوله فيقولون إن قارئ اللغة العربية يتردد كثيراً في نطق أكثر كلماتها إذا لم تكن مضبوطة بالشكل ، ويسكون لذلك عبارة أخرى موجزة كالعبارة السابقة وهي قولهم : " اللغات تُقْرَأُ لتُفْهَمُ واللغة العربية يجب أن تُفْهَمُ أولاً لتُقْرَأُ " . ويستشهدون على ذلك بكلمات مثل : " كتب " فهل هي " كَتَبَ " أو " كُتِبَ " أو " كُتِبَ " . وهذا صحيح لا ريب فيه إذا كانت الكلمة مُفْرَدَةً مقطوعة من عبارتها ، أما إذا كانت جزءاً من جملة مفيدة فإن سياق الكلام ومعناه يَضْبِطَانِ التَّنطِقَ تلقائياً ، أو سَرَّعَانِ ما يصححانه حين يقع فيه التباس . أما حين يكون حرفان على الأكثر من حروف تلك الكلمة الملتبسة مضبوطين بالشكل فإن الحجّة تسقط من أساسها . والشكل الواجب ،

^١ - ما عدا حرفاً قليلة في كلمات معدودة ، مثل : الراو التي في آخر " عمرو " للتمييز بينها وبين " عمر " .

بالقدر الكافي ، أمرٌ لا غنى عنه في كتب التعليم العام ، ليتعود التلاميذ الصورة الصحيحة لنطق الكلمة نظراً كما يتعودون نطقها الصحيح سماعاً ، وقد أصبح الشكل ميسوراً في المطابع الحديثة .

ثم إن القراءة الصامتة قد تصلح للغة كاللغة الإنجليزية مثلاً ، لأنهم غالباً ما يعتمدون في تعلمها على الكتاب ولا يحتاجون إلى السَّماع إلا في كلمات معدودة . وقد كثرت عندهم ، وعند غيرهم ، كتبٌ بعنوان " تعلم اللغة بغير معلم " .

ولكن الأمر في لغتنا على خلاف ذلك ، فهي لغة اشتقاقية مُعَرَّبة منقوطة ، والاختلاف في أبنية كلماتها وفي موازينها للدلالة على المعاني المختلفة إنما يكون بتغيير الحركات وبعض الحروف ، ومن قديم وقح " التصحيف " والتحريف لأن بعض المتعلمين كانوا يأخذون من " الصُّحُف " أي من الكتب ، ولم يسمعوا من الشيوخ المعلمين ، وأصبح الأخذ عن الشيخ عُرفاً تتميز به مجالس العلم ودور التعليم في حضارتنا ، استمرَّ قرونًا إلى أن أخذنا طريقة " القراءة الصامتة " وطبقناها على أطفالنا وناشئتنا ، قبل أن يتمكنوا من لغتهم ، ويسيطروا على مخارج حروفها وأساليب نطقها ؟

وتنجلي الأمور حين نعرف أن مثل هذه النظريات التعليمية إنما هي تجارب يطبقونها عندهم في مدرسة أو عدد من المدارس التجريبية ، ثم لا يلبثون أن يرجعوا عنها حين يظهر لهم فسادها ، ولكن بعض الذين درسوا عندهم منّا يظنون أن تلك النظريات قوانين ثابتة ، وأنها الحقيقة التي لا مَرية فيها وأنها الوسيلة للتطور والدخول في العصر . وأقول " بعضهم " ومعاذ الله أن أنزلق إلى

التعميم ، فإن منهم من هم في الغاية من الوعي والإدراك والتنبيه لكثير مما أشرنا إليه .

ألا يحتاج الأمر إذن إلى روية ، وإلى فحص الأسلوب المستورد وطبيعة اللغة لمعرفة مدى التوافق بينهما ، حتى لا يكون الأسلوب المرجو للنجاح سبباً آخر من أسباب الضياع والهلاك ؟

وقد علق بعض رجال التربية على ما تقدم من حديث بقوله : " إن استخدام القراءة الصامتة على سعة - في العصر الحاضر - أمر ضروري للطلبة بسبب التفجر العلمي وأهمية الوقت في مجالات الحياة ، وليس معنى هذا أن يحدث إضرار بالقراءة الجهرية ، فلها قيمتها ووزنها كما جاء في هذه الدراسة . وواقع مناهجنا أنها تأخذ بمذنبين النوعين من القراءة ، وأن كُتبت المطورة غُيّبت بالتشكيل لدعم القراءة الجهرية ، وكذلك الشأن في أدلة المعلمين لتوضيح المسيرة في تعليمها " .

وقد ذكرنا فيما تقدم ذكراً واضحاً لا لبس فيه أن حجة التفجر العلمي وأهمية الوقت "حجة داحضة لأن القراءة الصامتة السريعة (تحقيقاً لأهمية الوقت) التي تُخطف فيها العين الكلمات والجملَ خطفاً ، لا تتيح للقارئ تركيزاً للفكر ، ولا تثبيتاً للمعرفة في العقل ولا هضمها لها . وهي صالحة لقراءة القصص . . . " إلى آخر ما ذكرناه قبل صفحات .

أما الحديث عن القراءة الجهرية فقد جاءت في الملاحظة السابقة مقرونة بالقراءة الصامتة ، بل ربما تابعة لها . وهذا ما نراه قلباً للوضع . فالأصل أن يبدأ الطفل بالقراءة الجهرية وأن يقضي فيها سنواته الأولى حتى يتعود النطق السليم ،

ويألف إخراج الحروف من مخارجها الصحيحة . فلا تتأكل تلك الحروف
وتتداخل الكلمات حين يتحدث بها المتحدث كما يحدث الآن من كثيرين . ثم
يبدأ تعويد التلميذ القراءة الصامتة من السنة الرابعة أو الخامسة وربما من
السادسة . وبذلك يجمع بين فوائد الطريقتين .

* * *

ومن أمثلة ذلك أيضاً أن أهل التعليم في بعض البلاد الأخرى أخذوا
بطريقة تعليم الأطفال الكلمة كلها ، وأحياناً الجملة كلها ، دفعة واحدة ، قبل
البدء بتعليم الحروف مفردة . وتعبنا في اقتباس هذا الأسلوب ، وتخبطنا في
تطبيقه ، وطال تعبنا وتخبطنا ، إلى أن صار الطفل يقضي في المدرسة أربع
سنوات أو تزيد ولا يزال يجهل قراءة سطر واحد من غير الكلمات التي حفظها
عن ظهر قلب - لا عن فهم ومعرفة - وأصبحنا نشكو من أن بعض هؤلاء
الأطفال لا يزالون يجهلون كتابة أسمائهم صحيحة بعد هذه السنوات من
التعلم . وقد أدركت أمم أوروبية أخرى الفروق بين لغاتنا في الطبيعة
والأصول وبناء الكلمات وصياغة التراكيب ، وخاصة تلك اللغات الأوربية
التي لا تزال تحتفظ ببقايا من الإعراب¹ ، فلم تأخذ بهذا الأسلوب في تعليم
لغاتنا ، لأنه لا يستقيم به أمرها . ونحن أجدر من تلك الأمم بأن نتأني
وندرس الفروق بين طبائع اللغات ، ونعرف ما يصلح للغتنا فنأخذ به ، قبل أن
يستهوينا أسلوب غريب عن طبيعة هذه اللغة لأنه نجح عند غيرنا .

¹ - مثل اللغة الألمانية ، فهي مُعرّبة تشتمل على قواعد وإعراب ربما يقتربان في دفتها وتنوعها من

قواعد العربية .

ولكنّ بعض أساتذة التربية عندنا يرون " أن مدارسنا تأخذ بمحاسن الطريقتين الكلية والجزئية في تعليم المبتدئين ، ولا تقتصر على الطريقة الكلية ، وقد أتبعنا كتبنا المطوّرة الخاصة بالصف الأول الأساسي هذه الطريقة معتمدة على خبرة سنوات طويلة ونتائج بحوث في هذا المضمار في عدة بلدان عربية " .

ونستطيع أن نستنتج من ألفاظ هذه الفقرة أن الجمع بين الطريقتين أمر حديث جداً لأنه لم تأخذ به إلا الكتب المطوّرة الخاصة بالصف الأول الأساسي ، وأن هذا الجمع لم يكن قبل ذلك . وهذا أمر يدعو إلى الاستبشار بمستقبل أفضل للأجيال القادمة في معرفة الحروف والكلمات وتعلّم القراءة .

ويبقى أني لم أفهم كيف تأخذ مدارسنا " بمحاسن " الطريقتين . فهل لهما مساوئ تُترك ويُقتصر الأخذ على المحاسن ؟ أو أن المقصود الأخذ بالطريقتين من حيث هما أسلوبان لتعليم القراءة .

ويرى صاحب الملاحظات السابقة أنني اتجهت " إلى وضع المسؤولية الكبرى في ضعف اللغة العربية اليوم على طرائق تدريسها . وهذا أمر جدلي فهناك أسباب كثيرة ومنها أن عزة اللغة مرتبطة إلى حد كبير بعزة الأمة التي تتكلم بها وبمستوى المعلم الذي يعلمها لغة وإعداداً وبمدى صلة البيئة باللغة العربية أو بُعدها عنها " . وأضاف " إن عدم قدرة بعض الأطفال على كتابة أسمائهم يعود إلى عدة أسباب منها : مستوى المعلم وإعداده ، والفروق الفردية بين الأطفال ، وبيئات الأطفال الثقافية والاقتصادية وصلتها بتنمية الاستعداد اللغوي قبل المدرسة . وغيرها من الأسباب إلى جانب الطريقة " .

وهذا كله حقّ ، وأشكر الأستاذ الفاضل لذكره استكمالاً للموضوع .

ومن أمثلة ذلك أيضاً : أنه شاعت عند غيرنا طريقة تعليم الأدب وتاريخه : نثره وشعره ، على أساس البدء بالعصور الحديثة ثم الرجوع منها إلى العصور التي سبقتها عصرًا عصرًا . وتلك طريقة لا مفرّ منها ، ولا بديل عنها ، في آداب تلك الأمم ، لأن لغاتهم التي يستطيع معرفتها صغارهم وكبارهم ومثقفهم ومتعلمهم ، هي اللغة المعاصرة أو اللغة الحديثة التي لا تمتدّ في العمر إلى أكثر من ثلاثمئة عام ، فإذا وصلت إلى ما قبل ذلك بقليل استعصت عليهم ، وانبهت آدابها ، واضطّروا إلى تيسيرها وتقريبها للتلاميذ في مختلف المراحل بتعليمهم نماذج مختصرة مبسّطة في طبقات خاصّة ، ثم بتقدم الأصول للدارسين - حتى المتخصصين منهم - مقرونة بشروح مسهبة لتوضيح غوامض اللغة وغرائب الأسلوب . أما ما قبل أربعمئة عام فتكاد تكون لغات آدابهم لغات أخرى مختلفة عن لغتهم التي يعرفونها ويفهمونها الآن . ولكن اللغة العربية التي نعرفها ونكتبها ويتحدث بها فصحاؤنا إنما هي لغة واحدة مستمرة ممتدة على مدى سبعة عشر قرناً ، وكثيراً ما نقرأ شعراً جاهلياً وأمويّاً وعباسياً فنحسّ كأنه كُتِبَ لنا في أيامنا هذه . ولا حجة لمن يستشهد بأبيات فيها كلمات غريبة وتراكيب مستعصية في وصف الصحراء أو حيوانها أو ما يشبه ذلك من الموضوعات التي انفصلت عن حياتنا ، وأصبحت غريبة عنا ، فانفصلت بذلك ألفاظها وتعابيرها وأصبحت عسيرة على فهمنا . فهذا ارتباط طبيعي بين الموضوع والتعبير ، أو بين المضمون والشكل ، لأن الصحراء وحيوانها والصيد

فيها ، ولأن وصف أعضاء المطايا من الإبل والخيل وما يتصل بها من حياة كاملة متماوجة ، أصبحت كلها بعيدة غريبة عنا ، وهكذا صارت الكلمات الدالة عليها غير مألوفة لنا ، وتحتاج منا إلى البحث عن معانيها في المعاجم . ومع ذلك فإن كثيراً من هذه الألفاظ لا تزال مفهومة عند أهل البوادي والصحارى الذين يألفون الخيل والإبل ولا يزال شعراؤهم يستعملون بعضها في شعرهم "النبطي" . أما الموضوعات الإنسانية العامة ، المشتركة بين الناس ، المستمرة في نفوسهم ، فإن التعبير عنها مماثل لها في القرب من النفوس ، والأنس بها ، وإدراك معانيها ، منذ أقدم شعراء الجاهلية الذين وصل إلينا شعرهم . ونستطيع أن نختار مئات النماذج من شعرنا ونثرنا خلال العصور المتعاقبة من مأنوس الكلام ومفهوم المعنى ، وننشئ عليها أطفالنا ، ونربي من خلالها أذواقهم ، ليمرسوا - في المراحل المختلفة - بأسرار بيان لغتهم ، ويألفوا بجملة ديابقتها ونصاعة تعابيرها ، بدل الاغتراب عنها ، والتخبّط فيما يلقنونه من بعض هذه الأساليب الحديثة ، التي ارتضخ أكثرها العجمة ، وارتضع الضعف ، فألفاظها - حين تتفرق - عريية ، ولكنها تتناكر وتتنافر حين تجتمع في جملة متصلة .

أليس هذا أيضاً موضعاً من مواضع التفكير والتدبر ، ومعرفة اختلاف اللغات وآدابها وما يناسبها من أساليب التعلّم والتعليم ؟

* * *

ومن أمثلة ذلك هذه الدعوة القديمة المتجددة إلى إسقاط الإعراب ، واستعمال لغة عربية خالية منه في الكتابة والكلام ، على أساس قاعدة وضعوها هي " سَكَنُ نَسَلَمُ " ولئن جاز ذلك للعوام حين يتحدثون بلهجتهم المحكيّة ،

فكيف يجوز في اللغة الأدبية ، وفي المواقف العامة للمثقفين ، وفي دروس المعلمين الذين ينشئون أجيال المستقبل ، فيسمع الناس منهم ، ويتعلم التلاميذ عليهم ، لغة منفصلة عن أصولها وقواعدها التي يتحدث عنها المتحدثون ويعلمها المعلمون في دروس مستقلة ، معزولة عن تطبيقاتها ، مقطوعة عن استعمالها وعمما يسمعه التلاميذ ، فتصبح قواعد اللغة ونحوها مجمدة متحجرة في القواعد نفسها ، ولا تنساب حية نابضة في الاستعمال من : تكلم وقراءة وسماع ، وهو أمر مستنكر في كل حالة من حالات الحياة حين تنفصل النظرية عن الواقع والقاعدة عن التطبيق ، فكيف باللغة التي لا تحيا وتستمر وتتجدد إلا من خلال استعمالها استعمالاً صحيحاً متكاملًا !! وكيف ستكون صلة الأجيال القادمة بترائنا الشعري والنثري الذي لا بدّ - لقراءته وفهمه وإقامة وزنه العروضي - من إعرابه إعراباً واضحاً كاملاً ؟ أترى ترمي هذه الدعوة - فيما ترمي إليه - إلى فصل الأمة عن تراثها ومقومات شخصيتها بالتدريج ؟ وقد نتج عن تسكين المتحدثين أن أصبحت همزات الوصل تُنطق بالضرورة همزات قطع لوقوعها بعد حروف ساكنة ، وأصبحت آذاننا وأذواقنا تعاني أشدّ المعاناة آلام الاستماع إلى المذيعين والمعلقين في الإذاعتين المرئية والمسموعة وهم يرجعوننا بهذه الهمزات ، فيشوهون جمال لغتنا .

وهذه الدعوة إلى التسكين إنما هي في حقيقتها دعوة إلى التجهيل ، وتدلّ على العجز عن التعلم ، وعلى سوء الفهم لطبيعة اللغة العربية ، فالإعراب في هذه اللغة جزء لا ينفصل عن طبيعتها وتكوينها ، وعنصر أساسي في بنائها ، وليس حلية خارجية نضعها عليها حيناً ونضعها عنها حيناً آخر ، وليس من

نتيجة لهذه الدعوة إلا التدرّج نحو وجود لغاتٍ متعدّدة تنفصل عن اللغة العربية وتعزلها عن الحياة والاستعمال ثم تُميتها ، كما حدث للغة اللاتينية حين انفصلت عنها اللغات المتعددة من إيطالية وفرنسية وإسبانية وتوابعها . والقياس هنا والتشبيه مع الفارق ، فما أوسع البون بين اللغة اللاتينية واللغة العربية لغة القرآن التي بضياعها يضيع كتابُ الله ، وأنى يكون ذلك وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾^١ .

* * *

وأسباب ضعف تعلّم اللغة العربية كثيرة ، بعضها منّا ، وبعضها مدسوس علينا ، تضافرت جميعها ، فاستعان بها غيرنا ليوهننا أن هذه اللغة في جوهرها معقدة صعبة ، وأن ضعف تحصيلها والمعرفة بها إنما سببه اللغة نفسها ، وليس هذه الأساليب الغريبة عنها ، المخالفة لطبيعتها . وأخذ هذا الوهم يشيع بيننا ، ويستقرّ في نفوسنا ، حتى أصبحنا نحن الذين نردده ونؤكده . ونسينا تاريخ هذه اللغة حين اشترك كثير من غير أهلها في بنائها الثقافي الحضاري ، فكان من هؤلاء المفسّرون والمحدّثون والرواة والكتّاب والشعراء والعلماء والنحاة واللغويون ، الذين ينتسبون إلى مختلف البقاع الإسلامية في أصولهم أو في نشأتهم ، ومنهم من تعلّم العربية ولم تكن لسان طفولته ، فنبغ فيها ، وكتب وألّف ، بل صار معلّماً للعرب يعلمهم قواعد لغتهم ونحوها وصرّفها وبلاغتها ونقدها . ولم يقل أحد حينئذ إن العربية لغة صعبة ليصرف نفسه ويصرف

^١ - الحجر : ٩ .

الناس عنها . فما بالناس اليوم نسمع هذا ، ونقول ، ونصدق ، ونجد فيه العذر الذي تتكئ عليه ليسوع لنا جهلنا بلغتنا أو ضعفنا فيها ؟

وحسبنا أن نستشهد بمثلين على معرفة غير العرب بالعربية وتعلمهم لها على كبر ، في زمن قصير : فقد " ذكر نصر بن علي قال : كان سيويه يستلمي على حماد [ابن سلمه] ^١ ، فقال حماد يوماً : قال رسول الله ﷺ : ما أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء . فقال سيويه : ليس أبو الدرداء . فقال حماد : لحت يا سيويه . فقال سيويه : لا جرم لأطلبن علماً لا تُلحطني فيه أبداً . فطلب النحو ولزم الخليل " ^٢ فسيويه إذن لم يتعلم العربية ونحوها صغيراً ، ولكنه بدأ بطلب علوم أخرى كالحديث والفقہ ، وحين طلب العربية تعلمها وصار إمام النحو " وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ولم يلحق به من بعده " ^٣ .

أما المثل الثاني فلا يقل وضوحاً ودلالة ، قال القفطي ^٤ : حضر أبو منصور الجبّان ° في مجلس علاء الدولة بن فخر الدولة ابن بويه ، وفي المجلس أبو علي ابن سينا الرئيس ، وهو يومئذ وزير لعلاء الدولة ، وجرى فصل في اللغة

^١ - الإمام المشهور في الحديث وشيخ أهل البصرة في العربية .

^٢ - السراي ، أخبار النحويين البصريين : ٤٣ - ٤٤ ، اعتنى بنشره فريتس كرنكو ، المطبعة الكاثوليكية ، ببيروت ١٩٣٦ م . وانظر : السيوطي ، بغية الرعاة ١ : ٥٤٨ ، تحقيق محمد أبو

الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، عيسى البابي الحلبي ١٩٦٤ .

^٣ - المصدر السابق : ٤٨ .

^٤ - إنباه الرواة على أنباه النحاة ٤ : ١٧٠ - ١٧١ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ .

^٥ - اسمه : محمد بن علي بن عمر ، وهو إمام في اللغة ، مرّز في زمانه ، له تأليف متعددة .

تكلّم فيه الرئيس ابن سينا ، فقال له أبو منصور : أنت منطقيّ ما نعارضك ،
وكلامك في لغة العرب ما نرضاه ، فسكت أبو عليّ خجلاً . وبعد انفصاله
من المجلس نظر في اللغة وتبحّر فيها ، وعمل رسائل أودعها نوعاً متوفراً من
اللغة . وسأل علاء الدولة ابن الجبّان عمّا تضمّنه من الغريب ، فعلم بعضه
وأنكر بعضاً . فقال أبو عليّ [ابن سينا] الكلمة الفلانية معناها كذا ، وهي
مذكورة في الكتاب الفلاني ، وشرح جميعها ، وأحال على الأصول . فحجّل
أبو منصور بن الجبّان ، وفطن لما فعله ابن سينا ، واعتذر إليه اعتذاراً
طويلاً " .

فابن سينا إذن لم يتعلم اللغة والنحو إلا بعد أن صار وزيراً ، فنبغ في
هذين العلمين كما نبغ في غيرهما من العلوم . أما نحن ، أبناء العربية ، فإننا في
هذا الزمن العجيب نبدأ بتعلم العربية : شعرها ونثرها ونحوها ، منذ نعومة
أظفارنا ونقضي في ذلك السنوات بعد السنوات ، ثم نخرج من كل ذلك بخُفّي
حُنين ، بل لا يكاد كثير منا يخرج حتى بهما .

* * *

وإذا كنا قد تأثرنا بنظريات في تعليم اللغة مما عند غيرنا ، ومما لا يتفق
وطبيعة لغتنا وخصائصها ، ومما هو عندهم أكثره من التجارب التي يحصرون
تطبيقها في مدارس تجريبية محدودة ، وقد يرجعون عنها ، ولكنها تظلّ عند بعض
الطلبة ممّا الذين يدرسون هناك ، حقائق ثابتة يروّجون لها حين يعودون إلينا على
أنها أحدث النظريات التي ستُصلح حال التعليم في بلادنا ، ومرة أخرى
أقول " بعض " ولا أعمّم . . . وإذا كان ذلك قد زاد أحوالنا سوءاً ومعرفتنا

بلغتنا ضعفاً ، فهل جرّبنا أن نولّي وجوهنا شطرَ ثقافتنا ، وأن ندرس وسائل التعليم فيها وأساليبه ومصادره ، وهي كلّها واحدة أو تكاد ، من أقصى بلاد المسلمين في الغرب إلى أقصى بلادهم في الشرق وعلى امتدادها في الشّمال وفي الجنوب ، على مدى ثلاثة عشر قرناً . وقد استطاعت هذه الثقافة أن توحد بين المسلمين على اختلاف أصقاعهم ، وأن تزوّدهم بالعلم الديني والدينيوي ، وبالمعرفة المتطورة الأدبية واللغوية والعلمية النظرية والتطبيقية التي جعلت منهم أساتذة العالم قروناً متطاولة ، وأحلتهم منزلةً عاليةً في تاريخ العلم والحضارة ، حين كانوا يجمعون بين أصالة المنهج والفكر والانفتاح على معارف الدنيا من حولهم دون خوف ولا تردّد ، يأخذون منها ما يناسبهم وما يحتاجون إليه ، فيتمثلونه ويهضمونه حتى يصبح جزءاً من ثقافتهم فيزيدها أصالةً وخصباً وقسرة على العطاء . ثم أخذت هذه الثقافة بالجمود والضمور والانغلاق واجترار ذاتها حتى نفد ما عندها ، فعزلتها المدارس الحديثة وأنظمة التعليم الأجنبية لما فيها من دقّ جديد بهر الأبصار وخلق الألباب .

فهل لنا - بعد أن زال بعض أثر ذلك من أبطارنا وألبابنا - أن ندرس أساليب تعليم لغتنا : نحوها وأدبها ، من داخل هذه اللغة وثقافتها ، وأن ندرس ما عند غيرنا ، لا لنخضع له ونقتصر عليه ، ولكن لنعرفه ونقابله بما عندنا ، ونأخذ منه القدر الذي يفيدنا ونحتاج إليه لتطوير أساليبنا ووسائلنا التعليمية بما يناسب طبيعة لغتنا ومقومات ثقافتنا .

إن إخفاقنا في الماضي القريب وفي الحاضر ، لا يجوز أن يكون سبباً للتوقف ، بل يجب أن يكون حافزاً لنا على الاستمرار في البحث في قضية تعليم

اللغة العربية على الأساسين اللذين ذكرناهما ، وهما : دراسة أساليب التعليم في ثقافتنا ، والاستفادة من تطور الأساليب الحديثة في تعليم اللغات ، دون أن نقسر لغتنا على ما يخالف طبيعتها .

وبعد ،

فهذه مجموعة من الآراء لا أدعي لها الصواب ، ولكنها جالت في الخاطر ، فرأيت أن أعرضها لعلّي أستفيد ممن يقرأها بعض ما يوضح جوانبها ، ويكمل نقصها ، ويصحح ما وقعت فيه من خطأ . والله سبحانه الموفق للصواب .

